Pal-Think
FOR STRATEGIC STUDIES
بال ثينك للدراسات الإستراتيجية
مؤسسة تفكير وعمل فلسطينية
A Gaza-Based Palestinian Think and Do Tank

أقـــلام شبـــابية

أوراق بحثية شبابية ضمن مشروع التثقيف المدني

غزة - فلسطين

مايو 2023

NED
NATIONAL ENDOWMENT FOR DEMOCRACY
SUPPORTING FREEDOM AROUND THE WORLD

أقلام شبابية

أوراق بحثية شبابية ضمن مشروع التثقيف المدني

Pal-Think
FOR STRATEGIC STUDIES
بال ثينك للدراسات الإستراتيجية
مؤسسة تفكير وعمل فلسطينية
A Gaza-Based Palestinian Think and Do Tank

غزة – فلسطين

مايو 2023

الآراء الواردة في الأوراق البحثية تعبر عن وجهة نظر صاحبها فقط، ولا تعبر بالضرورة عن رأي بال ثينك للدراسات الاستراتيجية

المحتويات

تقديم..... 1

دور الإعلام الفلسطيني في التَّغيير السِّياسي..... 3

مساهمة مواقع التواصل الاجتماعي في تطور الممارسة السياسية لدى الشباب في قطاع غزة 13

تطور عمل مؤسسات المجتمع المدني وانعكاسات الانقسام.....27

فقر النساء في قطاع بين الواقع الاقتصادي وغياب العدالة الجندرية.....42

حرية التعبير في قطاع غزة بين الضمانات القانونية وواقعية التطبيق.....56

تقديم

في البداية، يسرني أن أقدم إنتاج معرفي شبابي جديد من إصدارات بال ثينك للدراسات الاستراتيجية يحمل عنوان "أقلام شبابية"، والذي يتناول أبرز الموضوعات الشبابية الراهنة، ضمن مشروع "اعداد مثقف مدني" والذي استمر لعامين 2021–2022، تم تدريب الشباب والشابات حول مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتثقيف المجتمعي، ومنهجيات التثقيف المدني والكتابة البحثية التي تنمى مهاراتهم وتطور قدراتهم الكتابية والتفكير النقدي بالقضايا التي تختص بهم والتعبير عنها بشكل منهجي وواضح، من خلال تقديم أفكارهم وصياغتها عبر المنهجيات العلمية اللازمة.

وبعد تزويد الشباب بالمنهجيات، عملنا في بال ثينك على تشكيل "هيئة التثقيف المدني" أعضاؤها الشباب الذين تلقوا البرامج التدريبية والمنهجيات اللازمة، لنقل ما تقلوه إلى أقرانهم بأدوات وطرق متعددة، بدءاً باللقاءات والحوارات التي عقدت في كافة مناطق قطاع غزة، خاصة المناطق المهمشة بهدف الوصول للفئات الشبابية كافة. ومن خلال الحوارات الشبابية، بحث "المثقفون الشباب" أبرز القضايا الملحة في المجتمع الفلسطيني بشكل عام، والشباب بشكل خاص، والتي نوقشت في الجلسات الحوارية، وكذلك في حلقات إذاعية؛ فكانت النتائج النهائية، إنتاج خمس أوراق بحثية، وعرضها في ورش عمل شبابية لمناقشتها مع خبراء وباحثين ومؤسسات مجتمع مدني، ذات العلاقة المباشرة بالقضايا والموضوعات التي تناولها، ومن ثم إصدارها في هذا الكتاب الذي يحمل اسم "أقلام شبابية".

وبهذا الإنتاج المعرفي الشبابي، تستمر بال ثينك للدراسات الاستراتيجية في تعزيز دور الشباب في المجتمع وتمكينهم من المشاركة في صنع القرار.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أشكر الطواقم التدريبة التي عملت مع بال ثينك في مشروع "التثقيف المدني"، وكافة المؤسسات الشريكة في قطاع غزة والتي ساهمت بشكل أساس للوصول لكافة الفئات الشبابية بالمناطق المهمشة. ومتمنياً للشباب الفلسطيني مستقبل أفضل.

عمر شعبان

مدير بال ثينك للدراسات الاستراتيجية – غزة

دور الإعلام الفلسطيني في التَّغيير السِّياسي

إعداد

عبد الله البابا

يعدُّ الإعلام جسرًا بين صانعي القرارات والجمهور، وهو مصدرٌ للمعرفة والتَّثقيف، وأداةٌ للتأثير على المشاركة في شؤون المجتمع، وهو وسيلة فعَّالة لتغيير الرَّأي العام، وحشد الجمهور، وبثّ الأفكار، ومُشاركة الأحداث، كما يلعب دورًا حاسمًا في التغيير السياسي. وفي فلسطين، يمثِّل الإعلام أحد أهمِّ الوسائل التي تستخدمها الحركة الوطنية الفلسطينية للتأثير على الرَّأي العام على الصعيد المحلي والدولي، وبالتالي التغيير السياسي. وتعدُّ الصحافة الفلسطينية من أقدم وأهمِّ وسائل الإعلام في الشرق الأوسط، وقد شهدت هذه الوسائل تطورًا كبيرًا مع مرور الزمن، والتي يفترض أنَّها تُعبِّر عن قضية فلسطين دوليًا، وتنقل الأحداث الفلسطينية الداخلية محليًا، وتستجيب لحاجات المجتمع والظروف السياسية.

وفي ظل الوضع السياسي المُعقَّد في فلسطين، والذي تسبَّب فيه استمرار الاحتلال الإسرائيلي، والانقسام الفلسطيني؛ أصبح دور الإعلام أكثر أهمية وحيوية في تغيير المشهد السياسي، وإحداث التغيير المطلوب، خصوصًا في ظلِّ التَّطور الهائل في وسائل الإعلام، والتَّدفق المعلوماتي الذي يتعرَّض له المجتمع الفلسطيني؛ ما يتطلَّب إيجاد صيغة إعلامية تتوافق مع هذه الظروف، وتحقِّق أهدافها بشكلٍ فعَّالٍ، وذلك من خلال تعزيز دور الإعلام الوطني في نشر الوعي والثقافة والهوية الفلسطينية، وتحريك الرَّأي العام لصالح القضية الفلسطينية، ومواجهة التَّحديات والمخاطر التي تهدِّد حقوق الشعب الفلسطيني.

مقدمة:

إنَّ التغيير سمةٌ من سمات العصر، وضرورة من ضروراته، وقد أصبح التعامل معه أمرًا حتميًا في عصر الانفجار المعلوماتي، وتعدُّ قضية التغيير القضية الأولى في عالم اليوم، عالم المتغيرات السريعة، الذي لا تهدأ حركته، أو تتوقَّف مسيرته؛ "فالتغيير سنَّة كونية لا بدَّ منه، وكل ما على هذه الأرض يتبدَّل ويتغير"[1]. ومن أهمِّ أدوات التغيير في المجتمع الوسائلُ الإعلاميةُ، والتي تُستخدم من أجل الوصول للجماهير[2]. إذًا، يصف الإعلام الطرق المتنوعة التي نتواصل عبرها في المجتمع، ولأنَّه يشير إلى كل وسائل الاتصال، فيمكننا إطلاق اسم "إعلام" على كلِّ شيءٍ بدءًا من الهاتف، والمكالمات، والصُّحف، والمجلات الورقية والإلكترونية، وصولًا إلى التلفزيون، والرّاديو، واللوحات الإعلانية، والإنترنت، والفاكس[3].

ويعدُّ الإعلام وسيلةً فعَّالةً لتغيير الرَّأي العام، وحشْد الجمهور، وبثّ الأفكار، وعرض الأحداث، كما يلعب دورًا حاسمًا في التغيير السياسي. وفي فلسطين، فإنَّ الإعلام يُمثل أحد أهمِّ الوسائل التي تستخدمها الحركة الوطنية الفلسطينية للتَّأثير على الرَّأي العام على الصعيد المحلي والدولي، وبالتالي التغيير السياسي. وتعدُّ الصحافة الفلسطينية من أقدم وأهمِّ وسائل الإعلام في الشرق الأوسط، وقد تنوَّعت مصادر الإعلام الفلسطينية بدءًا بالمطبوعات؛ كالمجلات، والصُّحف، مرورًا بالإذاعات المسموعة، ومنها: الحكومي، والخاصّ، وصولًا للإعلام المرئي؛ كالمحطَّات التلفزيونية. وقد شهدت هذه الوسائل تطورًا كبيرًا مع مرور الزمن، والتي يفترض أنها تُعبر عن القضية فلسطين دوليًا، وتنقل الأحداث الفلسطينية الدَّاخلية محليًا، وتستجيب لحاجات المجتمع والظروف السياسية.

وفي ظلِّ الوضع السياسي المُعقَّد في فلسطين، والذي تسبَّب فيه استمرار الاحتلال الإسرائيلي، والانقسام الفلسطيني؛ يُصبح دور الإعلام أكثر أهميةً وحيويةً في تغيير المشهد السِّياسي، وإحداث التَّغيير المطلوب، لاسيَّما وأنَّه يُساهم في نشر الوعي، والدِّفاع عن القضايا السياسية الداخلية والخارجية، وهو منصَّة لتوجيه الرَّأي العام، ونشْر تخوُّفاتهم واتّجاهاتهم نحو التأثير في الأحداث السياسية. وفي ذلك السِّياق، تسعى هذه الورقة البحثية إلى استكشاف الدَّور الذي تلعبه وسائل الإعلام في خلْق فرص للتغيير المنشود، وتحدِّي النِّظام القائم، كما تبحث في مدى فعالية وسائل الإعلام في دفْع عجلة التَّغيير السياسي في فلسطين، وإحداث تحوُّلات في الفضاء السياسي بما يمكِّن المواطنين من المطالبة بتوسيع هامش الحرِّيات، والمشاركة الديمقراطية، وذلك من خلال طرح سؤالٍ رئيسٍ، وهو: ما مدى مساهمة الإعلام في فلسطين في إحداث التغيير والتطور السياسي؟

---

[1] عطوي، سعيد، (1992)، الإنسان يغير ويتغير. أبحاث المؤتمر السنوي الثاني إستراتيجيات التغيير، القاهرة، مركز وايد سيرفس للاستشارات.
[2] أبو عرقوب، إياد، 2012، الإعلام الإذاعي والتلفزيوني، دار البداية، عمان، ص27.
[3] موقع اقرأ، مميزات وعيوب وسائل الإعلام، https://bit.ly/3q3k9uB

وللإجابة عن هذا السؤال؛ تتَّبع الورقة منهجًا تحليليًا يقوم على ثلاثة محاور: أولًا، تحليل كيفية تغطية وسائل الإعلام للأحداث والقضايا السياسية في فلسطين. ثانيًا، تحديد أبرز الموضوعات والرسائل التي تبرزها وسائل الإعلام في سياقها السياسي. ثالثًا، تقييم مدى تأثير التغطية الإعلامية على اتجاهات وسلوكيات المواطنين في مجالات سياسية مختلفة.

أولًا– تحليل التغطية الإعلامية للقضايا والأحداث السياسية الفلسطينية:

نصَّ القانون الأساسي الفلسطيني على أنَّ "تأسيس الصحف ووسائل الإعلام حق للجميع"، وبذلك تمَّ ضمان فكرة تعدُّدية وسائل الإعلام في فلسطين[1]، وبالنَّظر إلى السَّاحة الفلسطينية، فإنَّنا نلتمس التعدُّدية عبر وجود مختلف وسائل الإعلام في متناول أيدي الحكومة، والأحزاب السياسية الفلسطينية، وبعض مؤسسات المجتمع المدني، وكذلك الجامعات. وينقسم الإعلام الفلسطيني إلى إعلام رسمي وحزبي، وإعلام مستقل غير موجَّه من سلطة أو حزب؛ إذ تتَّسم معاييره وقيمه بالحِياد، والتَّوازن، والنَّزاهة، والأمانة، والموضوعية، والاستقلالية بقدر واضح من النِّسبية، وهي حين تَرد في مدوّنات السُّلوك ومواثيق الشرف وأكواد المؤسسات؛ فإنَّها تَرد وَفق وصفها هذا كـ«قيمة» و«معيار»؛ والقيمة كما نعلم تُرسى للحضِّ، والتَّحفيز، والإلهام، والانتظام في مسار إدراكها، ولا تُطرح كغايةٍ واجبة الاجتراح في كل ممارسة، وفي أيّ سياق[2]، **ومن أهمِّ مُميزاته[3]:**

- تتضمَّن الصحافة المستقلة مجموعة متنوعة من الأصوات والآراء، وليس فقط تلك التي يريد السياسيُّون تغطيتها.
- تسعى للكشف عن الحقائق التي يحتاج المواطنون إلى معرفتها.
- تتمتَّع وسائل الإعلام بالاستقلالية، فهي لا تتلقَّى تمويلًا حكوميًا، وتحصل معظم المنافذ الإعلامية على إيراداتها من خلال مبيعات الاشتراك، أو بيع الإعلانات، وهذا النموذج يساهم في استقلال وسائل الإعلام عن الحكومة.
- تسمح وسائل الإعلام الحرَّة المُستقلة للجمهور باتِّخاذ قرارات مستنيرة، ومحاسبة القادة، والاستماع إلى مجموعة متنوعة من الآراء، وكلها خالية من نفوذ الحكومة.

[1] الفقرة 1 من المادة 27 من القانون الأساسي الفلسطيني.
[2] عبد العزيز، د. ياسر، وسيلة إعلام مستقلة تمامًا، جريدة الشرق الأوسط، رقم العدد [15266]، https://bit.ly/3o0SUQy
[3] طومسون، 9 مارس 2023، أهمية الصحافة المستقلة، موقع Share America، https://bit.ly/3KrMnpy

لقد كان أوَّل ظهور للإعلام المستقل في فلسطين بقُدرات وإمكانيات محدودة، وواجه صعوبات ماليَّة؛ حيث إنَّ تكوين وسيلة إعلامية خاصة كالقنوات الإخبارية تتطلَّب تكلفةً باهظة الثَّمن، إلّا أنَّ محطات الإذاعة والتلفزة المحلية قد عملت على مواجهة العقبات المالية من خلال تشكيل تحالفاتٍ هدفها التعاون من أجل زيادة مساحة الانتشار، والتمكُّن من منافسة الإذاعات المملوكة، ومنها: تحالف جسور، وهو تحالف محطّات الإذاعة والتلفزة المحلية الذي أسَّسته وَرَعَتْه شبكة إنتر نيوز[1]. وفي هذا يقول أستاذ الإعلام في الجامعة الإسلامية في غزة، طلعت عيسى لـ "العربي الجديد": إنَّ ضعف الإعلام المستقل ماديًا، وعدم وجود مصادر تمويل لازمة جعلته ينحسر كثيرًا في السنوات الأخيرة، حتى باتت وسائل الإعلام الرئيسة في فلسطين غير مستقلة، فهي إمَّا منتمية للفصائل بشكل مباشر، أو ذات توجُّهات حزبية[2].

كما أنَّ هناك ارتباطًا وثيقًا بين الإعلام والأحزاب السياسية، فبعض الأحزاب السياسية في مختلف دول العالم تمتلك وسائل إعلامية متنوعة خاصَّة بها؛ كالقنوات التلفزيونية، والصُّحف، والإذاعات، كما تعمل على عكس أيديولوجية الحزب التابعة له. وبالنَّظر إلى الوضع الفلسطيني؛ نجد أنَّ الإعلام الفلسطيني لم يعد يلبي احتياجات الجمهور، فالإعلام التابع للحكومة متحيِّز لمواقف الحكومة، ويدافع عنها، ولا يقدم وجهات النظر الأخرى بصورة متوازنة مع وجهة النظر الرسمية، أو المواقف الرسمية سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، ويقول الكاتب والباحث مصطفى إبراهيم: "يغطي تلفزيون فلسطين وجهة نظر السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية، بينما تعبِّر فضائية الأقصى عن وجهة حركة حماس في غزة"[3].

وعندما نذكر الإعلام الحزبي بالنَّقد، فإنَّنا لا نعني بذلك أنَّه "وصمة عار"، أو نرفض وجوده؛ لأنَّه إعلام موجود في العالم كله، لكنه مطالبٌ بعدم الاستخفاف بعقول الناس، وعدم تجاوز أخلاقيات المهنة، وعدم إقصاء الآخرين. **ومن أبرز معالم ومحددات الخطاب الإعلامي الفلسطيني غير المنضبط مهنيًا وأخلاقيًا –خاصة ما يتعلق بالإعلام الحزبي ما يأتي[4]:**

- تعزيز الخطاب التحريضي المتبادل، وهو ما تكشف عنه بوضوح الأخبار والصور والرسائل الإعلامية التي تُنتج يوميًا.
- التلاعب بالألفاظ والمصطلحات والمفاهيم، ووضعها في غير إطارها المهني.

[1] أبو يعقوب، محمد حسين، تقييم تطور الإعلام في فلسطين، ص 60.
[2] أبو وطفة، يوسف، وسائل الإعلام الحزبية تُغيب المستقلة في غزة، العربي الجديد.
[3] أبو يعقوب، محمد حسين، تقييم تطور الإعلام في فلسطين، ص82.
[4] الإفرنجي، محسن، أخلاقيات الإعلام الفلسطيني برسم المصالحة، معهد الجزيرة للإعلام.

- التوظيف السياسي للأحداث بصورة واضحة جدًا، وبما يتوافق مع الإطار الحزبي لكِّل وسيلة من تلك الوسائل.
- الانتقائية في نشر الأخبار، أو الصُّور، أو حتى اختيار المتحدثين أمام وسائل الإعلام.
- الاعتماد على مصادر مجهولة الهويَّة لتمرير بعض المعلومات والأخبار.
- الاعتماد على الإثارة في طرح القضايا وتقديم الأخبار.
- اعتماد أسلوب "التصميم الناقص" أي: اجتزاء المعلومات والتصريحات المنقولة لدى تناول بعض القضايا المهمة؛ من أجل استثارة عواطف الجمهور، ومحاولة كسْب الرأي العام.
- صناعة وتوجيه بعض من يطلقون على أنفسهم مسمى محلل سياسي، وخبير.. إلخ، وهو أسلوب جديد بدأ يبرز بوضوح مؤخرًا على الساحة الفلسطينية؛ من أجل كسب فئات جديدة من الجمهور لصالحهم، دون الكشف عن الهوية السياسية الحقيقية لـ "محللين وخبراء".

بعد النزعة التطورية الفريدة في مجال وسائل التواصل الاجتماعي، أصبح الإعلام أقرب للمواطن، وأكثر تأثيرًا، كما فرضت وسائل التواصل الاجتماعي نفسها كساحةٍ للتعبير عن الرَّأي والمشاركة السياسية؛ حيث أصبحت الوسيلة الرئيسة للتواصل بين النشطاء، وتنظيم الأنشطة، وحشد الجمهور، وقد مارست منصَّات التواصل الاجتماعي دورًا بديلًا عن وسائل الإعلام الحزبية في كثيرٍ من الأحيان، ونجحت مرارًا في تصدُّر قائمة الاهتمام، وكسْب الثقة لدى المواطن الفلسطيني الذي يحاول البحث جاهدًا عن منافذ إعلامية غير حزبيَّة، وتتمتَّع بقدرٍ من الاستقلالية والمهنية في خطابها الإعلامي[1].

وحسب التقرير السنوي للمركز الشبابي الفلسطيني لعام 2022، فإنَّ القضايا التي يفضِّل الفلسطينيون متابعتها بنسبة 74.5% هي القضايا السياسية، ويعدّ موقع "فيس بوك" وسيلة التواصل الاجتماعي الأكثر استخدامًا في فلسطين؛ حيث يستخدمه حوالي 93% من مجموع مستخدمي الإنترنت، يليه "واتس أب" بنسبة 85%، ثم إنستغرام بنسبة 64%، وتويتر بنسبة 26%[2].

ورغم ذلك، فإنَّ البيئة الإعلامية الفلسطينية بشكلٍ عامٍ، والإعلام الرقمي بشكلٍ خاصّ لا تُفضي إلى حرية التعبير، وتُهيمن عليها تغطية الأحداث الحزبية، والتأثير غير المُبرَّر من السلطة الفلسطينية وحماس، بالإضافة إلى التدخُّل الخارجي من إسرائيل، وكل ذلك يعمل على إضعاف دور الإعلام الرَّقمي، وتراجعه، والحدّ من حرية التعبير.

[1] المرجع السابق.
[2] المركز الإعلامي الشبابي، واقع الإعلام الرقمي في فلسطين.

ثانيًا– تحديد الموضوعات الرئيسة والرسائل التي تنقلها وسائل الإعلام الفلسطينية:

لعبت وسائل الإعلام في فلسطين دورًا حاسمًا في تشكيل المشهد السياسي؛ إذ كانت وسائل الإعلام الفلسطينية حاسمة في إطْلاع الجمهور على التطورات السياسية في المنطقة، كما لعبت دورًا فعَّالًا في الدعوة إلى التغيير السياسي، وحقوق الإنسان والديمقراطية، وسهَّلت المناقشات العامَّة حول القضايا السياسية الحاسمة، مثل: الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، والسلطة الفلسطينية، وعملية السلام.

وساعدت وسائل الإعلام في تشكيل الرَّأي العام من خلال تقديم وجهات نظر متنوعة حول هذه القضايا؛ ما ساعد الجمهور على اتخاذ قرارات وآراء مستنيرة، ولمعرفة الرسائل التي كانت تنقلها وسائل الإعلام الفلسطينية؛ سنتطرق لذكر بعض أهمِّ المراحل التاريخية:

- **مرحلة الاحتلال الاسرائيلي،** ظهر بعد النكبة ما اصطُلِحَ تسميته بأدب النكبة، حيث ظهرت في تلك الفترة صحافة المقاومة، والتي كان أبرز ظهور لها من خلال صحيفتي فلسطين، ونداء الحياة، واللتين عبَّرتا بشكل رسمي عن منطلقات وتوجُّهات حركة فتح، وقد كانت مرحلة العمل السِّري في تلك الفترة التي امتدت من عام 1952–1964.
- **مرحلة تجسيد الهوية الوطنية،** وظهرت بعدها مرحلة التجسيد الوطني، والمتمثلة ببروز وإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية؛ فكانت الإذاعات والصحف المحلية في هذه المرحلة تعمل على إثارة الجماهير، واستنهاض الأمَّة والحنين إلى الوطن، وإيصال مطالب الشعب الفلسطيني إلى الجماهير العربية.
- **مرحلة السلطة الوطنية،** زاد انتشار الإعلام الفلسطيني، ونشاطه في إبراز الهوية الفلسطينية، والحفاظ عليها من خلال التركيز على مخاطر الاحتلال الإسرائيلي، وقد عملت وسائل الإعلام في هذه المرحلة على إيصال رسالتها للمحافل الدولية والعربية والشعبية[1]
- **الإعلام والانقسام الفلسطيني بعد عام 2007،** نشبت حالة الانقسام التي شهدتها الساحة الفلسطينية بين السلطة الفلسطينية وسلطة الأمر الواقع في قطاع غزة إلى يومنا هذا، وأصبح لدينا مركزان سلطويان، واحد في الضفة ومركزه رام الله، والثاني في قطاع غزة، وبالتالي صار لدى الجمهور منبران إعلاميان رسميان، إعلام السلطة في الضفة التي تقودها حركة فتح، وأبرز منابرها الرسمية تلفزيون وراديو صوت فلسطين، وجريدتا الأيام والحياة الجديدة، وإعلام سلطة الأمر الواقع

[1] المصري، رفيق يونس صالح، تأثير وسائل الإعلام الرسمية على تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية (فضائية فلسطين - حالة دراسية)، ص14.

التي تقودها حركة حماس، وأهم منابرها تلفزيون الأقصى، وجريدة فلسطين؛ وفي ظلِّ الأزمات والتجاذب والتحريض والانقسام أصبحت وظيفة كل منبر التحريض على الطرف الآخر[1].

مارست القوى السياسية في كلٍّ من الضفة وقطاع غزة رقابةً شديدةً على مضمون وسائل الإعلام المحلية، ومنعت وسائل الإعلام في قطاع غزة من توجيه انتقادات إلى ممارسات سلطة الأمر الواقع في قطاع غزة، وخاصَّة ما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكِبَت بحقِّ المواطنين، والصورة ذاتها تكرَّرت في الضفة الغربية؛ حيث شدَّدت الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية قبضتها على وسائل الإعلام2؛ ما أدَّى إلى ضعف المصداقية في الرسائل الموجَّهة من وسائل الإعلام الفلسطيني إلى الجمهور الفلسطيني.

ثالثًا– تقييم أثر التغطية الإعلامية على الموقف والسلوك السياسي:

لا يستطيع أحد إنكار أو تجاهل ما قدَّمته وسائل الإعلام الفلسطينية بشكلٍ عامٍ للقضية الفلسطينية، رغم ما تعانيه من قصور؛ كعدم توحيد الخطاب الإعلامي الرسمي، والتناقض في الخطاب الفصائلي، وإغلاق الصحف المعارضة من كلا القوى السياسية، وفرض قيود على حرية التعبير... إلخ، وتوضيح معاناة الشعب الفلسطيني.

يشير الإعلامي "فايز أبو عيد" أنَّ الإعلام الفلسطيني بمختلف مشاربه وانتماءاته كان له الدور الفاعل والكبير في التأكيد على البُعد الإنساني والقومي للقضية الفلسطينية، وعلى أنَّ القدس عاصمة لفلسطين، ومهْد الديانات السماوية، وتشكل رمزية لنموذج التعايش السِّلمي بين الأديان[3]، ووفقًا للاستشاري في الإعلام الجديد خالد صافي، "تشير التقارير إلى أن مواقع التواصل ساهمت بشكل كبير في نشر قضية حي الشيخ جراح، وذلك من خلال عدة أمور، أولها النشر المكثف والتغريد على وسم #أنقذوا حي الشيخ جراح، وبأكثر من 15 لغة، من ثم استطاع النشطاء لفت أنظار العالم لحقيقة ما يجري في الحي، وبيان أنَّ ما يحدث ليس فقط مجرد إخلاء، وإنما تطهير عرقي تمارسه قوات الاحتلال منذ 73 عامًا، أي منذ النكبة"[4].

ومن الجانب المحلي، ساعدت منصات التواصل الاجتماعي في رفع الوعي لدى المواطنين الفلسطينيين في شتَّى الجوانب السياسية والاجتماعية، من خلال الانتشار المعلوماتي الواسع بمختلف أشكالها، وسهَّلت

[1] أبو غوش، نهاد، 2012، الإعلام الرسمي الفلسطيني والانقسام (1 من 2)، بوابة الهدف الإخبارية والسياسي - دراسة وصفية تحليلية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، مجلد ٢٦٦.

[2] أبو يعقوب، محمد حسين، تقييم تطور الإعلام في فلسطين، ص 30.

[3] وني، د. وسيم، دور الإعلام الفلسطيني في دعم أبناء شعبنا الفلسطيني بعد نقل السفارة للقدس ومحاولة تهويدها، صحيفة أمد للإعلام.

[4] خالد، قدامة، هكذا ساهمت مواقع التواصل بلفت الأنظار لقضية "الشيخ جراح"، صحيفة عربي 21.

الاطِّلاع على الأحداث السياسية أولًا بأوَّل، كما ساهمت في تفعيل المشاركة من أجل تحقيق رغبة مشتركة لفئات مختلفة تجمعها ذات الاهتمامات والأنشطة، ولها دور في التأثير والتجييش، وعملت على تحويل الأقوال والأفكار إلى أفعال ومشروعات قابلة للتنفيذ والتطبيق على أرض الواقع، وبالتَّالي التأثير على صانعي القرار، وفي تشكيل الرَّأي العام؛ فوسائل الاتصال تمثِّل حلقة وصْلٍ بين الرَّأي العام، وصانعي القرار.

وفي 15 آذار من العام 2011، كان للإعلام الرقمي من خلال منصات التواصل الاجتماعي دورٌ ساطعٌ في توحيد الوطن رغم الانقسام الجغرافي؛ حيث شَهِدت الساحة الفلسطينية ما يُسمَّى بـ "الحراك الشبابي" في الضفة والقطاع، والذي تكوَّن وانتشر بدايةً من خلال صفحات الفيسبوك.

وأضاف صيدم، مستشار الرئيس محمود عباس لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لِـ "وفا": إنَّ "الدعوات التي توجّه عبر مواقع التواصل الاجتماعي بينها مجموعة 15 آذار للتظاهر ضد الاحتلال والانقسام، سوف تلاقي نجاحًا كبيرًا، خصوصًا أنه يوجد حاليًا قرابة 600 ألف فلسطيني داخل الوطن يستخدم الفيسبوك، وفي كل بيت فلسطيني يوجد أحد له صفحة على الإنترنت، ويوجد في كل بيت فلسطيني مرتاد أو مرتادان للشبكة، وعليه فإنَّ أبناء هذه الأسر وهؤلاء الرواد يبحثون عن أفكار إبداعية لإنهاء الاحتلال والانقسام"[1].

وحسب دراسة نُشرت في مجلة جامعة النجاح، فإنَّ نسبة 64.6 من الشباب مهتمون بالمشاركة الفعَّالة مع الآخرين، والتَّحاور من أجل حلِّ المشكلات السياسية والاجتماعية[2]، وهذا يشير إلى حرْص طلاب الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة على الاهتمام بتعزيز السِّلم الأهلي، وإنْهاء حالة الانقسام بين أبناء الشعب الواحد، واللُّجوء إلى الحوار لتعزيز الاستقرار السياسي، والسِّلم الأهلي والمجتمعي في فلسطين، فهم يَسْعَوْن من خلال تواصلهم عبر شبكات التواصل الاجتماعي إلى حلِّ مشاكلهم الاجتماعية والسياسية بالحوار السِّلمي، والمشاركة الفعَّالة لكلِّ أطياف السياسة في فلسطين، وليس الاقتصار على فتح وحماس. وفي ظلِّ تزايد استخدام مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للاطِّلاع على الأخبار؛ يزداد أيضًا خطر تعرُّض المُستخدمين للأخبار المُضلّلة، أو المُزيّفة، أو المُغرضة، خصوصًا في القضية الفلسطينية؛ حيث يشهد المحتوى الإعلامي الفلسطيني محاربة شديدة من قبل الاحتلال الإسرائيلي؛ لذلك يجب على المستخدمين:

[1] غيث، بلال، الشباب ينشطون لإنهاء الانقسام.. والانطلاق في 15 آذار، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا.
[2] عابد، زهير، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تعبئة الرأي العام الفلسطيني نحو التغيير الاجتماعي.

- التحقُّق من هوية وسيلة الإعلام أو الموقع: يجب التأكُّد من أنَّ وسيلة الإعلام أو الموقع لديه اسم، وشعار، ومهمة، ورؤية، ورقم هاتف، وبريد إلكتروني، وعنوان، وسجل تجاري رسمي، وأنَّه ينشر سير ذاتية لفريقه التحريري والصحفي، وينتمي إلى نقابة، أو اتّحاد، أو هيئة إعلامية محترفة.
- التحقُّق من مصادر الأخبار: يجب التأكُّد من أن وسيلة الإعلام أو الموقع يذكر مصادره بشكل واضح ومحدد، سواء كانت مصادر رسمية، أو شهود عيان، أو خبراء، أو مؤسسات بحثية أو إحصائية، وأنَّه يستخدم روابطَ، أو صورًا، أو فيديوهات، أو تقاريرًا لإثبات صحَّة ما ينشره.
- التحقُّق من تاريخ الأخبار: يجب التأكد من أنَّ وسيلة الإعلام أو الموقع ينشر الأخبار بشكل مُحدَّث ومتتابع، وأنه لا يستخدم أخبارًا قديمة، أو مُغيرة، أو مختلقة لإثارة الجدل، أو التَّضليل، أو التَّشويش على الحقائق.
- التحقُّق من موضوعية الأخبار: يجب التأكُّد من أنَّ الأخبار التي يتمّ تداولها تأتي في السِّياق العام والمنطقي، والسياق الوطني الذي لا يحمل في طيَّاته شُبهات تحريض أو انتهاكات... إلخ.

التوصيات:

- في ظلِّ الحالة الوطنية والسياسية الفلسطينية المُعقَّدة والمتغيرة، والتطوّر الهائل في وسائل الإعلام، والتدفق المعلوماتي الذي يتعرَّض له المجتمع الفلسطيني؛ يتطلب الأمر إيجاد صيغةٍ إعلاميةٍ تتوافق مع هذه الظروف، وتحقِّق أهدافها بشكلٍ فعَّالٍ، وذلك من خلال تعزيز دور الإعلام الوطني في نشْر الوعي والثقافة والهوية الفلسطينية، وتحريك الرَّأي العام لصالح القضية الفلسطينية، ومواجهة التحدِّيات والمخاطر التي تهدِّد حقوق الشعب الفلسطيني، وذلك من خلال إنتاج محتوى إعلامي متنوّع ومبدع وموثق ومحايد، يستند إلى مصادر موثوقة ومهنية، ويستخدم أساليب حديثة وجذَّابة للتواصل مع المستهدفين.
- تطوير قدرات الإعلاميين الفلسطينيين في مجالات التخطيط، والإدارة، والإنتاج، والتّحرير، والتّحليل، وتزويدهم بالمهارات والأدوات اللازمة لمواكبة التغيُّرات في عالم الإعلام، وذلك من خلال تنظيم دورات تدريبية، وورش عمل، وندوات، وإشراكهم في شبكات تبادل الخبرات والتجارب مع زملائهم من داخل فلسطين أو خارجها.
- تشجيع التعاون والتنسيق بين مؤسسات الإعلام الفلسطينية المختلفة، سواء كانت رسمية، أو خاصة، أو مجتمعية، وبناء شراكات إستراتيجية مع المؤسسات الإعلامية الإقليمية والدولية التي تدعم قضايا فلسطين، وذلك من خلال إطلاق مشاريع مشتركة، أو حملات تضامنية، أو برامج

تبادلية تهدف إلى تحسين جودة الخدمات الإعلامية المقدمة للجمهور، وزيادة التأثير على المستوى المحلي، والإقليمي، والدولي.

- في ظل التحديات التي يواجهها الإعلام الفلسطيني في تغطية القضايا السياسية، والاجتماعية، والثقافية؛ تتزايد الحاجة إلى تفعيل دور المجتمع المدني في مراقبة أداء الإعلام، والمساهمة في تحسين جودة المحتوى الإعلامي.
- يمثل الشباب الفلسطيني نسبة كبيرة من المجتمع الفلسطيني، وهو فئة حيوية ونَشِطة تسعى إلى التعبير عن آرائها ومطالبها في ظلِّ الظروف الصعبة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، وقد لجأ هؤلاء الشباب إلى مواقع التواصل الاجتماعي كوسيلة للتواصل والتفاعل مع بعضهم ومع العالم، وكذلك لنشر المحتوى المتعلق بالقضية الفلسطينية، والتصدي للرواية الإسرائيلية. وعليه، فإنَّه من المهم أنْ تُولي القوى السياسية الفلسطينية اهتمامًا خاصًا بمواقع التواصل الاجتماعي، وأنْ تتعامل معها بجدِّية واحترافية؛ لأنَّها تشكِّل فضاءً حرًا ومؤثرًا يمكن استغلاله لدعم القضية الفلسطينية، وتوحيد صفوف الشباب حولها.

مساهمة مواقع التواصل الاجتماعي في تطور الممارسة السياسية لدى الشباب في قطاع غزة

إعداد

نور أحمد عابد

تعدُّ مواقع التواصل الاجتماعي من الأدوات المهمة لقياس الوعي السياسي، والتَّضامن، والتَّوعية، وتساهم في تشكيل الهويَّة السياسية المستقلة، والتَّعبير عن الرَّأي بحُرِّية. وبالرغم من وجود قيود على حرية التعبير في بعض المناطق المعقدة سياسيًا مثل قطاع غزة، إلَّا أنَّ مشاركة الشباب في الشأن السياسي من خلال هذه المنصات تعدُّ شكلًا من أشكال الممارسة السياسية، وتفعيل حرية التعبير والنقد.

وفي بعض الحالات، قد تكون مواقع التواصل الاجتماعي هي المنصَّة الوحيدة أو الرَّئيسة التي يستطيع من خلالها الشباب المشاركة في الشأن العام، بالإضافة إلى أنَّها تساهم في الرقابة الشعبية. وتحظى مواقع التواصل الاجتماعي بأهمية خاصة بين الشباب في قطاع غزة؛ حيث تمثل فضاءً تفاعليًا وديناميكيًا يسمح لهم بالحصول على المعلومات والتحليلات السياسية، والتفاعل مع القضايا والمشكلات التي تهمّهم، والتعبير عن آرائهم بحرّية.

وتسمح هذه المنصَّات بمتابعة التطورات والأحداث المتعلقة بالصراع مع إسرائيل، والانقسام بين حركتي فتح وحماس، والحركة الشعبية لمقاومة الاحتلال، والاستيلاء على حقوقهم، كما تسمح بالاطلاع على آراء ومواقف مختلفة من قبل شخصيات سياسية، أو إعلامية، أو فكرية، أو نشطاء من داخل فلسطين أو خارجها. وبذلك، تُسهم مواقع التواصل الاجتماعي في رفع مستوى الوعي والثقافة السياسية لدى الشباب، وزيادة اهتمامهم بالقضية الفلسطينية، وتشكيل رؤية نقدية وإستراتيجية لهذه القضية.

وفي تطوُّر ملحوظ استخدم الشباب في فلسطين وسائل التواصل الاجتماعي من خلال تفعيل المبادرات المجتمعية التي تهدف إلى إنهاء الانقسام، وتحسين الأوضاع الاجتماعية، ومبادرات الدَّعم لبعض الفئات المُهمشة في المجتمع، بالإضافة إلى الدُّبلوماسية الرَّقمية بهدف مُخاطبة المجتمع الدولي، والتغلُّب على التحديات السياسية، والأمنيَّة، والتّقنية التكنولوجية، وغيرها.

مقدمة:

تعدُّ مواقع التواصل الاجتماعي من الأدوات الفعَّالة والمهمة في شتَّى المجالات، وهي أداة لربط العالم ببعضه البعض، وباستخدامها تحوَّل العالم لقرية صغيرة يمكن من خلالها التعرف على حضارات وأخبار دول متجاورة ومتباعدة في الوقت نفسه[1]، وتمتاز مواقع التواصل الاجتماعي بأنَّها من الأدوات المؤثرة في قياس الوعي بالأحداث والقضايا السياسية، كما أنها تلعب دورًا مهمًا في تشكيل التضامن والتوعية، باعتباره منصَّة حديثة ومؤثرة على حياة الناس، وخاصَّة بين الشباب؛ فهو يوفِّر لهم فرصًا للتواصل والتفاعل مع بعضهم البعض، ويُتيح لهم التعبير عن آرائهم، والمشاركة في الحوارات والمناقشات العامة، لاسيَّما السياسي منها؛ فأصبحت مساحة سياسية غير تقليدية، وبجانب كَوْنها في أغلب الأحيان بمنأىً عن سيطرة الأحزاب، والمؤسَّسات، ووسائل الإعلام التقليدية؛ حيث تسمح هذه المنصَّات للشباب بإظهار هويَّة سياسية مُستقلة عن انتماءاتهم أو خلفياتهم، فضلًا عن إطْلاع أنفسهم على التحديثات والآراء المختلفة حول القضايا السياسية المحلية أو العالمية، خصوصًا في المناطق التي تعاني من الصراعات السياسية والعسكرية المعقدة، مع وجود هيْمنة حزبية على الفضاءات الرسمية والمؤسسة كالحالة الفلسطينية، وخصوصًا في قطاع غزة الذي يتَّسم بظروف سياسية معقَّدة جدًا، جرَّاء الاعتداءات الإسرائيلية، والانقسام السياسي الفلسطيني بين حركتي حماس وفتح، ووجود قيود على الحريات العامة، لاسيَّما حرية التعبير. وقد بيَّنت الإحصائيات أنَّ ما يقارب 91.5% من الفلسطينيين يستخدمون الإنترنت، وتتعدَّد دوافع استخدام منصَّات التواصل الاجتماعي لدى الفلسطينيين، لكن متابعة الأخبار والأحداث السياسية ومتابعتها تعدُّ الدافع الأكبر؛ حيث بلغت نسبتها 87.5%. لذا تعد مشاركة الشباب في الشَّأن السياسي من خلال التواصل الاجتماعي أحد أشكال الممارسة السياسية، وتفعيل حرية التعبير والنقد، بجانب كوْنها شكلًا من أشكال الرقابة الشعبية[2].

وتحظى مواقع التواصل الاجتماعي في قطاع غزة بأهمية خاصة بين الشباب، لكونها تمثل فضاءً تفاعليًا وديناميكيًا يسمح لهم بالحصول على المعلومات والتحليلات السياسية، والتواصل والتفاعل مع القضايا والمشكلات التي تهمّهم، والتعبير عن آرائهم ومواقفهم بحرّية نسبية، وفي تطورٍ ملحوظٍ؛ استخدم الفلسطينيون وسائل التواصل الاجتماعي من خلال تفعيل الدبلوماسية

[1] عبد الرازق الدليمي. (2012م)، مدخل إلى وسائل الإعلام الجديد، ط1. دار المسيرة، عمان، ص178.
[2] تقرير واقع الإعلام الرقمي في فلسطين 2022، المركز الشبابي الإعلامي، الرابط https://ymcgaza.com/release/9

الرقمية بهدف مخاطبة المجتمع الدولي، والتغلُّب على التحدِّيات السياسية، والأمنيَّة، والتقنية، والتكنولوجية، وغيرها.

وعلى النقيض، فقد يسيء بعض الأفراد استخدامها بنشر التضليل والتحريض وتأجيج الانقسام، خصوصًا في ظلِّ صعوبة التحقُّق من صحَّة وصدق المعلومات، وضعف الضَّوابط الضَّامنة لعدم المساس بقيم المجتمع، والسَّيطرة على نشر العُنف والكراهية والتطرُّف، وانتهاك حقوق النَّشر والملكية الفكرية[1]، كما قد يتعرض البعض للقمع الفكري، والتكتُّم على حرية الرَّأي والتعبير؛ بسبب الملاحقات الأمنية من قبل الحكومات[2].

في هذا السِّياق، تسلَّط هذه الورقة البحثية الضَّوء على مُساهمة مواقع التواصل في تطور الممارسة السياسية لدى الشباب في قطاع غزة، وذلك من خلال أربعة محاور تتناول واقع مشاركة الشباب السياسة في قطاع غزة، وأشكال مساهمات الشباب السياسية على مواقع التواصل، والمعوقات التي تحدّ من مشاركة الشباب السياسية على مواقع التواصل، والبدائل والمُقترحات وآفاق المستقبل لمشاركة الشباب السياسية على مواقع التواصل.

وتنظر هذه الورقة البحثية إلى تعريف مواقع التواصل الاجتماعي بأنَّها: مجموعة من المواقع على شبكة الإنترنت، ظهرت مع الجيل الثاني الويب، تتيح التواصل بين الأفراد في بيئة مجتمع افتراضي يجمعهم حسب مجموعات اهتمام أو شبكات انتماء (بلد، جامعة، مدرسة، شركة...) من خلال خدمات التواصل المباشر، مثل: إرسال الرسائل، أو الاطلاع على الملفات الشخصية للآخرين، ومعرفة أخبارهم ومعلوماتهم التي يتيحونها للعرْض، كما تضمُّ مواضيع خاصَّة وعامَّة من كتابات، وصور، وأفلام، ودردشات، وتعارف[3].

أولًا- واقع مشاركة الشباب السياسية على مواقع التواصل في قطاع غزة:

يشكِّل الشباب في فلسطين الفئة الأكثر استخدامًا لمواقع التواصل الاجتماعي، ويستخدمونها عادةً للتواصل والتفاعل مع الآخرين حول قضايا مختلفة، لاسيما القضايا التي لها علاقة بالسياسة؛ حيث أظهرت نسب العام 2022-2023 أنَّ 74.5% من المتابعين مهتمون بالقضايا السياسية، و65.3% بالقضايا الاجتماعية، و54.6% بالقضايا الثقافية، و44.7%

[1] المرجع السابق.
[2] محمود علم الدين، (1994م)، تكنولوجيا الاتصال في الوطن العربي، مجلة عالم الفكر، مج 23.
[3] أمينة السيد، وهبة عبد العال، الشبكات الاجتماعية وتأثيرها على الأخصائي والمكتبة، بحث مقدم للجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات للمشاركة في المؤتمر الثالث عشر الأخصائي المكتبات والمعلومات في مصر بعنوان المكتبة والمجتمع في مصر، مصر: مكتبة شوقي سالم، 2009، ص 7

بالقضايا الكوميدية، في تأكيدٍ واضحٍ على ممارسة المشاركة السياسية باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي[1].

وهذه زيادة ملموسة مقارنة بعام 2020؛ حيث أظهرت النسبة أنَّ الاهتمام يقارب 60٪، وكان 29٪ من المشاركين يتابعون من خلالها الأخبار السياسية، و21٪ يستخدمونها للتعليق على الأحداث السياسية، مقارنة بعام 2018 الذي أظهرت نتائجه أنَّ 64٪ من الشباب يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي لمتابعة الأخبار السياسية، و41٪ يستخدمونها للتعليق عليها[2]، أي: أنَّ هناك توجهًا ملموسًا من قبل الشباب للانشغال بالأنشطة السياسية عبر مواقع التواصل، باعتبارها منصَّة مهمة للتعبير عن حرية الرأي، والتفاعل مع القضايا السياسية، بجانب تحليل مواقف الأحزاب السياسية، والمرشّحين، ومناقشة القضايا معهم، وتشكيل الحركات الشعبية، والمبادرات الاجتماعية.

وتعدُّ وسائل التَّواصل من الأدوات التي تساعد الشباب على تنظيم الأنشطة والتجمعات الاحتجاجية ضدَّ السياسات العامة المرفوضة بالنسبة لهم؛ حيث كانت أداةً فعَّالةً استخدمها الشباب في تشكيل الحملات عبر شبكة الإنترنت في السنوات الأخيرة، التي تبلورت إلى واقع حقيقي ملموس في الميدان، مثل: حِراك "15 آذار"، وحِراك "بدنا نعيش"، وحملة "إحسان"، ومبادرة "فكّر بغيرك"[3].

ويعدُّ هذا بمنزلة نقلة نوعية في الحركات الاجتماعية في غزة بعد الانقسام الفلسطيني؛ حيث كان جُلّ تركيزه في الحوارات المتبادلة داخل مواقع التواصل الاجتماعي، وتناقل الأخبار بسرعة غير مسبوقة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والتي كانت الوسيلة للتعبير، والمُناشدة، ومناهضة الاعتقال الممارَس بحقِّ المتظاهرين.

كما وفَّرت مواقع التواصل الاجتماعي أيضًا فُرصًا للشباب للمشاركة في العمل السياسي، والتأثير على صُنع القرار، من خلال الانضمام إلى حملات سياسية، والقيام بالتبرُّعات المالية، والمشاركة في العمل التطوعي؛ بهدف التَّخفيف من أعباء الحصار الخانق، وكذلك تتابُع الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزَّة، بالإضافة للانقسام السياسي؛ حيث كانت تداعياته السلبية تظهر بشكلٍ سريعٍ وواسعٍ على المجتمع. وعملت المبادرات في جانب الإغاثة الإنسانية من خلال تقديم الطرود الغذائية والمساعدات النقدية، وخدمت هذه المبادرات فئات مهمشة من المواطنين الذين لم يستفيدوا من المساعدات المقدمة من الوزارات الحكومية، أو حتى من مؤسسات المجتمع المدني، أو الأحزاب السياسية[4].

[1] تقرير واقع الإعلام الرقمي في فلسطين 2022، المركز الشبابي الإعلامي، الرابط https://ymcgaza.com/relea
[2] تقرير مؤسسة الاتصال الدولية ديسمبر2020 الرابط: https://cutt.us/FWROF
[3] وسائل التواصل الاجتماعي والتعبير عن النفس وتقرير المصير في غزة، علي عبد الوهاب، 7 نوفمبر2022، شبكة السياسات الفلسطينية، الرابط https://al-shabaka.org/ar
[4] المصدر السابق.

وتعدُّ هذه المبادرات ضمن المبادرات الشبابية المستقلة بشكلٍ كاملٍ عن أيّ جهة رسمية، أو مؤسسية، أو حزبية، مثل: حملة "إحسان" التطوعية، والتي تعمل على توزيع الطرود الغذائية والملابس والمستلزمات القرطاسية وغيرها على نطاق قطاع غزة، ولم تكن تتبع لأي مؤسسة، أو تنظيم سياسي، وهي حملةٌ قام بها فريق شبابي تطوُّعي سنة 2011، وانطلقت في الفضاء الرقمي عبر قنوات التواصل الاجتماعي. وعلى شاكلة مبادرة "إحسان"، تساهم مبادرة "فكر بغيرك" في نفس الصدد، وتقدَّم مساعدة للمحتاجين بتوزيع المواد الغذائية[1].

وممَّا لا شكَّ فيه أنَّ المشاركة السياسية تمثِّل جوهر الديمقراطية، وتعدُّ دليلًا ومؤشرًا واضحًا عليها؛ فالنظام الديموقراطي هو النظام الذي يشارك فيه الفرد في الحياة السياسية، وفي صُنع القرار السياسي في الدولة، واختيار قادته بإرادته، ويستطيع التعبير عن رأيه في مختلف القضايا، بل ويؤثر على السياسيات الخاصة بها.

وعلى الرَّغم من كلِّ ما تمَّ ذكره، إلَّا أنَّ البعض يرى أنَّ ممارسة الشباب السياسية على مواقع التواصل الاجتماعي ما زالت لم ترتقِ بعد إلى وصفها بالمشاركة الفعَّالة، فهي مشاركة سطحية؛ لأنَّهم يرون أنَّها لا تساهم في تحقيق التغيير الحقيقي، وبالتالي هذا يتطلب من الشباب العمل الجادّ للاستفادة من مواقع التواصل الاجتماعي بشكلٍ واقعيٍّ وملموسٍ، والتفاعل معها بصورة أكثر فعالية ومسؤولية؛ لتحقيق تغيير حقيقي في الحالة السياسة الفلسطينية، ويمكن الاستفادة من مواقع التواصل الاجتماعي من خلال الضغط على الأحزاب السياسة بهدف إنهاء حالة الانقسام، وإتمام ملف المصالحة، وإجراء الانتخابات الفلسطينية التشريعية والرئاسية، والقيام بحملات وحِراكات سلمية على مواقع التواصل الاجتماعي[2].

وما زاد الأمر صعوبة على الشباب فيما يتعلق بالمشاركة السياسية، هو الشارع الفلسطيني، وما يخيِّم عليه من فئويَّة، وانقسام، وانتشار لثقافة الحزب الواحد، وعدم تقبُّل الآخر، أو إشراكه في الحيِّز العام، بدءًا بالحيِّز الاجتماعي، وصولًا إلى السياسي، وحتى الإداري المتمثل في مؤسَّسات السلطة[3].

ثانيًا– أشكال مساهمات الشباب السياسية على مواقع التواصل:

تعتبر مساهمات الشباب السياسية على مواقع التواصل الاجتماعي في قطاع غزة متنوعة ومختلفة؛ حيث يستخدم الشباب هذه المنصَّات للتعبير عن آرائهم ومواقفهم، والمشاركة في

[1] المصدر السابق.
[2] عراب فضل، 2021، تأجيل الانتخابات التشريعية الفلسطينية.. ذرائع وحقائق ومواقف، مركز القدس للدراسات، https://alqudscenter.info/
[3] الشباب الفلسطيني والمشاركة السياسية أزمة ثقة وضعف فرص، المركز الديمقراطي العربي، علا مرشود، أبريل 2022، https://democraticac.de

الحـوارات السياسـية، ومـن بـين أشـكال المسـاهمات السياسـية علـى مواقـع التواصـل الاجتمـاعي فـي قطاع غزة ما يأتي:

- **نشر المقالات والتغريدات السياسية:** يستخدم الشباب في قطاع غزة مواقع تويتر، وفيسبوك لنشر المقالات والتغريدات السياسية، والتي تعبِّر عن آرائهم ومواقفهم من الأحداث السياسية.

وتتَّضح بحسب الدراسة الميدانية (دور الشبكات الاجتماعية في تعزيز المشاركة السياسية لدى الشباب الفلسطيني) متابعتهم بكثافة للمواد السياسية والإخبارية، وذات الطبيعة الدينية عبر الشبكات الاجتماعية، ويعود ذلك إلى طبيعة الظروف الفلسطينية التي تزخر بالأحداث والمستجدات؛ بما يتطلب مواكبتها من قبل المجتمع ككلٍّ، وخاصة فئة الشباب، كما أنَّ هناك اهتمامًا كبيرًا بمتابعة الموضوعات والمواد الدينية؛ نظرًا لطبيعة المجتمع الفلسطيني المحافظ الملتزم بالدِّين، والعادات والتقاليد، والأخلاق الحميدة، وكانت المواد الاقتصادية والرياضية في أدنى اهتماماتهم؛ ما يتطلب تقديمها بقوالب، وبشكل أبسط وأيسر؛ الأمر الذي يُسهِّل عملية الفهم والإدراك لديهم.

ويجدر الانتباه إلى أنَّ الفيسبوك من أكثر الشبكات الاجتماعية استخدامًا، إذ جاءت في المرتبة الأولى، يتبعها مشاهدة الفيديو (يوتيوب)، وقد يكون ذلك راجعًا إلى دور هذه الشبكات في تعزيز عملية الاتصال والتواصل، وسهولة استخدمها، وتلقائيتها.

أمَّا بالنسبة لدور وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز المشاركة السياسية للشباب، فقد ساهمت في نشر الثقافة السياسية، وتوعية الجمهور، وزيادة اهتمامه بالشئون السياسية، وهذا مؤشر على أنَّ الشبكات الاجتماعية كأدوات اتصال حديثة كسرت الحواجز، وساهمت في تعزيز الحرية، وتبادل الأفكار والآراء بعيدًا عن القيود الفكرية والثقافية.

- ومن أهمِّ الأسباب التي تجعل الشباب يفضِّلون الشبكات الاجتماعية لمعرفة القضايا السياسية العربية والدولية أنَّها تقدم تغطية فوريَّة للأحداث الجارية، كما أنَّها تقدِّم وجهات النظر المختلفة؛ ما يشير إلى أنَّ الشبكات الاجتماعية تمتاز بالتغطية الحيِّة والآنيّة للأحداث الجارية، بما يجعل الشباب يقبل عليها في التعرف إلى ما يدور في المنطقة من مُستجدات، بالإضافة إلى تقديمها للعديد من وجهات النظر بما يثري ويعزِّز الثقافة السياسية لدى الشباب[1].
- **إطلاق هاشتاجات سياسية:** يستخدم الشباب في فلسطين هاشتاجات سياسية لجذب الانتباه إلى قضايا سياسية معينة، وتوليد الحوارات والنقاشات حولها. وبحسب تقرير آيبوك عن الواقع الرقمي

[1] دور الشبكات الاجتماعية في تعزيز المشاركة السياسية لدى الشباب الفلسطيني، دراسة ميدانية، نعيم المصري، صفحة 14- 21.

الفلسطيني، كانت أعلى الوسوم الفلسطينية وصولًا ومشاهدةً عام 12022 هي (#فلسطين_عاصمة_القدس 97.5B، #فلسطين 95.4B، #شيرين_أبو_عاقلة 175.3M، #عرين_الأسود# 63.1M، تريند الحاجة الفلسطينية #شدوا_بعضكم 131K)[2]. وكانت من ضمن أبرز الوسوم المستخدمة بحسب التقرير[3]:#LiftGazaSiege: حملة عالمية نظمها متضامنون مع القضية الفلسطينية؛ حيث طالبوا بإنهاء الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة. و#حلم_فلسطيني: وكانت عبارة عن دعوات واسعة عبر منصات التواصل الاجتماعي خاصة فيسبوك، وتويتر لاستثمار إقامة كأس العالم بقطر في نشر القضية الفلسطينية، والتعرُّف على حقائقها خلال فعاليات مونديال كأس العالم 2022.

وقد أظهرت الشبكات الاجتماعية أثناء عدوان غزة 2021، والاعتداءات الإسرائيلية في القدس والشيخ جراح في العام نفسه، أنَّها سلاح ذو حدين، كما نشطت الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية في مخاطبة المجتمع الدولي بشكل واقعي وملموس، وعملت على إعادة إحياء القضية الفلسطينية، ولَفْت أنظار العالم لها مجددًا، على الرغم من مجاملة وانحياز أغلب وسائل التواصل لإسرائيل.

وكان المجال الرقمي مركز الصدارة في التغطية الإعلامية، وأعطى مساحةً لتوثيق الحقائق على الأرض مباشرة وبحذافيرها، ويعدُّ سبيلًا لنشر المعلومات في العديد من الأشكال والصيغ المختلفة، حسبما ورد في تقرير لموقع Middle East Eyeالبريطاني.

أمَّا أداء الشبكات الاجتماعية أثناء عدوان غزة أيار 2021، فقد كانَ حادثة تاريخية لا تنسى؛ لأنَّها تحولت إلى صراع بين مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعية والشركات التي تديرها، كما أنها كانت وسيلة فعالة لنقل وتوثيق جرائم الحرب.

ومع الأسف حتى جرائم الحرب التي جرى توثيقها على مواقع التواصل الاجتماعي ثبت أنَّها عُرضة للحذف بسبب سياسات شركات مواقع التواصل الاجتماعي[4]. ونشير إلى أنَّ إسرائيل قامت بجهودٍ، بعضها علنيّ، وكثيرٌ منها سرّي لإحداث تشويش على حالة التضامن مع فلسطين، ولكن رغم مجاملات شبكات التواصل الاجتماعي، وجهود إسرائيل بإمكانياتها الهائلة، قال محللون إنَّها خسرت الحرب على الشبكات الاجتماعية، بل إنَّ الشركات العملاقة المسيطرة على هذه الشركات بدأت تدفع ثمن انحيازها. وقد ساد غضب تجاه العديد من شركات التواصل الاجتماعي في مقدمتها فيسبوك[5].

[1] تقرير السنوي السابع، شركة آيبوك لعام 2022، تفاصيل: https://shehabnews.com/p/114059
[2] المرجع السابق.
[3] تقرير السنوي السابع، شركة آيبوك لعام 2022، تفاصيل: https://shehabnews.com/p/114059
[4] تقرير عربي بوست انتقادات لأداء مواقع التواصل الاجتماعي خلال حرب غزة/ رويترز، الرابط: https://cutt.us/l71yX
[5] المرجع السابق.

وقالت منى اشتية من "حملة" لموقع Middle East Eye: "هذا دليل يؤكد أنَّ التمييز الرقمي الذي نتعرض له نحن الفلسطينيين في الفضاء الرقمي ليس خللًا تقنيًا، بل نتيجة جهود مُمنهجة من السلطات الإسرائيلية لإسكات أصوات نشطاء حقوق الإنسان، والتأثير على سياسات شركات التكنولوجيا المتعلقة بضبط المحتوى".

ودعا ائتلاف من منظمات الحقوق الرقمية شركتي تويتر، وفيسبوك إلى تقديم بيانات مُفصَّلة عن الطلبات المُقدَّمة من الوحدة الإلكترونية، والتحلِّي بالشفافية في عملية اتِّخاذ القرار بشأن إزالة المحتوى.

- **مشاركة الصور والفيديوهات السياسية:** يقوم الشباب في قطاع غزة بنشر الصور والفيديوهات التي تعبر عن مواقفهم السياسية وتوجهاتهم، ويُظهر الشباب تعبيرهم السياسي وممارستهم على وسائل التواصل الاجتماعي بأشكال مختلفة تعكس اهتماماتهم وميولهم، ومن هذه الأشكال ما يأتي:
  1. التعبير السِّياسي غير الرسمي: يشير إلى التعبير عن الآراء أو المشاعر السياسية بطريقة عفوية أو فكاهية، مثل: استخدام الكوميديا السوداء، السخرية، النكات، إلخ.. وقد يجذب هذا الشكل من التعبير الشباب الذين يشعرون بخيبة الأمل، أو الابتعاد عن السياسة الرسمية، أو الذين يرغبون في تحدي الروايات المهيمنة، أو هياكل السلطة.
  2. التعبير السياسي القائم على الثقافة الشعبية: يشير إلى استخدام عناصر من الثقافة الشعبية، مثل: (الأفلام، والموسيقى، والمشاهير) للتعبير.
- **إطلاق حملات سياسية:** ينظِّم الشباب في قطاع غزة حملات سياسية على مواقع التواصل الاجتماعي لجذب الانتباه إلى قضايا سياسية معينة، والتأثير على الرأي العام، مثل: حراك (بدنا نعيش)، ويُجسِّدُ هذا الحراك نقلةً نوعيةً في الحراكات الاجتماعية في غزة بعد الانقسام الفلسطيني.
- **الاشتراك في المجموعات السياسية:** يُشارك الشباب في قطاع غزة في المجموعات السياسية على مواقع التواصل الاجتماعي للتعبير عن آرائهم ومواقفهم، والمشاركة في الحوارات السياسية. وننوِّه إلى ضرورة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للمشاركة السياسية بشكل جماعي يتطلب تحليل وفهم مصادر المعلومات، والاحتراس من تداعيات نشر المعلومات المضللة أو الكاذبة، كما يجب الالتزام بالقواعد الأخلاقية والاجتماعية عند التعبير عن الرَّأي، والمشاركة في الحوارات السياسية على هذه المنصات. ووضعت التشريعات المحلية ضوابط على حرِّية الرأي والتعبير؛ بهدف ضمان حمايتها، وعدم مساسها بحرِّيات الآخرين، واستقرار المجتمع. ويحمي القانون الأساسي الفلسطيني الحقَّ في حرِّية الرأي والتعبير، ونظم ضوابطه، كما تضمَّن قانونا العقوبات السَّاريان في فلسطين عددًا من الضوابط على حرية الرأي والتعبير في قطاع غزة والضفة الغربية؛ للحفاظ على المصلحة

العامة، والنظام العام. كما وضعت الضوابط المتعلقة بالجرائم الإلكترونية الكثير من القيود على حرية الرأي والتعبير عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وشبكة الانترنت. ويتضمن القرارُ القانون رقم (10) لسنة 2018م بشأن الجرائم الإلكترونية بعض الضوابط التي تشكِّل مدخلًا لتقييد حرية الرأي والتعبير 1.

ثانيًا– معوقات تحدّ من مشاركة الشباب السياسية على مواقع التواصل:

يواجه الشباب في قطاع غزة العديد من المعوقات والتحديات التي تحدُّ من مشاركتهم السياسية على مواقع التواصل الاجتماعي، ومن أبرز هذه المعوقات:

- **الحصار ومحاربة المحتوى السياسي الفلسطيني بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص:** يعدُّ الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ عام 2007 أحد أهم المعوقات التي تحد من مشاركة الشباب السياسية؛ حيث يؤثِّر سلبًا على الوصول إلى تقنيات الاتصال والإنترنت، ويجعل من الصعب الوصول إلى بعض المواقع والتطبيقات، خصوصًا وأنَّ إسرائيل تسيطر على البنية التحتية للإنترنت في قطاع غزة؛ ما يجعلها تستطيع فرض القيود والحجب على بعض المواقع والتطبيقات، وهو ما يؤثر سلبًا على تفاعل الشباب السياسي في قطاع غزة على وسائل التواصل الاجتماعي. ونشير إلى أنه تمَّ رصْد 2030 انتهاكًا ضد المحتوى الفلسطيني خلال 2022، و4731 طلبًا إسرائيليًا لإغلاق حسابات أو صفحات أو حجب محتوى فلسطيني بين يوليو 2021 ويوليو 2022م، واستجابت شركة ميتا بنسبة 80% لطلبات حذف وحجب المحتوى الفلسطيني المقدم من الاحتلال الإسرائيلي[2]، كما قام الاحتلال خلال عام 2022 باعتقال نحو 410 من الفلسطينيِّين على خلفية منشوراتهم على منصات التواصل الاجتماعي[3].
- **القيود الأمنية:** تفرض الحكومة في بعض الأحيان قيودًا على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتحكم في الرأي العام، وبالتالي يصعب على الشباب التعبير عن آرائهم السياسية بحرّية؛ ما يحول دون مشاركة الشباب في الحياة السياسية، والنشاطات الاجتماعية4.

---

[1] للمزيد راجع:
- يسري قانونان للعقوبات في الضفة الغربية وقطاع غزة، ارتباطًا بوقوع الضفة تحت الإدارة الأردنية، وقطاع غزة تحت الإدارة المصرية خلال الحقب التاريخية التي مرت بفلسطين. وهما: قانون العقوبات البريطاني رقم "74" لسنة 1936م للمعمول به في قطاع غزة، وقانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960م المعمول به في الضفة الغربية.
- راجع المادة 8 من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003م.
- راجع المواد 50-52-62-73- 201 202 203 من قانون العقوبات رقم (74) لسنة 1936م
- راجع المواد (131-132-142-150-242163 من قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960م.
- قانون رقم 10 لسنة 2018م بشأن الجرائم الالكترونية، قرار أصدره الرئيس في غياب المجلس التشريعي. وتعديل قانون رقم 3 لسنة 2009 لقانون العقوبات رقم 74 لسنة 1936م على يد عدد من أعضاء المجلس التشريعي في قطاع غزة في ظل الغياب التام للمجلس التشريعي بشكل كامل.

[2] تقرير واقع الإعلام الرقمي في فلسطين 2022، المركز الشبابي الإعلامي، الرابط https://ymcgaza.com

[3] المرجع السابق.

[4] المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية، مدى، 2022، مقياس حرية الصحافة في فلسطين، ص6.

بناءً عليه، واجه القرار بقانون رقم (10) لسنة 2018م بشأن الجرائم الإلكترونية انتقادات شديدة بسبب القيود التي فرضها على حرية الرأي والتعبير؛ حيث اتَّسمت مصطلحاته بالعمومية، وجاء فيه ما قد يمكِّن المحكمة من تجريم الفرد عند قيامه بإنشاء مواقع إلكترونية، أو إدارتها، أو نشر أخبار تتعلق بانتقاد الأداء الحكومي تحت ذريعة تعريض سلامة الدولة ونظامها العام للخطر أي: الخوف من الانتقام؛ حيث يخشى بعض الشباب في قطاع غزة أن يؤدي نشاطهم السياسي على الإنترنت إلى انتقام السلطات أو الجهات الفاعلة الأخرى، الذين قد يعتبرون وجهات نظرهم مثيرة للجدل، أو مهددة[1].

وغالبًا ما يتم تجاهل الضمانات القانونية من قبل حكومة الأمر الواقع في قطاع غزة، والأمر نفسه في الضفة الغربية؛ حيث تَفرض قيودًا على مساحات من حريات الرأي تطال العديد من وسائل الإعلام والصحفيين والناشطين؛ ما خلق جوًّا من الخوف، والرَّقابة الذاتية من قبل العديد من النُّشطاء، والصّحفيين، وآخرين على كتاباتهم يجنِّبهم عدم المساءلة.

- **الاضطهاد السياسي:** وفَّرت وسائل التواصل مساحةً واسعةً للممارسة السياسية الحُرَّة؛ حيث استطاع فلسطينيو غزة التعبيرَ عن أنفسهم رغم المعوقات، والخطر الأمني، واحتمالية التعرُّض للمساءلة القانونية من حكومة الأمر الواقع بغزَّة على خلفية انتقاد الوضع السياسي أو الاقتصادي الرَّاهن، ويتعرض بعض الأشخاص في قطاع غزة للاضطهاد السياسي بسبب آرائهم ومواقفهم السياسية، وهذا يجعلهم يتردَّدون في التعبير عن آرائهم على وسائل التواصل الاجتماعي. ويُشار إلى أنَّ تركيز شباب غزة الأكبر في منشوراتهم على قنوات التواصل الاجتماعي ينصبّ على الهويَّة الغزِّية، والتعبير عن شعورهم بالوحدة في مواجهة معاركهم اليومية، ويأسهم في مواجهة قيادة مستبدة، وحصار إسرائيلي خانق.

وتُظهر المنشورات حالة تمايز بين واقع الفلسطيني في غزة؛ والفلسطيني في الضفة، حيث إن شباب غزة يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي للتعبير عن خصوصية حياتهم اليومية بمعزلٍ عن القضية الفلسطينية، ويتجلى ذلك في الاستخدام المكثف لمصطلحي "غزّاوي" و"ضفّاوي"، والذي لا يعني بالضرورة أن فلسطينيي غزة يشكِّلون بخطابهم هويةً محليةً مستقلةً عن الهوية الوطنية الفلسطينية، وإنما ينبغي النَّظر إلى خطابهم كمحاولة لإبراز المظلومية المستمرة التي يتعرضون لها يوميًا في غزة، والثمن الذي تدفعه ويدفعه شبابها[2].

[1] الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، 2018، الهيئة ترحب بصدور القرار بقانون رقم (10) لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية، وتقدّم مجموعة من الملاحظات والتحفظات، https://www.ichr.ps/

[2] عبد الوهاب، علي، مرجع سابق.

- **نقص المهارات التكنولوجية:** يتعذَّر على العديد من الشباب في قطاع غزة الوصول إلى تدريبات ودورات تعليمية لتطوير مهاراتهم التكنولوجية، وهو ما يشكِّل عائقًا أمام مشاركتهم السياسية الفعَّالة على وسائل التواصل الاجتماعي.

ويشير تقرير موقع العربي الجديد الذي صدر في يناير 12023 أنَّه ووسط الثورة التكنولوجية التي يُبشّر بها الجيل الخامس من الاتصالات، ما زال قطاع غزة غارقًا في ظلام رقمي، مستخدمًا تقنية الجيل الثاني التي طُوي عليها الزمن في العالم الخارجي. وتمنع إسرائيل إدخال الأجهزة اللازمة لبناء شبكات الجيل الثالث في غزة؛ حيث ما زالت شركتا الاتصالات الخلوية العاملتان في القطاع تقدّمان خدمات الجيل الثاني في تزويد مشتركيها بالإنترنت.

ويقول مسؤولون إنَّ حرمان غزة تقنيات الجيل الرابع والخامس يخلق فجوةً رقميةً كبيرةً تمنع النُّمو الاقتصادي في القطاعات التكنولوجية والصناعية والحيوية كافةً، وفي المقابل بدأت الضفة الغربية عام 2018 باستخدام تقنية الجيل الثالث (G3) على أجهزة المحمول، بعد مرور 11 عامًا من المطالبات والمفاوضات للحصول على هذه الخدمة2.

- **الانقسام السياسي:** يعدُّ الانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس من أهمِّ التحدِّيات التي تحول دون مشاركة الشباب السياسية؛ حيث تؤدي تلك الانقسامات إلى تشتيت الجهود والطاقات، وتخلق جدرانًا من التواصل والحوار بين الشباب المنتمين للفصائل المختلفة، ناهيك عن تداعيات أُخرى مثل:

1. تـدنِّي مستوى المشاركة فـي صـنع القـرار بـين الشـباب فـي قطـاع غـزة؛ مـا أدَّى إلـى تفكُّـك المجتمـع الفلسـطيني، وضـعف ثقـة الشـباب فـي المؤسسـات الرسـمية السياسـية فـي قطـاع غـزة، وفـي فلسـطين عمومًـا؛ مـا قـد يجعلهـم يشـعرون بـأنَّهم منفصـلون وبعيدون عن العمليات السياسية الرسمية.
2. أدَّت المناكفـات السياسـة الناجمـة عـن حالـة الانقسـام إلـى زيـادة الرّقابـة، وانعـدام الخصوصـية والأمـن الرقمـي فـي فلسـطين علـى منصَّـات التواصـل الاجتمـاعي؛ الأمـر الـذي قـد يثنـي الشـباب عـن التعبيـر عـن آرائهـم. وممَّـا يـدلل علـى ذلـك، تقريـر واقـع الإعـلام الرقمـي فـي فلسـطين 2022، الـذي صـدر مـن خـلال المركـز الشـبابي الإعلامـي؛ حيـث إنَّ ٧٤٪ مـن المـواطنين يعتقـدون أنَّ الحكومـة قـادرة علـى الوصـول

[1] تقنية الجيل الثاني: الفجوة الرقمية المفروضة على قطاع غزة، موقع العربي الجديد https://www.alaraby.co.uk/entertainment_media

[2] عيشة، نور، 2023، غزة المحاصرة تعاني فجوة رقمية (تقرير).
تمنع إسرائيل دخول الأجهزة اللازمة لبناء شبكات الجيل الثالث بغزة التي يستخدم الجيل الثاني في تزويد المشتركين بالإنترنت، الأناضول التركية، https://www.aa.com.tr/ar038

للبيانات الشخصية، واستخدامها دون علمهم أو موافقتهم، و69٪ يدعمون إقرار قانون فلسطيني لحماية الخصوصية والبيانات الشخصية، بما فيها الإلكترونية، و48٪ يعتقدون أنّ الشركات الفلسطينية المزودة لخدمة الاتصالات بإمكانها الوصول لبياناتهم الشخصية، واستخدامها دون علمهم أو موافقتهم. و32٪ من الفلسطينيين سبق أن اخترقت خصوصيتهم أو استخدمت بياناتهم الشخصية دون علمهم أو موافقتهم، و32٪ لا يعلمون إن وجدت جهة رسمية فلسطينية تتلقى الشكاوى ضد الانتهاك[1].

- **القيود الثقافية والاجتماعية:** تفرض بعض القيود الثقافية والاجتماعية على حرية الشباب في التعبير عن آرائهم السياسية، وهو ما يحول دون مشاركتهم بشكل فعال في الحياة السياسية، ومنها: القيود العائلية للأهل التي تمنع أبنائهم من المشاركة السياسية، ومشاركة آرائهم؛ خوفًا عليهم من الأجهزة الأمنية، وملاحقتها بسبب التنشئة السياسية؛ حيث إنَّ الأهل يعتقدون أنَّ الانخراط في العمل السياسي يسبِّب مشكلة لأبنائهم، ويلهِيَهم عن الدراسة، وقد يعيق سفرهم للخارج.
- **الحواجز اللغوية:** كثير من الشباب في قطاع غزة لا يجيدون اللغة الإنجليزية بطلاقة، وهي اللغة السَّائدة المُستخدمة في العديد من منصات التواصل الاجتماعي؛ ما يجعل من الصعب عليهم الانخراط في الخطاب السياسي مع الآخرين خارج منطقتهم، وتشكِّل حاجزًا على المشاركة السياسية للشباب في قطاع غزة، بسبب صعوبة التعبير عن أنفسهم، وقد يؤدي إلى عدم القدرة على المشاركة بشكل كامل؛ إذ غالبًا ما يقتصر النشر على العربية، وعلينا العمل على استهداف المجتمع الدولي، والنَّشر بلغات دوليَّة، مثل: الإنجليزية، والفرنسية، والإسبانية، وغيرها، كما يجب إجادة اللغة العبرية لمعرفة ما يكتبه الطرف المقابل بدافع دحْض روايته، وتصدير الحقائق للعالم، ويُمكننا زيادة تفعيل الدبلوماسية الرَّقمية، وتصحيح ونشر الرواية الفلسطينية.

وبشكلٍ عامٍ، يُمكن أنْ تحدَّ هذه التحديات من المشاركة السياسية للشباب في قطاع غزة على وسائل التواصل الاجتماعي؛ ما يجعل من الصعب عليهم التعبير عن أنفسهم بشكل كامل، والانخراط في حوار سياسي هادف.

[1] تقرير واقع الإعلام الرقمي في فلسطين 2022، المركز الشبابي الإعلامي، الرابط https://ymcgaza.com/release/9

رابعًا– البدائل والمقترحات وآفاق المستقبل لمشاركة الشباب على مواقع التواصل:

تعد وسائل التواصل الاجتماعي أداة قوية للمشاركة السياسية، ويتزايد استخدامها بشكلٍ كبيرٍ من قبل الشباب في جميع أنحاء العالم، ومن المتوقَّع أنْ يستمرَّ هذا النّمو في المستقبل القريب، ويتزايد تأثيرها على الحياة السياسية.

ومن الممكن أن يشهد المستقبل المزيد من التفاعل النَّشط من قبل الشباب على وسائل التواصل الاجتماعي، والذي سيؤدِّي إلى زيادة المشاركة السياسية. وفي ظلِّ المعوقات التي يواجهها الشباب في قطاع غزة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية على مواقع التواصل الاجتماعي، هناك عدد من البدائل التي يُمكن أن تساعد في تطوير قُدراتهم، منها:

- **النشاط غير المتصل بالإنترنت:** يمكن للشباب الانخراط والمشاركة في الحركات الشعبية والاحتجاجات، وتنظيم المجتمع لتعزيز آرائهم، ويكون لهم صوت في العملية السياسية.
- **منصات وسائل التواصل الاجتماعي البديلة:** في حين قد يتم تقييد الوصول إلى منصات وسائل التواصل الاجتماعي السائدة، إلَّا أن هناك منصات وسائط اجتماعية بديلة يمكن للشباب استخدامها للتعبير عن آرائهم، والتواصل مع الأفراد ذوي التفكير المماثل.
- **التدريب وورش العمل في مجال المناصرة:** يمكن للشباب حضور الدورات التدريبية في مجال المناصرة لتطوير المهارات في التواصل الفعال، والخطابة العامة، وكسْب التأييد، وسيُمكِّنهم ذلك من توصيل آرائهم بشكل أكثر فعالية، ويكون لهم تأثير أكبر على عمليات صنع القرار.
- **برامج التربية المدنية:** يمكن أنْ تزوّد برامج التربية المدنية الشباب بالمعرفة حول الهياكل الحكومية، والمشاركة المدنية والسياسية، ويؤدي ذلك إلى رفع الوعي بحقوقهم كمواطنين، وتحويلهم لمشاركين في العملية السياسية.
- منتديات المناقشة عبر الإنترنت: يُمكنهم مشاركة الأفكار والمشاركة في حوار بنَّاء مع الآخرين، والسَّماح لهم بتوسيع شبكاتهم، وتطوير مهارات التفكير النَّقدي لديهم.
- **برامج الإرشاد:** يمكن للموجهين تقديم التوجيه والدَّعم للشباب، ومساعدتهم في التغلُّب على تحديات المشاركة السياسية على مواقع التواصل الاجتماعي. ويشمل ذلك: نصائح حول كيفية توصيل وجهات نظرهم بشكلٍ فعَّالٍ، وبناء علاقات مع صانعي السياسات، والاستفادة من منصات وسائل التواصل الاجتماعي من أجل التغيير.

- **العمل على تشكيل قواعد بيانات:** يمكن للمنظمات والمؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان والمجتمع المدني في فلسطين أنْ تعمل على تشكيل قواعد بيانات خاصة بها؛ لتحليل أنماط الانتهاكات والحملات التي تطال المشاركة السياسية للشباب على مواقع التواصل الاجتماعي.
- **الدَّعم الفنِّي والقانوني:** يمكن توفير الدَّعم للشباب الذين يتعرَّضون للقمع والتعسُّف على الإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي من خلال تقديم الاستشارات اللازمة، والدعم القانوني في حالات الانتهاكات والاعتداءات من قبل مؤسسات المجتمع المدني القانونية والحقوقية.
- **توسيع الشراكات:** يمكن توسيع الشراكات بين الأفراد والمؤسسات المهتمة بالتغيير الاجتماعي والسياسي في فلسطين، والعمل على تبادل الخبرات من تجربة الدول الناجحة في إشراك الشباب في العملية السياسية.
- **تطوير القدرات والمهارات الرقمية:** وذلك من خلال تقديم الدورات التدريبية والتوعوية التي تساعدهم على التحلي بالمهارات الضرورية للتواصل، وكيفية النشر والتفاعل، واستغلال الترند على المنصات الرقمية.
- **تعزيز الوعي الرقمي:** يجب تعزيز الوعي الرقمي لدى الشباب للتعرف على الخطابات المضللة والمغلوطة التي قد يتمُّ ترويجها على مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك بتوفير المعلومات الدقيقة والموثوقة، وتقديم التَّوعية حول الخطابات الكاذبة والمغلوطة التي تم تداولها.
- **تفعيل الشفافية والمساءلة** على مواقع التواصل الاجتماعي، والحفاظ على خصوصية البيانات وحرية الوصول إلى المعلومات.

تطور عمل مؤسسات المجتمع المدني وانعكاسات الانقسام

إعداد

أشرف سكر

تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورًا مهمًا في الحياة السياسية والمجتمعية الفلسطينية؛ حيث تساهم في تطويرها وتحسين الخدمات، وتمارس الرقابة على السلطة، وتطالب بالشفافية والنزاهة. كما أنها تشارك في تعزيز الديمقراطية والتواصل السِّلمي والبنَّاء مع السلطة، وهو أحد أهم مقومات البناء الديمقراطي.

لكن هذه المؤسسات تواجه تحديات كبيرة تعيق عملها واستدامتها؛ نتيجةً للحصار والقيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي، وكذلك نتيجة للانقسام الفلسطيني الذي أثَّر على حرية الرأي والتعبير، والعمل المجتمعي لهذه المؤسسات، خاصة في قطاع غزة. بالإضافة إلى ذلك، تواجه هذه المؤسسات صعوبات في التأسيس والتسجيل، بسبب وجود شروط من أطراف الانقسام حول تسجيل هذه المؤسسات، مختلفين في الضفة وغزة، وشروط إضافية تعقِّد الإجراءات المالية. كما أنَّ هناك حالةً من التَّسيس من قبل الأحزاب والحركات السياسية التي تحاول السيطرة على عمل هذه المؤسسات. لذلك، يتطلب الأمر تدخُّلات إصلاحية مهمَّة لتحرير أجندة العمل الأهلي من هذه القيود والعقبات، وإعادته إلى المسار الوطني الذي كان ينتهجه سابقًا.

مقدمة:

تعدُّ مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين جزءًا من مكونات الحياة السياسية الأساسية في فلسطين؛ التي تلعب دورًا حيويًا في التحضير لبناء الدولة الفلسطينية، وتنمية وتعزيز القدرات والقيم الوطنية والمؤسساتية، وتعزيز دور المرأة والشَّباب، وتعزيز قدرات الحكومة، وتطوير الخدمات العامَّة والخاصَّة في الأراضي الفلسطينية، وهي أداة رقابية مُهمَّة تساهم في عملية تعزيز الشفافية والنزاهة.

ويعود تاريخ عمل المجتمع المدني إلى أواخر القرن التاسع عشر، وكان قد مرَّ بأحداث عديدة، أهمّها: اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام 1987، التي تعدّ الأساس لتأسيس المؤسسات المدنية في فلسطين، بما في ذلك المؤسسات الخيرية، والنقابات المهنية، والمؤسسات الخاصة، وفي الفترة التالية بدأت المؤسسات المدنيَّة في فلسطين بالتوسُّع والتنوُّع، وذلك نتيجة للتطورات الاجتماعية، والسياسية التي تشهدها فلسطين.

ورغم أنَّ المجتمع المدني الفلسطيني لعب دورًا مهمًا في العمل الديمقراطي والسياسي في فلسطين؛ حيث تُعد المشاركة السياسية والتواصل السلمي للسلطة ارتكازًا مهمًا في البناء الديمقراطي، إلَّا أنَّ هذا الأمر كان مشوبًا بعلاقات غير مستقرة مع السلطة الفلسطينية في فترة حكمها للأراضي الفلسطينية، خصوصًا مع المؤسسات الموالية والتابعة للأحزاب والحركات السياسية في قطاع غزة.

أمَّا بعد الانقسام الفلسطيني عام 2006، فقد شهدت تلك الفترة تحوُّلات مهمَّة على الصعيد السياسي والاجتماعي؛ الأمر الذي أثَّر بدوره بشكل مباشر على آليات عمل مؤسسات المجتمع المدني وتوجهاتها، وآليَّات تدخُّلها، وكذلك حملت هذه الفترة عقبات مهمَّة على صعيد العمل المدني، ووصل الأمر إلى حدِّ إغلاق بعض هذه المؤسسات على خلفية صراعات سياسية، كذلك عملت هذه المرحلة على بلورة طرق جديدة لعمل هذه المؤسسات؛ حيث تحول بعض منها للعمل الإغاثي والمجتمعي وفقًا للظروف الاجتماعية والإنسانية.

وتسعى هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على دور مؤسسات المجتمع المدني خلال فترات متلاحقة، بدءًا بفترة ما قبل نشوء السلطة، وحتى مرحلة ما بعد الانقسام الفلسطيني، وذلك للوقوف على مفاصل ذلك الدَّور، وإبراز أهمّ المواقف، والتأثير الذي لعبته في الحياة الفلسطينية، وتأثيرها على النظام السياسي، وما يمكن أنْ تقوم به في المستقبل في ظلِّ الأوضاع السياسية الفلسطينية.

ويعود ذلك لِما لمؤسسات المجتمع المدني من دورٍ في الحياة السياسية الفلسطينية، لعبته على سياقات سابقة، وما يمكن أنْ تقوم به في الفترة القادمة في ظلِّ التحديات التي تعصف بالحالة الفلسطينية، بالإضافة إلى كونها من أهم المدافعين عن الحرَّيات، ودورها الحيوي والفعَّال في إطار تنشيط الحراك

الديمقراطي داخل المجتمع، فهي أهمّ قنوات المشاركة الشعبية، وهي البيئة التنموية التي تؤسّس لأنْ تكون الديمقراطية نظامًا للحياة، وأسلوبًا لتسيير المجتمع[1].

وتنظر هذه الدراسة إلى مُصطلح مؤسسات المجتمع المدني بأنَّها: مختلف الأشكال التنظيمية التي تنبثق من التشكيلات السياسية والمدنية التي يتَّفق فيها عددٌ من الأشخاص على القيام بعملٍ، أو نشاطٍ للصالح العام، وبشكلٍ تطوُّعي، بعيدًا عن الارتباطات التقليدية العامَّة، وعن التَّبعية للدولة، وتتضمن في إستراتيجياتها مهامًا تتعلق بالبناء والتطوير والتنمية، وتُسهم في تقديم الخدمات الأساسية للجهات المحلية، وتقوية العلاقات بين المجتمعات المحلية والحكومات، والدّفاع عن مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان داخل الدولة، إضافة لمهامها المتعلقة بالوعي العام، والتثقيف، وحل النزاعات بالطرق السلمية[2]. ويبلغ عددها نحو 4616 مؤسسة[3].

أولًا- مؤسسات المجتمع المدني النشأة والتطورات:

لعبت المؤسسات الأهلية في فلسطين دورًا مركزيًا للحفاظ على النسيج الوطني الفلسطيني من التفكُّك قبل، وخلال، وبعد بدْء العمل الوطني التحرري، فكانت لها الحاضنة الأساسية منذ عام ١٩١٨ من خلال الجمعيات المسيحية والإسلامية في فلسطين؛ حيث كانت الرافد التاريخي المركزي للمقاومة، والذي ساعد في الحفاظ على واقع مناهضة الاحتلال الإسرائيلي لاحقًا[4].

وتأثر العمل المدني بشكلٍ كبيرٍ بعد الاستيلاء الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية؛ حيث عمل على ارتكاب جميع أنواع الجرائم والانتهاكات من تدمير للبنى التحتية، والاقتصادية، وتهجير قسري، وهذا الأمر كلّه أدَّى لارتفاع وتيرة النّضال الفلسطيني؛ حيث كرَّست المؤسسات المدنية جهودها تلك الفترة على تقديم الخدمات الإغاثية والاجتماعية، وخدمات لعوائل الأسرى والمفقودين، ولوحظ تطوُّر هائل في أعداد وأنشطة هذه المؤسسات، حيث تضاعفَ العدد من 77 مؤسسة أهلية عام 1966 إلى 3 مرّات؛ ليصل لقرابة الـ 210 مؤسسة أهلية عام 1987 في الضفة الغربية وحدها[5].

وشهدت المراحل الأولى بعد النكسة تدهورًا خطيرًا على صعيد مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني جرَّاء الإجراءات التي اتَّخذتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضدّها. ولكن مع بداية الثمانينات، عادت المنظمات الأهلية إلى ممارسة نشاطها من جديد، وتحديدًا بعد الانتفاضة الشعبية الأولى عام 1987؛ حيث بدأت

[1] سرحان، رولا، حدود وتدخلات مؤسسات المجتمع الأهلي في العملية الانتخابات (الانتخابات التشريعية الفلسطينية) ٢٠٠٦، وكالة وفا ٢٠٠٥/٦/٢٥ https://n9.cl/huigd

[2] التميمي، عبد الرحمن، منظمات المجتمع المدني وتوجهات مكافحة الفساد، رام الله، هيئة مكافحة الفساد، ٢٠١٣، ص ٢.

[3] سكر، أشرف، عهد جردات، ورقة حقائق: مؤسسات المجتمع المدني والشباب الفلسطيني.. تحديات الدور، https://bit.ly/3oMXdjh

[4] الشلالدة، محمود، ورقة عمل لتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في الصمود، مؤتمر البناء الديمقراطي للمقاومة، رام الله، ٢٠٠٢.

[5] الجوراني، محمود، واقع العمل الأهلي في فلسطين قبل الانتفاضة، ١٩٩٦.

هذه المنظمات بتطوير خدماتها في مختلف "مجالات الصحة والزراعة والتعليم والتنمية؛ ما أدَّى إلى إحداث تحوُّلات مهمة في بعض الجمعيات الخيرية والتقليدية، من حيث توجُّهاتها ومجالات عملها. وقد بادر بعضها إلى إنشاء الجامعات، والمستشفيات، ومراكز التدريب والتشغيل والإقراض الصناعي والزراعي، وبعض المشاريع المُدِرَّة للدَّخل[1]".

"فالمنظمات الخيرية الفلسطينية قبل قدوم السلطة الوطنية، كانت تشرف على 60% من خدمات الرعاية الصّحية، و50% من خدمات المشافي، كما كانت تُشرف بالكامل على مراكز التأهيل وذوي الإعاقة"[2].

وكان لانطلاقة الانتفاضة الفلسطينية منعطفًا مهمًا لعمل المؤسسات الأهلية، فقد رأت من خلالها أنَّ تقديمها للخدمات ما هي إلا إستراتيجية فقط لتتمكَّن من خلالها لتقديم دعامة للمقاومة، والالتزام بأجندة التحرُّر الوطني؛ حيث انتقلت في إستراتيجيتها لاتِّخاذ أسلوب جديد في عملها، وقد أفرزت نمطًا جديدًا بدأ حينها واستمر حتى اليوم، كما بدأت بالتفكير من الانتقال من توفير خدمات الإغاثة من أجل الصمود إلى تطوير مجتمع فلسطيني مستقل ومُنتج، وكأنها توقَّعت نهاية مرحلة سيكون للسلطة الفلسطينية دور قريب فيها، لتأخذ على عاتقها مهام الإغاثة، بالإضافة إلى الفارق الذي كان بعد الانتفاضة الأولى؛ لتتوجَّه هذه المؤسسات حينها للتركيز على الجانب التوعوي، وإعادة البناء للمنظومة الفكرية، وتطوير المجتمع الفلسطيني كمجتمع مستقل ومنتج[3].

أولًا– مؤسسات المجتمع المدني فترة السلطة الفلسطينية وجهود التحول الديمقراطي:

برزت هذه المرحلة بعد توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام 1993؛ حيث شكَّلت هذه الاتفاقية نقلةً نوعيةً في النضال الفلسطيني، والحالة السياسية الفلسطينية؛ إذ دخلت منظمة التحرير مناطق الحكم الذاتي بأجهزتها ومؤسساتها الرسمية، وبدأت تدريجيًا بتنظيم عملها ونفسها في إطار سلطة حكم ذاتي كممثلة عن الشعب الفلسطيني، ومنذ تلك اللحظة وقعَ على عاتق منظمة التحرير أنَّ تؤسِّس السلطة الفلسطينية، فتمَّ العمل على تأسيس السلطة التنفيذية بمختلف أجهزتها وإداراتها، وتمَّت الجهود لمحاولة البدْء في تأسيس جهاز قضائي فلسطيني مُستقل، وفي عام 1996 تمَّ إجراء أوَّل انتخابات برلمانية فلسطينية، والتي نتج عنها ما أطلق عليه المجلس التشريعي الفلسطيني، وهذه كانت

[1] شبلي، السعدي، المالكي، تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس رام الله، ٢٠٠١.
[2] دراسة ميدانية نفذها مركز الأبحاث والدراسات الفلسطينية ماس ١٩٩٧.
[3] النشاشيبي، رنا، الدور الوطني والاجتماعي لمؤسسات المجتمع المدني في فلسطين، المركز الفلسطيني للإرشاد، ٢٠٠٦.

أولى محاولات السلطة كإدارة حكم ذاتي محدَّد الصَّلاحيات، كما نصَّت عليه اتفاقيات السلام المحلية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل[1].

وبذلك أصبح هناك ولأول مرة في تاريخ الشعب الفلسطيني نظامٌ سياسيٌّ معترفٌ به دوليًا، يطرح نفسه كمشروع نظام حكم للدولة الفلسطينية المستقبلية، ومنذ هذه اللحظة بدأ ما يشبه ظهور تمييز بين ما هو سياسي وما هو مدني، فالفعل الفلسطيني اتَّجه إلى التحوُّل من مرحلة الثورة إلى مرحلة البناء الداخلي من خلال المراهنة على الحلول السلمية، وتراجعت أجندة الكفاح الوطني مقابل البناء المؤسَّسي، والتحوُّل الديمقراطي، ودفع بهذا التوجُّه إلى أقصى حدٍّ داخليًا وخارجيًا، فالسلطة الفلسطينية الوليدة كانت تسعى لتأسيس نظامٍ يبدو ديمقراطيًا من أجل استقطاب الرأي العام العالمي لفكرة الدولة الفلسطينية الحديثة ذات الطابع الديمقراطي السلمي، ومن ناحية أخرى، نفخ المجتمع الدولي فكرة قبول دولة فلسطينية سليمة تقوم على أسس ديمقراطية، وتمَّ توجيه الأنظار داخليًا بهذا الاتجاه[2].

في تلك الفترة، شهدت مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين بمختلف أشكالها وأنواعها تطورًا نوعيًا في أعمالها؛ حيث تضاعفت أعدادها، وازدادت فعالياتها ودرجة تأثيرها الملموس في مجالات عديدة، كان أبرزها التوجُّه نحو برامج تطوير القدرات البشرية، والأنشطة الموجهة لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبناء وتشكيل المجتمع المدني، في مقابل تراجع واضح لأجندة الكفاح الوطني؛ حيث تمَّ تخصيص مساعدات ومنح فورية من أجل العمل على المساهمة في عملية التطوير والتنمية تماشيًا مع الأوضاع الإنسانية خلال تلك الفترة، وقد تلقَّت هذه المؤسسات ما نسبته 8% من إجمالي المساعدات والأموال التي تلقَّتها السلطة الفلسطينية خلال العشر سنوات الأولى فقط من نشوء السلطة[3].

أمَّا بعد العام 2000، وخلال الانتفاضة الأولى؛ سارعت هذه المؤسسات إلى تلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني، وكذلك محاولة تغطية الانكشاف الذي تعرَّض له المجتمع الفلسطيني، ومؤسساته الرسمية خلال تلك الفترة في ظل العدوان؛ حيث قامت بتنفيذ العديد من البرامج المهمَّة لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة العدوان، والحصار الشامل المفروض على الأراضي الفلسطينية[4].

---

[1] الخلفية التاريخية للانتخابات الفلسطينية، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا ٢٠١١ www.wafa.ps

[2] أبو عمرو، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين"، الطبعة الأولى مواطن- المؤسسة الفلسطينية للدراسات الديمقراطية، رام الله ١٩٩٨.

[3] برنامج دراسات التنمية (٢٠٠٥).

[4] العبد، جورج، العمل الأهلي في ظل الانتفاضة، المقاومة السلمية والحركات الوطنية الفلسطينية، ١٩٩٣.

علاقة مؤسسات المجتمع المدني بالسلطة الفلسطينية:

منذ نشوء السلطة الفلسطينية عام 1994، تبلورت محاولاتها لتوطيد أقدامها، وترسيخ أنظمتها القانونية والإدارية على الأرض، في محاولةٍ منها لفرض السيطرة، واحتواء المؤسسات الموجودة حينئذٍ، على اعتبار أنها ركيزة عمل للمرحلة القادمة، والتي سيتمُّ البناء عليها، وعلى الرَّغم من أنَّ المؤسسات الأهلية غير الحكومية لا تخضع لإدارة السلطة السياسية، إلَّا أنَّ ضعف وتباين المنظومة القانونية في فلسطين وتنوّعها من قوانين عثمانية وأردنية ومصرية، عملت جميعها على إرباك السلطة الناشئة؛ الأمر الذي اضطرها للقيام بخطوات عاجلة لاحتواء تلك المؤسسات، والتي فُهمت على أنها نوع من فرض الهيْمنة، والسَّيطرة، والاحتواء داخل إطار السلطة السياسية[1].

وبناءً على ذلك، عملت السلطة الفلسطينية على الطلب من هذه المؤسسات والمنظمات غير الحكومية إعادة التسجيل لدى وزارة الداخلية، وذلك طبقًا لما جاء في القرار الرئاسي رقم 1 لسنة 1994، والقاضي باستمرار العمل بالأنظمة والقوانين والأوامر التي كان معمولًا بها قبل ٥ حزيران لعام 1967، حتى يتمّ توحيدها، ونظرًا لأنَّ القانون الذي كان معمولًا به سابقًا لتسجيل الجمعيات والمنظمات غير حكومية في فلسطين هو قانون الجمعيات العثماني؛ فقد رفضت المؤسسات غير الحكومية إعادة التسجيل مبرِّرة أنَّ القانون المذكور يعدُّ قديمًا جدًا، ويعمل على الحدِّ من الحرِّيات العامَّة، ويقيِّد العمل المدني، مطالبة بقانون فلسطيني حديث وعصري[2].

وفي ظلِّ انعدام السلطة التشريعية وغيابها، قامت بعض مؤسسات السلطة بالعمل على الضَّغط والتقييد والتشديد على عمل المنظمات غير الحكومية، خصوصًا الأجهزة الأمنية، ووزارة الداخلية التي كان لها دور بارز؛ الأمر الذي عمل على إرهاق المؤسسات الأهلية، والتي نادت بضرورة تنظيم العلاقة مع السلطة، وتحديد جهة اختصاص لملفات المتابعة والرقابة على أعمالها بمعزلٍ عن تغوُّل الأجهزة الأمنية[3].

وإزاء تصاعُد هذه الأزمة، أو ما عُرف بأزمة المنظمات غير الحكومية في علاقتها بالسلطة الرسمية؛ خرجت أصوات مختلفة من الطرفين تكيل الاتهامات كل منها للآخر، وتباينت الآراء، حيث صعدت آراء متباينة لبعض مسئولي السلطة لتشخيص أساس الأزمة مع المنظمات الأهلية، واعتقد بعضهم "بضرورة إيجاد آليات واضحة وصارمة لتنظيم عمل المنظمات الأهلية كجزء من نظرتهم الطبيعية لعلاقة مع المجتمع المدني بشكل عام. وهذا المنظور ينبع من خوف هؤلاء المسئولين في السلطة الفلسطينية من

[1] عفانة، رائد، المجتمع المدني ودوره في التحول الديمقراطي في فلسطين، ٢٠٠٨.
[2] زقوت، سمير، التحديات التي تواجه المنظمات الأهلية في فلسطين، واقع الحق في تشكيل الجمعيات في فلسطين ٢٠٢٠/١٢/١٥.
[3] وكالة الأنباء الفلسطينية – وفا، المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس الدولة، تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٣/١٣.

قيام بديل سياسي وتنموي لها، أو لاعتقادهم بأنَّ التشدد [في الرقابة] ضروري للتأكيد من حسن التصرف المالي والإداري لمسئولي هذه المنظمات، للتأكُّد من مبادئ الشفافية"[1].

إضافةً لما سبق، فهناك من يعتقد بأنَّ أسباب الخلاف تعود إلى التنافس على مصادر التمويل، على اعتبار أنَّ مصدر تمويل المنظمات غير الحكومية هو نفس مصدر تمويل السلطة الفلسطينية المتمثل في الدعم الخارجي عبر الدول المانحة[2].

ولاحتواء كل هذه التوترات حول القضايا الخلافية بين السلطة والمنظمات الأهلية؛ "شرع المجلس التشريعي الفلسطيني بإعداد مسودة قانون خاص بالمنظمات الأهلية، وقدَّمها إلى الرئيس في كانون الأول من العام 1998 للمصادقة عليها"[3]، إلَّا أنَّ القانون لم يفعَّل إلا بداية العام 2000، وفي العام 1999 قرَّرت السلطة الفلسطينية إنشاء وزارة شؤون المنظمات الأهلية للمساهمة في تطوير العمل الأهلي، وتعزيز الشراكة بين هذا القطاع والسلطة الرسمية، إلَّا أنَّ هناك من نظر لهذه المؤسسة الجديدة التي ما لبث أنْ اندثرت بشكل متسارع، على أنَّها إضافة جديدة، وأداة لتكريس التسلُّط والنظام البيروقراطي تجاه القطاع الأهلي غير الحكومي.

يتَّضح ممَّا سبق أنَّ مؤسسات المجتمع المدني قد واجهت في تلك الفترة تهديدات حقيقية وخطيرة بسبب القيود التي فُرضت عليها، وقيَّدت عملها، سواء من الاحتلال الإسرائيلي أو من السلطة، ويزداد الأمر سوءًا؛ حيث لم تدرك السلطة أهمية ودور وتأثير هذه المؤسسات داخل المجتمع، لاسيَّما الفئات المُهمَّشة، ودور هذه المؤسسات المتعدد والمتكامل في تقديم الرعاية والإغاثة الصِّحية والزراعية مع المؤسسات الحكومية، بالإضافة لدورها الوطني والنِّضالي ضد الاحتلال، وكشْف جرائمه وانتهاكاته، وفضْحها أمام المجتمع الدولي، والمحكمة الجنائيَّة الدولية.

بالإضافة إلى أنَّ سلوك السلطة مع هذه المؤسسات يتعارض مع توجهاتها والتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية، والالتزامات الدولية الموقّعة عليها، مثل: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ الأمر الذي يُضعف الدور الفلسطيني أمام الرأي العالمي، ويجعلها عرضةً للانتقاد من قبل الأمم المتحدة؛ كَوْنه يُظهرها كدولة لا تراعي الحرِّيات، ومفاهيم الديمقراطية السليمة.

---

[1] لداودة، محمد، ج. عزام، ج، علاقات المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية القدس وقطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني– ماس 2000.

[2] نفس المرجع السابق.

[3] الصوراني، ر مؤتمر العلاقة بين الحكومة والمنظمات الأهلية– شراكة وتعاون محمد شديد وكارولين قنيطة (محرران) تجمع مؤسسة التعاون، رام الله، ٢٠٠٠.

ثانيًا– دور مؤسسات المجتمع المدني بعد الانقسام الفلسطيني:

كان للانقسام الفلسطيني أثرٌ عميقٌ على النسيج المجتمع الفلسطيني، وهو ما دفع العديد من مؤسسات المجتمع في الاستجابة للتحدِّيات التي طرحها الانقسام الفلسطيني. وقد تحوَّلت العديد من أنشطتها نحو التركيز على مجالات العمل الاجتماعي، والإغاثة الإنسانية بدلًا من النضال السياسي[1]، من خلال توفير الخدمات الأساسية في مجالات، منها:

- **مجال التعليم والتثقيف:** عملت على تعزيز الوعي، ونشر المعرفة بين الأفراد حول حقوقهم والتزاماتهم، كما تعمل على تحسين نوعيَّة التعليم، وتوفير فرص التعلم المستدامة والمناسبة للجميع.
- **مجال حقوق الإنسان:** عملت على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، والمساواة بين كلا الجنسين، وكذلك توفير الحماية للمرأة والطفل، وتحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، وتحسين مستوى المعيشة للفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع.
- **مجال التنمية المستدامة:** برز هذا الدور بعد الانقسام بشكل أكبر، والذي تسعى من خلاله المؤسسات لتحقيق التنمية المستدامة في فلسطين من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع ريادة الأعمال، كما تعمل على توفير الفرص الوظيفية للشباب، وتنمية مهاراتهم وقدراتهم.
- **مجال المساعدة الإنسانية والإغاثية:** تعمل بعض المؤسسات في المجال الإغاثي، وتوزيع المساعدات والمنح للأشخاص الأكثر فقرًا وهشاشة واحتياجًا؛ حيث تزايدت أنشطة ووتيرة عمل هذه المؤسسات بشكلٍ كبيرٍ بعد الانقسام الفلسطيني؛ بسبب التردِّي الكبير في الأوضاع الاقتصادية.

بالرغم من الجهود التي بذلتها تلك المؤسسات؛ إلَّا أنَّه قد تزايدت وتيرة الانقسام والتعقيدات في إمكانية التوصُّل لاتفاق مصالحة، وتقاسُم السلطة والحكم بين طرفي الانقسام، وتراجع الزَّحم التنظيمي، وغياب دور المجلس التشريعي كمؤسسة رقابية على أداء الحكومة، بالإضافة لإهمال النخب الفكرية لصالح مراكز القوى التنظيمية، ومحاولات طرفي الانقسام التأثير على مؤسسات المجتمع المدني على اعتبارها جزءًا من أدوات الصراع التي يمكن السيطرة عليها، كل ذلك خلقَ حالةً من التداخل الإشكالي في تحديد الفاصل بين ما هو مدني منظم، وما هو سياسي[2].

[1] أبو بكر، فادي، الفجوة بين السلطة والمجتمع المدني في فلسطين، ٢٠٢١/٧/٩.
[2] موسى (عطا الله)، إسلام، ٢٠٢٠، جهود مؤسسات المجتمع المدني في إنهاء الانقسام وتدابير العدالة الانتقالية، دار المكتب العربي للمعارض.

وفي ظلِّ تلك المرحلة، بدأت تتبلور لدى مؤسسات المجتمع المدني حالة من ردَّات الفعل، لعبت خلالها أموال المانحين الدَّور الأبرز لسدِّ الالتزامات التنظيمية والفكرية والتشريعية بأجندة وطنية حينًا، وأجندة مستوردة احيانًا أخرى[1].

في هذه الظروف المُعقَّدة، تنوَّعت وانقسمت مؤسسات المجتمع المدني إلى اتجاهات عديدة، بفعل تأثير الواقع السياسي المفروض، فمنها من فضَّل الحياد مع عدم التدخُّل في أيِّ طرف أو علاقة مع طرفي الانقسام، ومنها من انحرفت أهدافه لخدمة أحد الأحزاب، والعمل ضمن أجندتها السياسية والفكرية، ومنها من حافظ على هويَّته وموقفه الحيادي، مع التدخُّل لوضع حلول لإنهاء حالة الانقسام، وتقريب وجهات النَّظر بين الطَّرفين المُتناحرين، مع الإشارة لمخاطر الانقسام، وتأثيره على القضية الفلسطينية. ويمكن تلخيص تقسيمات مؤسسات المجتمع المدني في هذه الفترة على النحو الآتي[2]:

- **مؤسسات فضلت الحياد بشكل كامل:** عملت العديد من المؤسسات على تفضيل الحيادية في التدخُّل في مشكلة الانقسام، وامتنعت عن إبداء رأيها في مواضيع استعادة الوحدة الوطنية، وإنهاء الصراع بين طرفي الانقسام، وذلك يرجع بشكل أساسي لتأثير سياسة قوة الرَّدع التي انتهجتها الأحزاب لكتْم وتقييد كلِّ ما يتعارض مع سياساتها وأفكارها؛ الأمر الذي وصل لحدِّ إغلاق بعضٍ من هذه المؤسسات، أو فرض العقوبات والتضييقيات عليها، وهذا الأمر أدَّى لخلق حالة من الغياب لهذه المؤسسات عن المشاركة في جهود استعادة الوحدة الوطنية بشكلٍ كاملٍ.
- **مؤسسات عملت تحت إطار تنظيمي:** عملت بعض الأحزاب على تشكيل مؤسَّساتها الخاصة في فترة ذروة الانقسام، وحتى الوقت الحالي، وذلك لخلق حالةٍ من الالتفاف الشَّعبي، ومُمارسة عملية التأطير للأفراد للترويج لمشروعها السِّياسي والفكري، مُعتمدة بذلك على طرق عديدة، أبرزها: التركيز على المساعدات الإنسانية والإغاثية، وجانب التعبئة الفكرية والثقافية، وهذا الأمر أدَّى لتغييرٍ شاملٍ لمفهوم عمل مؤسسات المجتمع المدني؛ إذ يفترض أنْ يقوم عملها على أساس مستقل غير تابع لأيِّ جهة حكومية أو حزبية؛ الأمر الذي انعكس بصورة سلبية على فئة كبيرة من المجتمع، خصوصًا الشباب؛ بسبب انعدام الثقة في هذه المؤسسات، لفقدانهم الثقة في الأحزاب بشكل مسبق، خصوصًا بعد ما آلت إليه الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصَّعبة؛ حيث باتت هذه المؤسسات مرآة للتوجهات الحزبية.

[1] إشتيه، بكر، ٢٠١٦، فوضى ال NGOs في فلسطين بوابة اقتصاد فلسطين.
[2] موسى (عطا الله)، إسلام، مرجع سابق.

- **مؤسسات حافظت على هويتها المستقلة مع تقديم تدخلات لإنهاء الانقسام:** عملت بعض المؤسسات كدور إصلاحي في محاولةٍ منها لتقريب وجهات النَّظر بين طرفي الانقسام، عبر إبداء الآراء، وعقد اللقاءات بمشاركة جميع الأطراف من القوى السياسية، وأيضًا عبر تقديمها للعديد من الأفكار والمبادرات لإنهاء حالة الصراع، وردْم الانقسام للتركيز على القضايا الوطنية المهمة، واستعادة زمام الوحدة الوطنية، هذا إلى جانب دورهم في رصد وتوثيق الانتهاكات الصادرة بحق المواطنين فترة الانقسام، ودعواتها المستمرة لعقد الانتخابات بصورة ديمقراطية، إضافةً لدورها في نشر الثقافة، والتوعية بمخاطر الانقسام على الحالة الفلسطينية، وتحشيد الرأي العام نحو قضايا معينة تهدف لدعم وترسيخ مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ومن أمثلة هذه المؤسسات التي كان لها دور مهم في هذا الجانب، والتي عملت على تقديم العديد من المقترحات والأفكار والمبادرات لكل من طرفي الانقسام ما يأتي:

1. **مؤسسة بال ثينك:** عبر مبادرتها لعام 2007 رأت أنَّ الخروج من الأزمة الراهنة ضرورة وطنية لا تحتمل التأجيل.
2. **مركز مسارات:** عبر مبادرته "وثيقة الوحدة الوطنية".

بالإضافة للعديد من الجهود الأخرى المتنوعة لعددٍ واسعٍ من المؤسسات الحقوقية والسياسية والوطنية التي نادت جميعها بضرورة إنهاء الانقسام بشكل سريع وعاجل.

نخلص ممَّا سبق إلى أنَّ الانقسام الفلسطيني أضاف تحديًا جديدًا، إضافة لجملة التحديات التي تعاني منها مؤسسات المجتمع المدني؛ حيث عملت الأحزاب والقوى السياسية على محاولة فرض السيطرة، واحتواء المؤسسات المدنية، بالإضافة لتقييد عملها، وإضعاف استقلاليتها في ظلِّ صراع الهيمنة على الرأي العام.

وقد ارتبطت أنشطة المؤسسات بشكل مباشر في ظلِّ معضلة الانقسام؛ حيث أثَّر بشكلٍ كبيرٍ على القضية الفلسطينية، وأدَّى إلى تراجع دورها في المحافل الدولية، وضعف للموقف الفلسطيني وتشتّته، إضافة للمخاطر الداخلية من ضياع للهوية الفلسطينية، وتدمير البنية الفلسطينية، هذا الأمر كلّه أدَّى إلى تدخل وتكريس جهود هذه المؤسسات لمحاولة سدِّ ثغرة الانقسام؛ فقد تزايدت هذه الجهود بشكلٍ كبيرٍ خلال الفترة بين (2007–2010)؛ حيث شهدت هذه الفترة حراكًا ملحوظًا لمؤسسات المجتمع المدني في إطار مساعيها الرَّامية لإنهاء الانقسام.

ثانيًا– التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة:

بالرغم من أنَّ مؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة هي جزء لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للقطاع، وتلعب دورًا مهمًا في تقديم الخدمات والدعم للفئات الأكثر حاجةً وضعفًا، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام. ومع ذلك، ما زالت هذه المؤسسات تواجه العديد من التحدِّيات التي تقوِّض قُدرتها على العمل بفعالية واستدامة. ومن بين هذه التحدِّيات:

1. التحديات المفروضة من الاحتلال الإسرائيلي:

- تأثَّر عدد من المنظمات الأهلية بقصف مقراتها جراء الحروب والاعتداءات المتكررة من الاحتلال الإسرائيلي؛ ما أثَّر على طبيعة عملها وممارسة أنشطتها، فقد تضرَّرت (92) مؤسسة من بينها (32) دُمِّرت بشكل كلي، وذلك منذ مطلع العام 2014 حتى 2021.
- ما زالت سلطات الاحتلال تُمارس سياسة الاعتقال لعددٍ من العاملين في المؤسسات المدنية، وذلك بغرض تقييد عملهم، وعزْلهم عن العمل الأهلي بحجَّة ممارسة الإرهاب؛ حيث اعتقلت سلطات الاحتلال 7 عاملين من قطاع غزة عبر معبر إيرز، وأفرجت عن بعضهم، وما زال عدد آخر رهن الاعتقال حتى هذه اللحظة[2].

  ومن أمثلة هذه الاعتقالات: اعتقال مدير مؤسسة الرؤية العالمية محمد العلمي، ومنسق مؤسسة تيكا التركية في غزة محمد مرتجى، وذلك بحجة تقديم الدعم النقدي والعيني للمنظمات الإرهابية، وهو ما نفاه المذكورون.
- تتَّخذ سلطات الاحتلال حملات ممنهجة وواسعة ومنظَّمة غرضها التَّشويه والتَّحريض ضدّ مؤسسات المجتمع المدني، خصوصًا منظمات حقوق الإنسان، وذلك للعمل على تجفيف منابع التمويل الخاصة بها لتصنيفها كمنظمات إرهابية.

  وقد صدر قرار عسكري من وزير الدفاع الإسرائيلي بتاريخ 3-11-2021 يتضمَّن تصنيف 6 مؤسسات حقيقية عاملة على أنها إرهابية، بالإضافة لتنفيذ عدد من الحملات المُمنهجة عبر ما يسمى "راصد المنظمات الأهلية"[3].

  إضافة لتشويه صورة العاملين في هذه المنظمات عبر وسائل التواصل الاجتماعي؛ حيث تمَّ رصد 15 حالة تشهير بحقوقيين، من بينهم المدافعة عن حقوق الإنسان سميرة عبد العليم، رئيس اتحاد لجان المرأة في رفح؛ حيث أفادت أنَّها تعرضت لـ 4 حملات تشويه من قبل منظمة NGOs

[1] زقوت، سمير التحديات التي تواجه المنظمات الأهلية الفلسطينية، واقع الحق في تشكيل الجمعيات في ظل الأوضاع الراهنة، 2020/12/15
[2] نفس المرجع السابق.
[3] إسرائيل تصنف ست مؤسسات حقوقية فلسطينية على أنها إرهابية، روسيا اليوم، 22-1-2023، bit.ly/3Ba9f876

monitor؛ حيث تم نشر صورها مع التحريض عليها بوصفها بالإرهاب، وداعية الاتحاد الأوروبي لوقف تمويل مؤسستها[1].

- تعمل سلطات الاحتلال على تقييد سفر وتنقل معظم العاملين في مؤسسات المجتمع المدني؛ الأمر الذي يؤثّر على أعمالهم، وتطوير أنشطتهم وتوزيعها وإيصال صوت الضحايا، وتطوير أفرادها، والكادر العامل لديها؛ حيث بلغ إجمالي منع سفر العاملين في هذه المنظمات 8500 حالة منْعٍ مُنذ مطلع عام 2014 في الضفة الغربية وقطاع غزة (يتم منع الشخص أكثر من مرة)[2].
- تُمارس سلطات الاحتلال سياسة التقييد ضدّ مصادر التمويل لهذه المؤسسات، ووضْع الجهات المانحة تحت الحظْر، ومقاضاتهم بحجَّة تمويل ودعم الإرهاب في المنطقة؛ الأمر الذي أدَّى لتقليص عمل الجهات المانحة الدولية في الأراضي الفلسطينية خوفًا من الملاحقة.
- ولقد فرضت USAID توقيع كلّ مؤسسة على "وثيقة نبذ الإرهاب"، والتي تتضمَّن موقفًا صريحًا بتقييم عمل هذه المنظمات، كما تتضمَّن الالتزام بالقيم والمبادئ الأمريكية في العمل، كمدخل للحصول على التمويل، وفرض اشتراطات تمسّ بالجوهر الوطني للمجتمع الفلسطيني3، بالإضافة لتشويه صورة المؤسسات الأهلية أمام المموّلين، باعتبارهم منظمات تدعم الإرهاب؛ حيث أثَّر هذا الأمر بشكل سلبي على مصادر التمويل، وأدَّى لانقطاعها؛ وكان آخرها قرار الحكومة الهولندية في 5-2-2022 بوقف تمويلها لاتحاد لجان العمل الزراعي بعد تصنيفها كمؤسسة إرهابية من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي[4].

2. القيود والتحديات المفروضة من قبل أطراف الانقسام:

- تتَّبع السلطات الفلسطينية سياسة تقييد حرية الرأي والتعبير على هذه المؤسسات، بالإضافة لفرض الكثير من القيود والعقبات عليها، والتي تحدّ من ممارسة نشاطها؛ حيث تصل في كثير من الأحيان لتقييد أعمالها لفترات طويلة، أو إلى حدِّ إيقاف بعض الأعمال، وتصل في بعض الأحيان إلى حدِّ إغلاق هذه المؤسسات، وحرمانها من ممارسة أيِّ نشاط؛ حيث طالبت الجبهة الشعبية حركة حماس بمنع ووقف تعدياتها على مؤسسات المدني، من اقتحامات ومصادرات لأجهزة وأوراق مهمة، وصولًا إلى إغلاق بعض منها، ووقف أنشطتها[5].

[1] الجمل، محمد، استهداف الحقوقيين الفلسطينيين... تشكيل مؤسسي على يد دولة الاحتلال، ٢٢- أغسطس، ٢٠٢٢.
[2] تقرير مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية، غزة، ٢٠٢١.
[3] الطناطي، أحمد، نحو سياسات فاعلة لمواجهة التمويل المشروط سياسيًا للمؤسسات الأهلية الفلسطينية، مركز مسارات، ٤-٣-٢٠٢٢.
[4] التقارير الإسرائيلية الخاصة بالمنظمات الأهلية الفلسطينية NGOs monitor موقع bit.ly/ 2vu8s47.
[5] الشعبية تطالب حماس بوقف تعدياتها على مؤسسات المجتمع المدني، وكالة وفا الإخبارية، ٢-٦-٢٠١٠.

- صعوبة وتعقيد إجراءات التسجيل: لقد بات تسجيل المؤسسات بعد الانقسام الفلسطيني غايةً في التعقيد، بسبب الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة؛ حيث أصبحت إجراءات التسجيل تواجه العديد من الصعوبات من موافقات، وإذن بالعمل، وممارسة النشاط، وغيرها من الأمور المختلفة.

ويترتب على منع وحجب التراخيص معوقات تهدِّد نشاط وعمل مؤسسات المجتمع المدني؛ حيث تشترط سلطة النَّقد في غزة حصول المنظمة على ترخيص من وزارة الداخلية في رام الله كشرطٍ لاستكمال المعاملات المالية، ويعدُّ هذا الشرط من أصعب العقبات التي تواجه المنظمات المدنية. كما قامت دائرة الجمعيات في وزارة الشؤون الاجتماعية في قطاع غزة بداية شهر يناير 2016 بنشر تعميم موجَّه للجمعيات والهيئات الأهلية، يتضمَّن جملة من الإجراءات، بوجوب التسجيل لدى وزارة الشؤون الاجتماعية، مع ضرورة إبلاغ دائرة الجمعيات في حال حصول المنظمة على أيِّ دعم مالي، بالإضافة لفرضها عددًا من التقييدات بخصوص الاجتماعات، وقرار وقف العمل التطوعي لعام 2019[1].

3. التحديات الداخلية للمؤسسات:

- **التمويل:** أصبح الحصول على التمويل يتطلب جهودًا كبيرةً، وذلك بسبب تزايد سياسات وطلبات المانحين، وتعقيد الإجراءات، وفرض العديد من الاشتراطات؛ حيث تُعاني المؤسسات الأهلية من عجزٍ كبيرٍ في الحصول على التمويل للبرامج والأنشطة، وصل لما يزيد عن ٦٠% في ظلِّ غياب وتقاعس الجهات المانحة[2].
- **الفساد الإداري:** تشهد مؤسسات المجتمع المدني تراجعًا في تقديم الخدمات على مبدأ تكافؤ الفرص، وذلك في ظلِّ القوانين الجامدة التي تحكم سيْر عمل المؤسسات في فلسطين؛ حيث شهدت بعض المؤسسات حالات لتعيينات غير شرعية، بالإضافة لاستغلال للمناصب والنفوذ، بالإضافة لغياب للرقابة المالية.[3]

وتتجلَّى بعض أمثلة ومواقف الفساد الإداري في أنْ أصبحت الكثير من المنظمات الأهلية متحوِّرة حول أشخاص بعينهم، لدرجة أنَّ اسم رئيس المنظمة باتَ يطغى على اسم المنظمة نفسها، وأنَّ بعض رؤساء المنظمات الأهلية ما فتئوا يشغلون مناصبهم منذ قرابة الـ 30 عامًا؛ حيث عمل هذا التناقض الكبير بين خطاب تعزيز الديمقراطية والمهارات الداخلية لهذه المنظمات على إثارة تساؤلات حول مدى نزاهتها، ويساهم هذا الأمر في انعدام ثقة العامة فيها، وبحسب استطلاع أجرته

[1] زقوت، سمير، التحديات التي تواجه المنظمات الأهلية في فلسطين، واقع الحق في تشكيل الجمعيات في فلسطين15 /2020/12.
[2] الطناني، مرجع سابق.
[3] الشوبكي، بلال، المعيقات المؤسسة لعمل المجتمع المدني الفلسطيني، 2017/10/12.

مؤسسة فافو النرويجية لدراسات الأبحاث عام 2011، قال إنَّ 59% من المشاركين في الاستطلاع لا يثقون في المنظمات الأهلية الفلسطينية[1].

- **التَّسييس:** عملت هيمنة الأحزاب السياسية على المجتمع المدني إلى تحويلها لوكالة لهذه الأحزاب، فباتت تشكِّل حلقة وصلٍ بين الحزب والجمهور، بعيدًا عن سطوة السلطة الحاكمة؛ ما أدَّى لتغييب الديمقراطية فيها، وجعلها أداة للسياسيين لخدمة مصالحهم في بعض الأحيان، والتستُّر على الحكومة في أحيان أخرى، وبات عدد من المنظمات الأهلية في قطاع غزة ينتهج السياسات الحزبية من ناحية الخدمات المقدمة، والفئات التي يتم استهدافها، والمواضيع المطروحة، هذا كله أسهم وبشكل مباشر في تغييب القضايا الوطنية لصالح الحزب الواحد[2].

الخاتمة:

- إنَّ المجتمع المدني هو العمود الفقري للديمقراطية وحقوق الإنسان في أيِّ مجتمع، كما يلعب دورًا حيويًا في تعزيز السلام والتنمية والعدالة الاجتماعية. ولكن، في ظل الاحتلال الإسرائيلي، والانقسام السياسي الفلسطيني تواجه مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين تحديات كبيرة تهدِّد استمراريتها وفعاليتها، وهذا يتطلب من المجتمع المدني في قطاع غزة العديد من الخطوات لتعزيز وتطوير دوره في المجتمع؛ حيث تختلف هذه الخطوات باختلاف كل مؤسسة على حدة وفق واقعها الحالي، ويمكن إجمال بعض تلك الخطوات على النحو الآتي:
- العمل على تحرير أجندة العمل الأهلي من هيمنة أطراف الانقسام، بحيث تعود إلى المساحات الوطنية التي كانت تعمل فيها مسبقًا قبل عام 2007، وذلك لأنَّ المجتمع المدني هو القوَّة الحيَّة التي تمثل مصالح وحقوق وطموحات المواطنين، وهو الشَّريك الأساسي للسُّلطة الوطنية في بناء الدولة والديمقراطية والسلام. لذلك، هناك ضرورة لتعزيز التواصل والتنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة والضفة الغربية، وإقامة شراكات إستراتيجية تُسهم في توحيد الرُّؤى والمواقف والخطط بشأن قضايا وطنية مهمة، مثل: إنهاء الانقسام، وإجراء الانتخابات، وتعزيز حقوق الإنسان، والمساءلة.
- تشجيع التفاعل والحوار بين مؤسسات المجتمع المدني والفصائل السياسية في قطاع غزة، والضغط عليها لاحترام دور المجتمع المدني كقوَّة مستقلة وحرَّة، وعدم التدخُّل في شؤونه، أو التأثير على أجندته، أو تكميم أفواهه.

[1] دعنا، طارق، المجتمع المدني الفلسطيني، أين العلة؟، شبكة السياسات الفلسطينية 14-4-2013.
[2] نفس المرجع السابق.

- التواصل مع المجتمعات المحلية في غزة؛ لتوعيتها بأهمية إنهاء الانقسام، وإحياء الوحدة الوطنية، والاستماع إلى احتياجاتها ومشاكلها وطموحاتها، وإشراكها في صناعة القرار والتخطيط والتنفيذ.
- تحسين جودة الخدمات والبرامج التي تقدِّمها مؤسسات المجتمع المدني للمستفيدين في قطاع غزة، وتحقيق أكبر قدرٍ من التكامل والتكافل بينها، مثل: التنسيق والتشبيك بين المؤسسات المختلفة التي تعمل في قطاعات متنوعة، مثل: الصحة، والتعليم، والزراعة، والمرأة، والشباب، والإعلام، والثقافة؛ لتبادل الخبرات، والموارد، والرُّؤى، والمُبادرات.
- توثيق الانتهاكات التي تتعرَّض لها مؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة من قبل أطراف الانقسام، وإبراز دورها في صوْن الحرِّيات والكرامة والكفاءة، والتضامُن معها في مواجهة التحدِّيات.
- احتواء جزء كبير من الكوادر المُثقَّفة، والتي كان لها دورٌ بارزٌ في الحياة السياسية، حتى لو كانوا من داخل الأحزاب السياسية العاملة في الساحة الفلسطينية، وذلك للعمل على وضْع الحلول والخطط للقضاء على الانقسام الفلسطيني.
- تعزيز التعاون والشراكات، وذلك عبر تعزيز التعاون المشترك، والعلاقات بين المؤسسات المحلية والحكومية والخاصة وغير الربحية والدولية، وتطوير هذه الشركات بشكل يخدم أنشطتها لتقديم أفضل خدمة للجمهور.
- تعزيز التمويل الداخلي لعمل مؤسسات المجتمع المدني، عبر التعاون المشترك مع المؤسسات الخاصة والمؤسسات القاعدية CBS، وتعزيز العمل فيما بينهم.
- تطوير قدرات العاملين في المؤسسات المدنية من خلال توفير ورش العمل، والتدريب والتواصل الدولي وغيرها، خصوصًا في مجالات حل النزاعات، وغيرها من الأمور التي تسهم في معالجة قضايا الانقسام.
- العمل قدر الإمكان على كشْف وفضْح انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي بحقِّ الفلسطينيين والمجتمع الأهلي أمام المحافل الدولية.
- تحسين الإدارة والحوكمة: عبر إعداد خطط إستراتيجية فاعلة، وتطبيق النظام الداخلي والمالي المناسبين، وتعزيز شفافية العمل؛ ما يؤثر إيجابيًا على دورها في تعزيز التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وتحسين جودة الخدمات والبرامج التي تقدِّمها المؤسسات، وتزيد من مصداقيتها وشفافيتها أمام المانحين والجهات الرقابية والجمهور، وتضمن سيْر العمل بفعالية وانضباط. وهذه الخطوة تساعد في منع حدوث أي تضاربٍ، أو تدخلٍ، أو فسادٍ في إدارة المؤسسات، وتحفظ حقوق الموظفين والمستفيدين، فمثل هذه الخطوة ترفع من مستوى الثقة والولاء بين المؤسسات وأصحاب المصلحة.

فقر النساء في قطاع بين الواقع الاقتصادي وغياب العدالة الجندرية

إعداد

القاسم سعيد عفانة

إنَّ قضية فقر النساء هي واحدة من أكثر الظواهر الاجتماعية المعقَّدة، وتنطوي على أبعاد عديدة، منها المادية، والسياسية، والثقافية، والنفسية؛ وهي مرهونة بتغير الأحوال الاجتماعية، والسياسية، والثقافية. ويعاني من الفقر مَن لا يستطيع تلبية احتياجاته الأساسية، أو التمتع بحقوقه الإنسانية؛ فالشخص الفقير هو ذلك الشخص الذي يشعر بالحرمان من إشباع حاجاته الأساسية، أو الحصول عليها بصورة مُيسَّرة، وتتضمَّن تلك الحاجات الغذاء، والمسكن، والمأوى، والتعليم، والمياه النقية، والحرمان من الإبداع، والحرية، والكرامة.

ووفقًا للبنك الدولي، يُعد الشخص فقيرًا إذا كان دخله أقل من 1.9 دولار في اليوم، ولكنّ هذا التعريف لا يكفي لإظهار حقيقة الفقر، فهناك عوامل أخرى تؤثر على مستوى المعيشة، مثل: التوزيع غير المتكافئ للثروة والموارد، والصراعات والحروب، والظروف البيئية والصحية، والتمييز على أساس الجنس، أو الدّين، أو العِرق، أو الجنسية.

إنَّ إحدى أكثر المجموعات التي تتضرر بشكل خاص من الفقر هي النساء، خصوصًا في المجتمعات التي تسود فيها أحوال سياسية صعبة مثل قطاع غزة؛ حيث تزيد الأزمات المستمرة التي يشهدها القطاع من التحديات التي تواجه النساء، والتي تؤثر سلبًا على حياة سكَّانه بشكلٍ عامٍ، وعلى حالة المرأة بشكلٍ خاصّ، وهو ما يؤدي إلى تراجع مؤشرات العدالة الجندرية على النساء؛ ما يجعل إمكانيات التعافي من هذه الظاهرة في المستقبل صعبة جدًا، ومكلفة على المستوى المجتمعي، فطول أمَد الأزمات الاقتصادية دائمًا يخلق ندوبًا يصعب علاجها في الأفق القريب، ويُضعف قدرة النساء على مواجهة التحديات والمخاطر التي تهدِّد سلامتهنَّ، وأمنهنَّ، وكرامتهنَّ.

مقدمة:

تعتبر قضية الفقر وكيفية القضاء عليه من أكثر القضايا التي تشغل معظم المحافل الدولية، وهي بؤرة اهتمام مرهونة بتغير الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان، كما أنَّ ارتباط هذه الظاهرة بالمرأة التي تشكل نصف المجتمع ونصف طاقته الإنتاجية، أصبحت من القضايا الأكثر محورية؛ لأنَّ ذلك لا يؤثر على المرأة فقط، بل يؤثر على الأسرة بكاملها؛ ويمتد إلى باقي فئات المجتمع؛ إذ إنَّ المرأة تعاني من نسبة أعلى من الفقر مقارنةً بالرجل، فحسب تقارير الأمم المتحدة، كان هناك 122 امرأةً تتراوح أعمارهنَّ بين 25 و34 عامًا يُعانين الفقر مقابل كل 100 رجل من الفئة العمرية نفسها في عام 2015، وأكثر من 160 مليون طفل معرضين لخطر الاستمرار في العيش في فقر مدقع بحلول عام 2030. كما أنَّ مشاركة المرأة في سوق العمل أقل من نصف مشاركة الرجل، وأنَّ دخلها يبلغ ثلث دخله. إضافة إلى ذلك، تواجه المرأة صعوبات في الحصول على التعليم، والصِّحة، والخدمات المالية، والحماية الاجتماعية. كما أنَّ هذه الوضعية لا تضرُّ بالمرأة فحسب، بل تؤثر أيضًا على رفاهية أسرتها وإنتاجيتها؛ فالدراسات تشير إلى أنَّ زيادة دخل المرأة يزيد من استثماراتها في التَّغذية والصحة والتعليم لأطفالها؛ ما يُسهم في خفض معدلات سوء التغذية، والوفيات، والإصابات بالأمراض[1].

لذلك، يظهر الاهتمام بشكلٍ كبيرٍ بظاهرة الفقر التي تؤثر على حياة الملايين من النساء في العالم، وخاصة في المناطق التي تشهد صراعات وأزمات مستمرة مثل قطاع غزة؛ إذ يعدُّ الفقر بين النساء قضية معقدة تتأثر بمجموعة من العوامل، بما في ذلك الوضع الاقتصادي، والذي يساهم في زيادة غياب العدالة الجندرية[2].

---

[1] للمزيد انظر:
- الأمم المتحدة، القضاء على الفقر، https://www.un.org.
- عبد العالم، محمد، 2023، هل تعلم عن الفقر، الموسوعة العربية الشاملة، https://bit.ly/3IKr4iX

[2] **العدالة الجندرية:** هي العدالة في التعامل مع كلٍّ من الرجال والنساء بناء على الاحترام الكامل لاحتياجاتهم، ويتضمن ذلك تعاملات عادلة أو تعاملات مختلفة لكنها تعتمد على المساواة في الحقوق والمكتسبات والحريات المدنية والسياسية وكذلك الفرص[23]. يمكن أن يؤدي غياب العدالة الجندرية إلى انتهاكات حقوق الإنسان خاصّة على النّساء وغيرهنَّ من المُستهدفينَ بسبب نوعهم الاجتماعيّ أو هويّتهم الجنسيّة[1]. وهي أيضًا تعني أن جميع الناس بغض النظر عن هوياتهم الجندرية، يتمتعون بالمساواة في الوصول إلى الموارد والفرص والصوت والمشاركة في صنع القرار والحقوق. بالإضافة لأوجه اللامساواة القائمة على النوع الاجتماعي في السلطة.
المزيد حول العدالة الجندرية، انظر:
- هارفي، روان، فريدريتش ابرت، التغيير التحويلي من أجل العدالة الجندرية التعلم من الاستراتيجية النسوية، ص12 - 28
- "مفاهيم جندرية".. من ملكية الجسد إلى تطبيع الشذوذ | الجزيرة نت. https://www.aljazeera.netD9…

وتؤكد هيئة الأمم المتحدة للمرأة على وجود علاقة ارتباط قوية بين مستويات الفقر بين النساء، ووجود الظلم الاجتماعي، وغياب العدالة الجندرية. وهذا يعني ذلك أنّه مع ارتفاع مستويات الفقر بين النساء، تزداد كذلك مؤشرات غياب العدالة الجندرية[1].

إنَّ الشخص الفقير هو ذلك الشخص الذي يشعر بالحرمان من إشباع حاجاته الأساسية، أو الحصول عليها بصورة مُيسّرة، وتتضمن تلك الحاجات الغذاء، والمسكن، والمأوى، والتعليم، والمياه النقية، كما تمَّ توسيع المصطلح ليشمل الحرمان من الإبداع، والحرية، والكرامة، واحترام الذَّات والآخرين[2].

وعندما تعيش النساء في فقر، فمن المرجح أنْ يواجهن نقصًا في الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والخدمات الأساسية، وقد يتعرضْنَ أيضًا للعنف القائم على النوع الاجتماعي، والتمييز، والاستبعاد من عمليات صنع القرار؛ وتساهم هذه العوامل في ارتفاع مؤشرات الظلم الاجتماعي، مثل: عدم المساواة، والتمييز، وانتهاكات حقوق الإنسان. ومن المرجح أن تُحرم النساء اللواتي يعشن في فقر من تكافؤ الفرص في مكان العمل، والمشاركة السياسية، والتمثيل، والوصول إلى الموارد الأساسية، وهذا يعزز الحلقة المفرغة للفقر والظلم الاجتماعي، خصوصًا في قطاع غزة التي يعيش فيه مليونان و375 ألفًا و259 نسمة، حتى نهاية عام 2022 الماضي، منهم مليونًا و170 ألفًا و273 أنثى أي: بنسبة 49.3%[3].

وتنبع أهمية هذه الورقة من أنَّها تتعرض بالمناقشة والتحليل لإحدى أهم الظواهر الخاصة بالنساء، وهي الفقر، واللواتي لديهنَّ أيضًا نصيب من الأزمات المتتالية التي يتعرض له قطاع غزة، ليس على المستوى الاقتصادي فحسب، بل على مستويات أخرى تنسحب من كونهنَّ في مجتمع ذكوري، وقيود من السيطرة، وثقافة مجتمعية أبويَّة، وتدنِّي مُشاركتهن في سوق العمل، وصنع القرار السياسي والاقتصادي بشكل عام. بالإضافة إلى استطلاع مستوى خطر الفقر ودرجته الذي ترتب على عدم الاستقرار الاقتصادي الذي تسببت فيه مختلفة الأزمات المتلاحقة في قطاع غزة، والتنبيه لمدى انعكاساته على مستوى تراجع مؤشرات العدالة الجندرية على النساء، وهو ما يجعل إمكانيات التعافي من هذه الظاهرة في المستقبل صعبة جدًا ومكلفة على المستوى المجتمعي، فطول أمد الأزمات الاقتصادية دائما يخلق ندوبًا يصعب علاجها في الأفق القريب، ويُضعف قدرة النساء على مواجهة التحديات والمخاطر التي تهدِّد سلامتهنَّ

[1] العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون، تحليل اقليمي للتقدم المحرز والتحديات القائمة في منطقة الدول العربية، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2018، ص20.

[2] العشري، مشيرة، تأنيث الفقر بين الواقع الاقتصادي وغياب العدالة الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين العدد 02، سبتمبر، 2017، ص12.

[3] وزارة الداخلية الفلسطينية، 2023، "الداخلية" تعلن تعداد سكان قطاع غزة حتى نهاية 2022، https://moi.gov.ps

وأمنهنَّ وكرامتهنَّ، مثل: العنف الأسري، والجنسي، والإنجابي، والصّحي، والبيئي، كما يقوّض جهود تحقيق التنمية المستدامة، والأهداف الإنمائية للألفية، التي تستهدف تحسين حالة المرأة وتمكينها في جميع المجالات؛ حتى لو استعاد الوضع الاقتصادي الفلسطيني عافيته. في ذلك السياق، تسلط هذه الورقة البحثية الضوء على التفاعل المعقد بين الفقر، والنوع الاجتماعي، وارتفاع مؤشرات غياب العدالة الجندرية في قطاع غزة.

أولًا– واقع النساء الاقتصادي بقطاع غزة:

يعيش سكان قطاع غزة أوضاعًا كارثيةً منذ ما يزيد على عقدين من الزمان، بسبب الحصار المحكم المفروض عليه من قبل السلطات الإسرائيلية، والاعتداءات المتكررة التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، فضلاً عن الانقسام السياسي الذي تسبب بشكل كبير في تفاقم تلك الأوضاع، الأمر الذي انعكس بارتفاع معدلات البطالة وزيادة نسبة الفقر في قطاع غزة بشكل غير مسبوق. ولعلّ تأثير تلك الأوضاع على النساء كان أكبر من الرجال، أي أن النساء كانت أكثر عرضة للمعاناة من الفقر من الرجال، وبالتالي واجهْن أشكالًا من الفقر أكثر حدَّة أو استمرارًا.

وقد أظهر تقرير الجهاز المركزي للإحصاء أنَّ نسبة الفقر بين الأفراد في قطاع غزة بلغت 53%؛ 53.8 للإناث، و52.3 للذكور؛ وفي الضفة الغربية بلغت لكلا الجنسين 13.9%؛ 14.4 للإناث، و13.3 للذكور. ولفت التقرير أنَّ نسبة الفقر بين الإناث في قطاع غزة هي أربعة أضعاف مثيلتها في الضفة الغربية، وهي تزيد بين الأفراد التي ترأسها النساء في قطاع غزة، وقد بلغت 54.0% عن مثيلاتها في الضفة، والتي وصلت لـ 18.6%. كما تزيد نسبة الفقر بين أفراد الأسر التي ترأسها أنثى عن تلك التي يرأسها الرجل في الضفة الغربية وقطاع غزة[1].

وتعددت الأسباب التي زادت من ارتفاع معدلات الفقر بين النساء في قطاع غزة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

السياسات والإجراءات الإسرائيلية: تستمر الأوضاع الانسانية في قطاع غزة بالتدهور على نحوٍ متسارع، في أعقاب تراجع جميع القطاعات الإنتاجية والخدمات الاجتماعية الأساسية والبنية التحتية؛ بسبب تعرُّض القطاع للحصار الإسرائيلي المحكم منذ عام 2000، إضافةً للاعتداءات العسكرية المتكررة على القطاع، والتي عمد خلالها الاحتلال على تدمير المنشآت الاقتصادية وتقويض

[1] مركز الإحصاء الفلسطيني مسح القوى العاملة للعام 2021، نسبة الفقر بين الإناث في غزة أربعة أضعاف مثيلتها في الضفة.

عملها، واستمرَّت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في فرض القيود على الصادرات والواردات من وإلى القطاع؛ ما عزَّز ارتفاع نسب البطالة في صفوف المواطنين الذين يمارسون مهنًا؛ كالصَّيد، والزراعة، وأعمال البناء، والصناعات المختلفة التي تدهورت نتيجة استمرار الحصار. وقد ساهم كل ذلك في تعميق الأزمات الاقتصادية للمواطنين، فحسب أسامة نوفل مدير التخطيط والسياسات العامة في وزارة الاقتصاد بغزة، أصبحت دورة الأعمال والنشاط الاقتصادي في حالة انهيار، ومن المتوقَّع أنْ ترتفع البطالة إلى 70%، ونسبة الفقر إلى 85%[1]؛ حيث يعاني 53% من سكان القطاع الفقر، في حين يعاني 68.5% من انعدام الأمن الغذائي، من بينهم أسر تعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد، ومن فجوة استهلاك كبير تشكِّل نسبتها 40.6%، وأسر تعاني من انعدام الأمن الغذائي بدرجة متوسطة أي: تواجه صعوبات في توفير كمّية ونوعية الطعام المستهلك بنسبة 23.6% أسرة[2]. ومثل هذه الظروف تكون أكثر تأثيرًا على النساء منها على الرجال، والتي تجعل الخروج من دائرة الصعوبات تلك أمرًا صعبًا جدًا، أو شبه مستحيل، خصوصًا وأنهنَّ يتحمَّلن المزيد من المسؤوليات المنزلية والأسرية، مثل: رعاية الأطفال، والمسنّين، والمرضى.

الانقسام السياسي الفلسطيني: تعرَّض اقتصاد قطاع غزة بشكلٍ خاصٍ، والاقتصاد الفلسطيني بشكلٍ عامٍ، منذ منتصف عام 2007م لضربة قاصمة نتيجة الانقسام الفلسطيني، حيث انهارت بنية الاقتصاد الفلسطيني، نتيجة عزل قطاع غزة عن الضفة الغربية، وتقييد حرية تنقل الأفراد والسلع بين الضفة الغربية وقطاع غزة والخارج، مما زاد من اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على المساعدات الخارجية، وتدني قدراته الإنتاجية، وتراجع معدلات الناتج المحلي والإجمالي. وقد ظهر التباين واضحًا بين الضفة وقطاع غزة، حيث بلغت قيمة الناتج المحلي لقطاع غزة، حسب تقرير الربع الأول من العام 2020، حوالي 670 مليون دولار، في حين بلغت قيمته في الضفة 3 مليارات و150 مليون دولار؛ وبلغ نصيب الفرد في قطاع غزة من الناتج الإجمالي 331 دولارًا أميركيًّا؛ وفي الضفة بلغ نصيب الفرد 1151 دولارًا أي: أنَّ نسبة نصيب الفلسطيني في قطاع غزة من الناتج الإجمالي المحلي تبلغ 28.7% فقط من نصيب مواطن في الضفة الغربية؛ مع العلم أنَّ هذه النسبة كانت 90% قبل فرض الحصار على القطاع. وتراجعت مساهمة قطاع غزة في إجمالي الناتج المحلي نهاية عام 2019 إلى أقل من 20% من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني[3].

[1] اقتصاد غزة الهش يترنح على وقع حرب إسرائيلية مستعرة، الجزيرة نت، 2021/5/16: bit.ly/32cQyDa

[2] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2022، C/ps.mas://ht

[3] : سمير أبو مدللة، الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة أمام تحديات الحصار و"كورونا"، الهدف، 23 أكتوبر/ تشرين الأول 2020 https://bit.ly/3sCh4hh.

كما أن تداعيات الانقسام الفلسطيني أدت إلى انعدام فرص العمل خاصةً في قطاع غزة، ما تسبب في ارتفاع معدلات البطالة إلى مستوى كبير جداً، وخاصةً بين النساء، حيث تشير الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي الفلسطيني أن معدل البطالة ارتفع خلال العام 2022 في قطاع غزة بين النساء ليصل 67.4%، وقد تركزت أعلى نسبة بطالة بين النساء من الفئة العمرية 15–24 سنة، حيث وصلت النسبة إلى 87%، كما أشارت الإحصاءات أن 90.4% من العاطلات عن العمل هنّ خريجات أتممن 13 سنة دراسية فأكثر[1]. وبحسب تقرير الأمم المتحدة الصادر في مايو من العام 2019 فإنَّ تلك التداعيات تعود بشكل مباشر إلى الانقسام السياسي الفلسطيني، والحصار[2].

ويقدّر مختصون أنَّ كلفة الانقسام والحصار بلغت في عشر سنوات (2007– 2017) بشكل مباشر وغير مباشر نحو 15 مليار دولار[3].

تراجع المشاريع الصغيرة الخاصة بالنساء بسبب أزمة كورونا: تعتبر المشاريع الصغيرة وتوفير فرص التشغيل المؤقت مرتكزًا أساسيًا في حالة الاقتصاديات النامية كالحالة الفلسطينية، فهو يشكِّل أكثر من 90% من المنشآت الموجودة في فلسطين، وتستقطب العدد الأكبر للعاملين؛ حيث بلغت نسبة المشاريع متناهية الصِّغر التي تضمُّ من 2–9 أشخاص ما نسبته 41% من حجم المنشآت، في حين أنَّ المنشآت الصغيرة التي تضم ما بين 10– 49 شخصًا بلغت نسبتها 25.3% من حجم المنشآت. وتضم في المشاريع المتناهية الصغر (من 2 إلى 9 أشخاص) ما نسبته إلى 41.0% من حجم المنشأة، أمَّا المنشآت الصغيرة (من 10 إلى 49 شخصًا) وصلت إلى 25.3% من حجم المنشآت[4].

وتشير الإحصاءات أنّ معظم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، هي مشاريع غير مسجلة في الاقتصاد الفلسطيني بشكل رسمي، وتشير التقديرات إلى أنَّ حوالي 26٪ فقط من المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر مملوكة من قبل النساء[5]، وهي المشاريع التي يفترض أنها أصبحت قبلة المجتمع وتحديدًا فئتي (الشباب والنساء)؛ هربًا من البطالة التي لا تزال معدلاتها ترتفع[6] في هذا القطاع؛ بسبب تداعيات أزمة كورونا، إذ بلغت نسبة اللواتي فقدن دخلهنَّ نحو 76% من إجمالي العاملات، خصوصًا

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2023)، مسح القوى العاملة، التقرير السنوي 2022، رام الله، فلسطين.
[2] تقرير الأمم المتحدة في 15 مايو /2019 حول واقع النساء بغزة_1 /https://news.un.org
[3] : فلسطين اليوم، خسائر كارثية على جميع المستويات، بالأرقام، كم بلغت كلفة الانقسام والحصار منذ عشر سنوات، 14 أيلول (سبتمبر) 2017. https://paltoday.ps
[4] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2022، الجهاز المركزي للإحصاء، تطور المنشآت الفلسطينية، ص45
[5] Advancing Palestinian Women Entrepreneurs،Advancing Palestinian Women Entrepreneurs supported women in Palestine from 2014-2017، Cherie Blair Foundation For Women، https://cherieblairfoundation.org
[6] مركز الإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة، للربع الثاني دورة (نيسان – حزيران، 2022)، حوالي ربع المشاركين في القوى العاملة في فلسطين عاطلين عن العمل في الربع الثاني 2022https://www.pcbs.gov.ps

مع بقاء العاملين والزبائن في منازلهم، وتعرُّض سلاسل التوريد للاختبار من خلال عمليات الإغلاق؛ إذ تعمل معظم النساء في القطاع غير الرسمي والأعمال الصغيرة، وقد_تأثَّر عمل نحو 95% من النساء اللواتي يقُدْنَ المشاريع بالغة الصِّغر، والصغيرة، والمتوسطة بسبب جائحة كورونا، وتشمل القطاعات الأكثر تضررًا المنتجات الغذائية بنسبة 26%، والتطريز 20%، إضافة إلى نشاط صالونات التجميل، ورياض الأطفال. وقد تضررت غالبية هذه الشرائح، وأضيفت إلى نسبة البطالة العالية للنساء في قطاع غزة تحديدًا. ناهيك عن أن معظم النساء العاملات في المشاريع الصغيرة لم يستفدْنَ من دعم صندوق وقفة عز لدعم المتضررين من جائحة كورونا؛ لأنَّ غالبية الفئات المذكورة لم يتم تصنيفها ضمن المتضررين للتعويضات، ونسبة النساء المستفيدات من الصندوق لا تتجاوز 5% فقط[1].

النزعة الاستهلاكية للاقتصاد الفلسطيني: يتميز الاقتصاد الفلسطيني بأنه اقتصاد هشّ ضعيف تابع، ومشوَّه، ومجزَّأ، ويهمين عليه الطابع الاستهلاكي الخدماتي المحكوم بشروط اتفاق أوسلو، وبروتوكول باريس الاقتصادي، ومرهون بشكل دائم لسياسات وإجراءات السلطات الإسرائيلية التي حالت دون تطوُّر أو نمو البنية الاقتصادية الفلسطينية[2].

أمَّا في قطاع غزة، فقد تجد ظروف السيطرة والاستهلاك مضاعفة بسبب الحالة الأكثر فقرًا من مناطق فلسطينية أخرى كالضفة الغربية، ناهيك أنَّها أكبر بقعة جغرافية توجد بها كثافة سكانية في العالم، وهذا كله يجعل هناك تأثيرًا على الواقع المعيشي للقطاع الذي يؤثر على المرأة في قطاع غزة بشكل مباشر، ويجعلها الأسوأ بين نظيرتها بالضفة الغربية[3]، خصوصًا وأنَّ الاقتصاد الاستهلاكي يزيد من الاعتمادية على الواردات، وتحديدًا قطاع غزة الذي أُغرق بعشرات الأصناف من البضائع المستوردة، وهذا ما خلق عجزًا تجاريًا كبيرًا، وتسبَّب في إضعاف قدرة النساء العاملات في المشاريع الصغيرة الإنتاجية، واللَّواتي يعتمدن في مصدر رزقهنَّ على المنتج المحلي، وهو ما يزيد من نسبة البطالة، وفقدان النّساء لمصادر دخلهنَّ الرَّئيسة، فبحسب تقرير للبنك الدولي فإنَّ الاقتصاد الفلسطيني بدأ يُظهر بعضَ العلامات على التعافي والتحسُّن في النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية، لكن قطاع غزة ما زال يعاني أوضاعًا اقتصاديةً بالغة الشِّدة، وخاصة مع الارتفاع الكبير في معدلات البطالة، وتدهور الأحوال الاجتماعية، وهذا يعكس مدى التفاقم بين الواقع الاقتصادي الهش في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة[4].

[1] : دراسة لشبكة المنظمات الاهلية _ بقلم نادية أبو نحلة _ https://pngoportal.org/p/23254
[2] لكتاب غازي صوراني " اقتصاد قطاع غزة تحت الحصار والانقسام"، ص32
[3] :؟ قناة العربية جديد - / . https://www.alaraby.co.uk
[4] تقرير للبنك الدولي حول واقع الاقتصاد الفلسطيني. في 11/09/2021، https://www.albankaldawli.org

التمييز في الأجور بين النساء والرجال: نصَّ قرار مجلس الوزراء رقم (4) للعام 2021، الخاص برفع قيمة الحد الأدنى للأجور على اعتماد الحد الأدنى للأجور في جميع القطاعات بمبلغ قدره 1880 شيكل شهريًا. وهذا يخالف كليًا مؤشر البيانات للعام 2020؛ حيث إنَّ حوالي 28% من العاملين المستخدمين بأجر في القطاع الخاص يتقاضون أجرًا شهريًا أقل من الحد الأدنى للأجر، منهم 79% في قطاع غزة، وقد بلغت نسبة النساء منهم 25% تقريبا[1]. ويأتي هذا ضمن الأسباب التي تزيد من معدلات الفقر بشكل عام، لاسيَّما بين النساء في قطاع غزة، خصوصًا في ظلِّ عدم المتابعة الحكومية والجهات الرسمية في قطاع غزة لتطبيق الحدِّ الأدنى للأجور، وهذا يعني أنَّ هناك انتهاكات لحقوق النساء بشكلٍ عامٍ، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر العاملات في المشاريع الصغيرة، ومتناهية الصغر (القطاع الاقتصادي غير المنظم).

ثانيًا- ارتفاع مؤشرات غياب العدالة للمرأة في قطاع غزة:

إنَّ الفقر وتراجع العدالة للمرأة مسألتان مترابطتان؛ فيمكن للفقر أنْ يحدَّ من فرص النساء، وحصولهن على الموارد؛ ما يؤدي إلى استمرار دورة الحرمان، كما يمكن أن يؤدي إلى افتقار المرأة للعدالة، واستمرار دورة الحرمان، بما في ذلك عدم المساواة في المعاملة في النظم القانونية، والوصول إلى الخدمات الأساسية، والرعاية الصحية، والمشاركة في عمليات صنع القرار.

لذلك، فإنَّ النَّظر إلى تفاصيل ومؤشرات تلك العوامل يُساعد المعنيين على فهم أفضل للتحدِّيات الخاصة التي تواجه النساء، وأنْ يطوروا تدخلات وسياسات تستهدف هذه القضايا. ومن الأمثلة على تلك المؤشرات:

ارتفاع معدلات العنف القائم على النوع الاجتماعي: تعتبر الأمم المتحدة أنَّ غياب الفرص الاقتصادية المتاحة لأرباب الأسر وأسرهم تشكّل عوامل مركزية تقف وراء انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي في غزة، خصوصًا بين الأسر التي تتَّسم بالازدحام المفرط، حيث أشارت النساء الناجيات من هذا العنف إلى أنَّ السَّكن مع الأسر الكبيرة لأزواجهن غالبًا ما يتسبب في تفاقم حالات سوء المعاملة التي يتعرَّضن لها، لاسيَّما وأنَّ الفقر يقلِّل من فرص هذه النساء مع أسرهن بالحصول على بيت منفصل عن العائلة؛ نظرًا للأوضاع المالية الحرجة التي تحول دون ذلك[2]، فحسب جهاز الإحصاء الفلسطيني فإنَّ ما يقارب 2.58% من النساء المتزوجات أو اللواتي سبق لهنَّ الزواج أعمارهنَّ بين (15-64 سنة) في فلسطين

[1] الإحصاء الفلسطيني: يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الرابع 2021"، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 15 فبراير/شباط 2021، https://bit.ly/3e0K2DC

[2] مكتب الأمم المتحدة، 2018، التعامل مع العنف القائم على النوع الاجتماعي في قطاع غزة، https://www.ochaopt.org/

تعرّضن للعنف (على الأقل لمرة واحدة) من قبل أزواجهن، وكان العنف النفسي أكثر نوع عنف يمارس ضدَّهن[1].

أمَّا اللَّواتي تعرَّضن للعنف في قطاع غزة عام 2022، فوصلت نسبتهنَّ إلى ما يقارب 41% من النساء المتزوجات في مدينة غزة[2]، وقد اعتبر أن أكثر الأعوام عنفًا تجاه النساء كان عام 2019 خصوصًا في مدن خانيونس (46%)، ودير البلح (45%)، وأنَّ المستوى تضاعف بصورة خفيَّة وخطرة داخل هذه الأسر، خصوصًا في ظلِّ جائحة كورونا، والحجر المُشَدَّد، وما راكمته الأزمة من سوءٍ في الأحوال الاقتصادية، وانزلاق العديد من الأسر المستورة إلى عدم قدرتها على الإيفاء بحاجياتها[3].

التمييز في الجوانب الاجتماعية والثقافية: تواجه النساء في غزة التمييز في جميع مناحي حياتهنَّ، من التعليم إلى الرعاية الصِّحية والتوظيف. ويرجع ذلك إلى الثقافة المجتمعية السائدة، والقوالب النمطية الجنسانية، مثل: الأدوار النمطية للمرأة في المنزل، وعدم فهم المرأة حقوقها، وعدم القدرة على المطالبة بها، والعادات والتقاليد ومفهوم "العيب"، بالإضافة إلى نقص المهارات اللازمة لقيام امرأة بأعمالها؛ والتي تحد من قدرتهنَّ على المشاركة الكاملة في المجتمع.

على الرغم من أنَّ النساء لديهنَّ نسبة أعلى من العمالة في قطاعات معينة مثل قطاع التعليم في مدارس الحكومية، ووكالة تشغيل وغوث اللاجئين[4]، إلَّا أنَّ الرجال لا يزالون يعتبرون مسؤولين عن قيادة المجتمع من خلال التمييز في الوظائف العليا في الدولة، بالإضافة إلى مهمَّتهم في إدارة المشاريع العائلية، وهذه المعوقات تمنع المرأة من المطالبة بحقوقها، وتنمية المهارات اللازمة للنجاح في العمل[5].

التميز في أجور القوى العاملة: تشكِّل المرأة ما يقارب نصف المجتمع الفلسطيني، وعلى الرغم من فرص التعليم المتاحة لها، إلَّا أنَّ مساهمتها في القوى العاملة ما زالت محدودة؛ وذلك بسبب التمييز الذي يمارسه المجتمع بحقِّها في الحصول على فرص العمل مقارنةً بالرجل؛ ونتيجة للموروثات الاجتماعية التي تدفع بالكثير من الأسر الفلسطينية إلى عدم السماح لها بالخروج للعمل، إضافة إلى أمور تتعلق بها كأنثى؛ كالزواج، والحمل، والولادة؛ ما يساهم في ارتفاع معدلات الفقر عند النساء بشكل أكثر من فئة الشباب[6].

---

[1] دراسة لوكالة وفا للمعلومات https://info.wafa.ps/ar

[2] أخبار الأمم المتحدة، 2022، تطبيق إلكتروني لمساعدة النساء المعنّفات في غزة، https://news.un.org

[3] أخبار الأمم المتحدة، 2022، تطبيق إلكتروني لمساعدة النساء المعنّفات في غزة، https://news.un.org

[4] بلغ عدد المعلمين في المدارس بكافة مراحلها 66136 معلما ومعلمة، منهم 43090 معلما ومعلمة في الضفة الغربية و23046 معلمًا ومعلمة في قطاع غزة، من بينهم 26085 ذكورًا و40051 إناثًا. للمزيد: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، 2016، التربية: 66136 معلما و2914 مدرسة في فلسطين، https://www.wafa.ps/ar

[5] دراسة، إعداد: صالح الكفري "واقع التميز في سوق العمل الفلسطينية من منظور النوع الاجتماعي نحو مستقبل يضمن المساواة بين الجنسين" ص26-28

[6] دراسة حول عمالة المرأة الفلسطينية _ مركز وفا للمعلومات https://info.wafa.ps

وقد بلغت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة 17% من مُجمل النِّساء في سنِّ العمل في العام 2021، وكان معدل البطالة بين النساء المشاركات في القوى العاملة 43% مقابل 22% بين الرجال للعام نفسه، وتترأَّس النساء حوالي 12% من الأسر في فلسطين، بواقع 12% في الضفة الغربية، و11% في قطاع غزة[1]؛ ما يعنى أنَّ مستويات الفقر مرتفعة بشكل كبير لدى النساء.

وإذا نظرنا إلى نسبة من يتقاضون أجرًا شهريًا أقل من الحد الأدنى للأجر والبالغ (1450 شيكلًا)، فقد بلغت النسبة 29% للرجال، مقابل 30% للنساء، و25% من المستخدمات بأجر في القطاع الخاص يعملن دون عقد عمل، و56% يحصلْن على مساهمة في تمويل التقاعد/ مكافأة نهاية الخدمة، وفي المقابل أكثر من نصف المستخدمات بأجر في القطاع الخاص (52%) يحصُلن على إجازة أمومة مدفوعة الأجر، وذلك للعام 2021[2].

عدم وجود قوانين رادعة لإنصاف النساء من قضايا العنف:_هناك ضعف في قوانين فرض عقوبات رادعة على الجُناة، بالإضافة إلى أنَّ هناك فجوات كبيرة في التطبيق القانوني، خصوصًا إذا ما تعلَّق الأمر بالنساء، وإنَّ أغلب حالات القتل التي حدثت بين النساء لم ينل معظم الجناة عقوبة تتناسب مع هول الجريمة؛ فقد بلغ إجمالي أعداد النساء اللواتي قُتِلن على خلفية العنف المبني على النوع الاجتماعي، والشرف، والوفيات بظروف غامضة يشوبها ريبة القتل العمد أو التسبب فيه في فلسطين بشكل عام في العام الحالي والأعوام الثلاثة الأخيرة، (83) امرأة في فلسطين[3]، وفي العام 2022 فقط سجِّل مقتل ما يقارب 18 سيدة، منهن 11 سيدة في الضفة الغربية، و7 سيّدات في قطاع غزة، وحالات الوفاة لمعظمهنَّ تبدو غامضة، خصوصًا ممَّن تُصنف حالات وفاتهنَّ بأنها انتحار[4]. ولم تستطع المراكز الحقوقية المُختصة تصنيف معظم الحالات بشكلٍ دقيقٍ، وبقيت العديد منها حالات غامضة، لكن مؤشرات الاشتباه تشير إلى اتجاه قضايا الشرف، وهي مُبرِّرات يسوقها مرتكبوها للإفلات من العقاب، والبعض تحت مبررات سوء استخدام السلاح[5].

[1] : مركز المعلومات الوطني الفلسطيني _ وفا https://info.wafa.ps
[2] : مركز المعلومات الوطني الفلسطيني _ وفا https://info.wafa.ps
[3] دويكات، نبيل، 2020، قتل النساء في زمن الكورونا، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ص22 - شبكة المنظمات الأهلية، "منتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف" يحمل الحكومة مسؤولية استمرار جرائم القتل، https://www.wattan.net
[4] لا زالت الإحصائيات للعام 2022 لم تنشر من أي مركز حقوقي، وهذه الإحصائية فقط من مركز المرأة للإرشاد القانوني، ولا تزال تصنيف حالات القتل بدقة لم ينشر، لذلك هناك حالات انتحار للنساء تكون غامضة، ويعتبرها المركز أنها حالات وفاة تشوبها الشكوك، وأنها قد تكون مبينة على النوع الاجتماعي، ولا يعفي المركز المجتمع من تحمل مسؤوليته تجاه مثل هذه الوفيات). م ورقة حقائق، مركز صحة البريج غزة- عطا الله، إسلام، 2022.
[5] المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، 2019، ص77. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان 2021، ص55.

مشاركة محدودة في صُنع القرار: إنَّ غياب النساء عن مواقع صنع القرار، وتشكيلات لجان الطوارئ في المناطق المختلفة له أثر بشكلٍ كبيرٍ على فرص النساء في طلب المساعدة في حال تعرَّضن للعنف، وهو ما يؤثِّر أيضًا على القدرة على سنِّ قوانين رادعة، لاسيَّما وأنَّ النساء هنَّ الأقدر على الشعور بقضاياهنَّ، تحديدًا من خلال المشاركة في تطوير نظام العدالة، والمشاركة في منظمات المجتمع المدني. خصوصًا إذا ما علمنا أنَّ هذا الضعف ناتجٌ عن الغياب في المناصب المهمة؛ حيث وصفت نسبة تمثيل النِّساء في المجلسين الوطني والمركزي بالضعيفة، وتشكل نسبة الذكور في المجلس المركزي 94.3، و5.7 إناث، وفي المجلس الوطني 89.1 ذكور، و10.9 إناث، والتوزيع النسبي للمحافظين 6.3 إناث، و93.7 ذكور، وتوزيع أعضاء مجلس الوزراء في الحكومة الثامنة عشر من 87.5 الذكور، 12.5 إناث، كما أنَّ هناك امرأة واحدة تشغل منصب محافظ من أصل 16 محافظًا على مستوى الوطن، وفي غزة لا تشغل المنصب أيّ امرأة؛ أمَّا على مستوى البلديات فلا توجد أي امرأة تشغل منصب رئيسة بلدية، كما أنَّ مشاركة النساء في قطاع العدالة قليل؛ ففي النيابة العامة، يُشار إلى وجود 5 أو 6 معاونات لوكلاء النيابة، وليست وكيلة نيابة، مقابل 75 نائبًا عامًا؛ وإلى وجود قاضيتين اثنتين فقط مقابل 70 قاضيًا في غزة[1].

ثالثًا– تدخلات يمكن أن تساهم في رفع مؤشرات العدالة:

يتطلب تحسين الظروف التي تدعم تعزيز العدالة للمرأة في قطاع غزة مقاربة شاملة تعالج الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين والتمييز، وتتضمَّن بعض الاستراتيجيات التي يمكن أن تساعد في تعزيز العدالة للمرأة في المنطقة ما يأتي:

- **الإصلاح القانوني**: العمل على توحيد جهود المجتمع المحلي، والحكومة، ومنظمات المجتمع المدني في فلسطين، وقطاع غزة خصوصًا، وتُسرع في تحسين الإطار القانوني بما يتناسب مع الحالة الاقتصادية الصعبة للنساء، والمُساهمة في حماية حقوقهنَّ، خصوصًا في المناطق الفقيرة، مثل: قطاع غزة، والتأكد من إنفاذ هذه القوانين؛ إذ لا تزال المشاورات الوطنية على قانون حماية الأسرة من العنف جارية، واعتماد دليل الإجراءات الموحَّد لنظام التحويل الوطني لخدمات النساء المعنَّفات، وإصدار قرار من وزير الصحة عام 2017 بإعفاء النساء المعنفات من رسوم التقرير الطبية والإسعاف الأولي[2].

[1] لقاء قانوني لمعهد حقوق بيرزيت حول واقع مشاركة النساء العاملات في مرافق العدالة بتاريخ 2022/5/18 .
[2] : التقرير الوطني لوزارة شؤون المرأة الفلسطينية، ص 27، https://www.unwomen

- **تقديم مساعدات قانونية تساعد النساء في الوصول إلى العدالة:** وبذل جهود مضاعفة من الجهات صاحبة الاختصاص لضمان وصول النساء في غزة إلى العدالة، وذلك من خلال تقديم المساعدة القانونية، وخدمات الدَّعم للنساء اللواتي تعرَّضن للعنف القائم على النوع الاجتماعي، والتأكُّد من أنَّ نظام العدالة يستجيب لاحتياجات المرأة من قوانين وسياسات تحمي حقوقها، وتعزز مشاركتها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ويجب أنْ تكون هذه السياسات مبنية على المساواة بين الجنسين، وحماية النساء من العنف والتمييز، وهذا يتطلب التَّعزيز والتَّفعيل بشكل أكبر لوحدات الدعم النسوي في بعض المؤسسات الحكومية، والمنظمات النسوية والمجتمعية، وتهدف هذه الوحدات إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني للنساء اللواتي يتعرَّضن للعنف والتمييز.
- **التثقيف والتوعية:** يمكن أنْ تساعد الجهود المبذولة لتعزيز وزيادة الوعي بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، في تغيير المواقف المجتمعية، وتعزيز ثقافة احترام حقوق المرأة، ويُمكن أنْ يشمل ذلك تعزيز المناهج التي تراعي الفوارق بين الجنسين في المدارس، وإجراء حملات توعية عامَّة حول حقوق المرأة، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، خصوصًا فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي الذي فرضَ شكله المؤلم على التركيبة الأسريَّة، وخلق حالةً من استباحة النِّساء من قبل المجتمع الذكوري، الذي حمّل المرأة وزر الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السيئة، حتى أصبحت النساء قرابينَ للأوضاع المُزرية؛ على أنْ تشمل تلك الإجراءات، والورش المدارسَ، والجامعات، والمراكز التثقيفية، وإطلاق حملات وطنية توعوية تقودها الأحزاب السياسية الفلسطينية، كونها أقدر على الوصول إلى جميع طبقات المجتمع، بالإضافة إلى تعزيز هذه الثقافة داخل العائلات، من خلال تجمُّعات عائلية تعمل على ذلك؛ بحيث تصبح جزءًا من الثقافة العائلية والمجتمعية[1].
- **التمكين الاقتصادي:** يمكن للتمكين الاقتصادي للمرأة أنْ يُساعد في تعزيز استقلاليتها وقُدرتها على الوصول إلى العدالة، بحيث يشمل ذلك توفير التدريب والدَّعم للنساء لبدْء وإدارة أعمالهنَّ الخاصَّة، وتعزيز مُشاركة المرأة في الاقتصاد الرَّسمي.

وهناك العديد من الأمثلة على الجهود المبذولة في قطاع غزة لتمكين النساء اقتصاديًا، وتمكينهنَّ من العمل، والمشاركة الفعَّالة في الاقتصاد المحلي، منها على سبيل المثال لا الحصر:

[1] نفذ مركز شؤون المرأة بغزة خمس ورشات توعوية حول "تعزيز وصول النساء والفتيات للخدمات متعددة القطاعات" ضمن أنشطة حملة 16 يومًا لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات في فلسطين تحت شعار "الحماية. مسار مش شعار، وجاء وذلك في إطار برنامج (حياة المشترك للقضاء على العنف ضد المرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة)، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة من خلال برنامج حياة المشترك الممول من حكومة كندا، واستهدفت هذه الورشات (151) من النساء والفتيات والرجال والفتيان. https://pngoportal.org/p/26312

1. برنامج تشغيل المرأة الفلسطينية: وهو برنامج يهدف إلى تمكين النساء في غزة من الحصول على فرص عمل في القطاع الخاص، من خلال تدريبهنَّ وتأهيلهنَّ لتناسب مهاراتهن وخبراتهن.
2. مشروع "زينة": وهو مشروع يستهدف تمكين النساء في قطاع غزة من إدارة وتشغيل مشاريع صغيرة ومتوسطة بطرق مستدامة، وذلك من خلال توفير التدريب والإرشاد والدّعم الفني والمادي.
3. مشروع "فايزة": وهو مشروع يهدف إلى تمكين النساء في قطاع غزة من العمل في مجال صناعة الخزف والفخار، وتوفير فرص عمل ودخل مستدام.
4. مشروع "صناعتي": وهو مشروع يهدف إلى تمكين النساء في قطاع غزة من العمل في مجال الصناعات الحرفية واليدوية، وتوفير فرص عمل ودخل مستدام.
5. برنامج دعم المشاريع الزراعية النسائية: وهو برنامج يهدف إلى تمكين النساء في قطاع غزة من العمل في مجال الزراعة وإدارة المشاريع الزراعية، وتوفير فرص عمل ودخل مستدام.
6. مشروع صندوق المرأة الذي أطلقه المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار "بكدار"[1].

☜ **المشاركة السياسية وتعزيز وصولهنَّ إلى مناطق صنع القرار**: تساعد مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار السياسي في تعزيز المساواة بين الجنسين، وضمان حماية حقوق المرأة، ويمكن أن يشمل ذلك تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات المحلية والوطنية، وتشجيع الأحزاب السياسية على إشراك المرأة في هياكلها القيادية، لاسيَّما وأنَّ استمرار ضعف مشاركة النساء، وإقصائهنّ عن المناصب العليا يؤثر على فرصهنَّ، ومحدودية التأثير على القرارات التي يمكن أن تساعدهنَّ، وبالتالي قد يتم تجاهل قضايا مهمة تتعلق بالنساء وحقوقهن.

وعلى سبيل المثال: يمثل القطاع الزراعي في غزة جزءًا كبيرًا من الاقتصاد المحلي، ومصدرًا رئيسًا للعمل والدَّخل. ومع ذلك، فإنَّ النساء يواجِهْن تحدِّيات في الحصول على الدَّعم اللازم لتطوير مهاراتهنَّ، وتحسين إنتاجيتهنَّ، والوصول إلى الأسواق المحلية والدولية.

وبما أنَّ النساء لا يشاركن بشكلٍ كافٍ في صُنع القرار في القطاع الزراعي والاقتصادي بشكلٍ عامٍ، فإنَّه يصبح من الصعب عليهنَّ الحصول على الدَّعم والموارد اللازمة لتحقيق نجاحات في

[1] : أطلق المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار "بكدار" برنامج " صندوق المرأة"، والذي يمثل نشاطًا جديدًا من نشاطات "بكدار" الهادفة إلى تحسين الاقتصاد الفلسطيني وتطويره من خلال تمكين المرأة الفلسطينية من المشاركة في العملية الإنتاجية، وزيادة قدرتها على العطاء، عن طريق تمويلها لبدء مشاريع صغيرة أو تطوير مشاريع قائمة أساسًا، سواء كانت فردية أو جماعية. http://www.pecdar.ps

هذه المجالات. وبالتالي، يؤثر غياب مشاركة النساء في صنع القرار على حجم الفرص الاقتصادية المتاحة لهنّ، وعلى تحسين أوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

- **الدعم الدولي:** يمكن للمجتمع الدولي أنْ يلعب دورًا مهمًا في دعم الجهود الرَّامية إلى تعزيز العدالة للمرأة في غزة، ويشمل ذلك تقديم الدعم المالي والفني للإصلاح القانوني، وبرامج المساواة بين الجنسين، والعمل على ضمان سماع أصوات النساء في غزة في المحافل الدولية، من خلال توفير التمويل والدعم المالي لمشاريع التمكين الاقتصادي للنساء في قطاع غزة، وهذا سيساعد النساء على تحسين حياتهن المعيشية والاقتصادية، وزيادة فرصهنَّ في الحصول على العدالة الاقتصادية، بالإضافة إلى تقديم الدَّعم الفني والتدريب للمؤسسات المحلية والمجتمعية والنسائية في قطاع غزَّة؛ لتعزيز قدراتها على توفير الدعم للنساء، وتنفيذ مشاريع التمكين الاقتصادي للنساء بشكلٍ فعَّالٍ؛ ناهيك عن الضغط الذي يمكن أنْ يلعبه المانحون على السلطات في قطاع غزة لتحسين السياسات المتعلقة بتعزيز العدالة الاقتصادية للنساء.

حرية التعبير في قطاع غزة بين الضمانات القانونية وواقعية التطبيق

إعداد

أسيل صافي

استعرضت الورقة واقع حرية التعبير في قطاع غزة بين النص القانوني وواقعية التطبيق، واعتمدت بشكل رئيس على التقارير الحقوقية المحلية والدولية والمصادر المفتوحة، التي ترصد حالة حرية الرأي والتعبير. كذلك اعتمدت الورقة على أداة المقابلات مع خبراء وأكاديميين ونشطاء إعلاميين وحقوقيين، بهدف الوصول إلى العوامل المقيدة لحرية الرأي والتعبير وتأثيراتها السلبية على المجتمع الفلسطيني. وقد أوصت الورقة بضرورة تنفيذ التشريعات القانونية الخاصة بحرية الرأي والتعبير والحد من الانتهاكات والتقييد التي يتعرض لها البعض، والعمل على توفير مناخ ديمقراطي تعددي في المجتمع الفلسطيني.

مقدمة:

إنَّ حرية التعبير هي حقّ أساسي ثابت في القانون الدولي، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ويندرج عدد من الحريات ضمن فئة حرية التعبير. ومع ذلك، من الناحية العمليَّة، غالبًا ما يتمّ تقييد هذا الحقّ من قبل الحكومات؛ حيث تتعرَّض حرية الإعلام للاعتداءات بسبب دورها الأساسي في ضمان الشفافية على مستوى السلطات العامة والحكومية، ومساءلتها. كما تتعرض أنواع أخرى من حريات الرأي والتعبير للقمع، لاسيَّما في مناطق الصِّراع، أو عدم الاستقرار السياسي[1].

وتعتبر حالة حقوق الانسان بشكلٍ عامٍ، وحرية الرأي والتعبير على نحو خاص في الحالة الفلسطينية وثيقة الارتباط بمجموعة من العوامل الأساسية، التي يواجهها الشعب الفلسطيني في مختلف المجالات، ورغم تعدُّدها؛ يشكل الاحتلال الإسرائيلي العسكري للأرض الفلسطينية منذ عام 1967 العامل الأبرز والأكثر خطورة على واقع الشعب الفلسطيني وحقوقه وحرياته أينما وُجِد، إضافة إلى ما يُشكله الانقسام السياسي الفلسطيني الحاصل بين الحزبين السياسيين الفلسطينيين المسيطرين في الضفة الغربية أي: حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، وفي قطاع غزة أي: حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، المستمر منذ العام 2007م من تهديد لحرية الرأي والتعبير[2]. بالرغم من خضوع الضفة الغربية وقطاع غزة للقوانين التي تكفل الحريات، وما ترتب على انضمام دولة فلسطين، بعد حصولها على صفة دولة مراقب في الأمم المتحدة عام 2012 للمواثيق الدولية الأساسية لحقوق الإنسان بدون تحفظات، من مسؤوليات في سياق الإعمال الكامل للحقوق والحريات الأساسية الواردة ضمن هذه المواثيق.

وتعد حرية الرأي والتعبير أحد أبرز الحقوق التي جرى التطرق إليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والنَّص على إلزاميتها صراحةً في معظم هذه المواثيق[3]، وهو ما أكَّده القانون الأساسي الفلسطيني المعدَّل للعام 2023 في الباب الثالث منه إلى ضرورة ضمان جميع الحقوق والحريات العامة؛ وقد نصَّت المادة (10) منه على أنَّ: حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ملزمة وواجبة الاحترام، و"تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية دون إبطاء على الانضمام إلى الإعلانات والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان".

[1] الأمم المتحدة، حرية الرأي والتعبير، https://bit.ly/3HOn28W
[2] أبو عمشا، كاثرين، 2012، حرية الرأي والتعبير "بين التشريع والممارسة وحالة الطوارئ"، مجلة الحق فرع لجنة الحقوقيين الدوليين جينيف، ص5.
[3] المرجع السابق، ص5.

أمَّا المادة (19) فلا مساس بحرية الرأي، ولكلِّ إنسان الحق في التعبير عن رأيه، ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفنّ، مع مراعاة أحكام القانون "الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي في ظل السلطة...".

كذلك، نصَّت المادة (27) على أنَّ تأسيس الصُّحف وسائر وسائل الإعلام حق للجميع يكفله هذا القانون الأساسي، وتخضع مصادر تمويلها لرقابة القانون[1].

ومع ذلك، فمن الناحية العملية، فإنَّ التطبيق الواقعي لحرية التعبير يختلف عن الضمانات القانونية؛ فغالبًا ما يتم تجاهل هذه الضمانات القانونية من قبل سلطة قطاع غزة؛ حيث تفرض قيودًا على مساحات من حريات الرأي تطال العديد من وسائل الإعلام والصحفيين والناشطين، وهو ما تؤكِّده العديد من مراكز حقوق الإنسان التي ترصد حالات الانتهاكات التي تطال حرية الرأي والتعبير.

وتعتبر سلطة قطاع غزة أنَّ انتقاد سياساتها يضرّ بالقضية الفلسطينية، وبالتالي يجب أنْ تصبّ كل الانتقادات إلى سياسات الاحتلال الإسرائيلي، وهذا ما خلق جوًّا من الخوف والرَّقابة الذاتية من قبل العديد النشطاء والصحفيين وآخرين حول كتاباتهم يجنبهم عدم المساءلة، وهو ما عرَّض السلطة القائمة في قطاع غزة على مدى زمني متباعد منذ العام 2007 لانتقادات من قبل المؤسسات الحقوقية والمجتمع المدني ووسائل إعلام مختلفة، وكان هذا سببًا فيما بعد لتقبُّل حماس لبعض تلك الانتقادات، وغيَّرت في سياساتها من خلال إتاحة مساحة أكبر تجاه حرية التعبير، ويرى البعض أنَّ هذه الحرية ما زالت غير كافية؛ *وتشغلها الأغلب المؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام والمثقفون والشخصيات البارزة، وهي مساحة غالبًا ليست متاحة للمواطنين العاديين للتعبير عن آرائهم وأفكارهم بالنقد لسياسات السلطات في قطاع غزة.* **في هذا السياق، تناقش الورقة مدى تقييد حرية الرأي والتعبير في قطاع غزة في ظلّ الضمانات القانونية.**

[1] مجلة الوقائع الفلسطينية.

أولًا– واقع حرية التعبير في قطاع غزة:

على الرغم من أنَّ السلطات في قطاع غزة قد أعلنت رسميًا دعمها لحرية التعبير في القطاع، إلَّا أن الواقع المعيشي والحقوقي في المنطقة مختلف تمامًا؛ فالتقييد الملموس للحقوق الأساسية يستمر في العديد من المجالات؛ ما يشكِّل انتهاكًا لحقوق الإنسان. وقد أشارت منظمة العفو الدولية، وهي منظمة بريطانية تدافع عن حقوق الإنسان، إلى أنَّ حماس والسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية تقومان بحجز وتعذيب وتهديد الأشخاص الذين ينشرون آراء سلمية على وسائل التواصل الاجتماعي، أو ينتقدون سياساتهما. وأوردت المنظمة أمثلة عديدة على صحفيين ونشطاء وطلاب ومدافعين عن حقوق الإنسان تعرضوا لهذه الممارسات[1]، ولا يزال الوضع في قطاع غزة متغيرًا ومعقدًا بشأن حرية التعبير؛ فوفق بعض التقارير:

- أبلغت نقابة الصحفيين الفلسطينيين في عام 2018 أنَّ السلطات في قطاع غزة احتجزت 37 صحفيًا على الأقل خلال خمس سنوات، واتُهِم بعض هؤلاء بالتخابر مع إسرائيل، في حين احتُجِز آخرون لتغطية احتجاجات أو انتقاد لسلطات قطاع غزة.
- ذكر الاتحاد الدولي للصحفيين في عام 2019 أنَّ الصحفيين الفلسطينيين في قطاع غزة تعرَّضوا لـ"إزعاج واعتداء منظَّم" من قبل سلطات قطاع غزة.
- في تقرير صدر عام 2020، انتقدت هيومن رايتس ووتش كلًا من حماس والسلطة الفلسطينية لقمعهما لحرية التعبير والتظاهر السلمي، مشيرةً إلى أن "النقاد والنشطاء والصحفيين يواجهون الاعتقال والاحتجاز، وفي بعض الحالات التعذيب، بسبب التحدث علنًا ضد أي سلطة منهما".
- فيما يتعلق بحرية التجمع السلمي، لا يزال هناك تعرض لانتهاك الحق في التجمع السلمي، وإقامة اللقاءات والأنشطة في قاعات مغلقة، حيث تشترط السلطات الحصول على تصريح مسبق للسماح بالتجمع السلمي بالانعقاد؛ ما يخالف نصّ القانون الفلسطيني، ويمثل مخالفة واضحة لحقوق الإنسان. وقد وثَّق المركز الحقوقي (6) حالات انتهاك للحق في التجمع السلمي، و(5) حالات منع إقامة اللقاءات والأنشطة في قاعات مغلقة[2].
- وفيما يتعلق بالحريات الفردية، يواجه الأفراد الذين يتمتعون بحقِّ الرأي والتعبير خطر الاعتقال والاستدعاء بسبب الانتماء السياسي، أو التعبير عن آرائهم على منصّات التواصل الاجتماعي. وقد رصد المركز الحقوقي عددًا من الحالات التي تمَّ اعتقالها على خلفية الانتماء أو الرأي السياسي،

[1] amnesty ،2020 ،Palestine: End arbitrary detention of critics in West Bank and Gaza ،https://bit.ly/3G9rAFR

[2] مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2022، العنف الداخلي في أرقام، تقرير إحصائي موجز حول الانتهاكات الداخلية ومظاهر انتهاك سيادة القانون في قطاع غزة خلال عام 2022، الفترة من 1 يناير حتى 31 ديسمبر، ص6.

وأخرى تمَّ اعتقالها بسبب المشاركة في التجمعات السلمية، وبلغ عدد الحالات المسجلة (13) حالة في عام 2022، بما في ذلك (5) حالات اعتقال بسبب حرية الرأي والتعبير[1].

بشكلٍ عامٍ، تشير الاستطلاعات والتقارير للعام 2022 إلى تدهور حرية التعبير في قطاع غزة، حيث يواجه الصحفيون والنشطاء والنقاد المضايقات والرقابة، وحتى الاعتقال والتعذيب بسبب التحدث علانية ضد السلطات، أو الإبلاغ عن مواضيع حساسة. ووفقًا للدراسات الاستطلاعية، ومؤشرات الحريات الإعلامية التي يجريها المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى)، يرى أنَّ السياسات الحكومية لا تزال تفتقر إلى إجراءات حقيقية من شأنها تعزيز حرية الصحافة في فلسطين؛ وهو ما أوضحته استطلاعات المركز في الثلاثة أعوام (2018، 2019، 2020)، وذلك بعد أن قام المركز بتقييم ثمانية مجالات تشمل: الضمانات القانونية لحرية الصحافة، والقيود القانونية والمجتمعية على حرية الصحافة، واستقلال العمل الإعلامي، وتنوُّع المحتوى، والرقابة الذاتية والإجراءات الحكومية، وسياسات التمويل، والشفافية والوصول إلى المعلومات، والتنظيم الذاتي، وحماية الصحفيين. كما أنَّ قطاع غزة شهد انخفاضًا كبيرًا في حرية الصحافة، حيث تراجع مؤشر قطاع غزة من 475 نقطة عام 2020 إلى 403 نقاط عام 2022؛ ما يشير إلى تراجعه بنسبة 17.9٪. وهذا يشير إلى وجود اتجاه مقلق لحرية الصحافة في فلسطين، وقد يلزم بذل جهود لمعالجة القضايا التي تسهم في التراجع[2]. وبالمثل أيضًا، ذكرت مؤسسة فريدوم هاوس، وهي منظمة أمريكية تتابع الوضع الحقوقي في العالم، أنَّ قطاع غزة حصل على 11 نقطة فقط من أصل 100 في تقريرها عن الحرية في العالم لعام 2021م[3].

وتعدُّ حرية التعبير وحقّ التجمع السلمي من الحقوق الأساسية التي يجب أنْ تضمنها السلطات الوطنية لمواطنيها. وفيما يتعلق بالحالة في قطاع غزة، فإنَّه توجد بعض القيود على حرية التعبير وحقّ التَّجمع السِّلمي، وفيما يتعلق بحرية التعبير، فإن السلطات الفلسطينية في قطاع غزة تفرض بعض القيود على حرية التعبير عبر وسائل الإعلام وعلى الإنترنت، وتمتلك سجلًا حافلًا في حظر المواقع الإلكترونية، وحجب المحتوى الذي يعتبرونه غير ملائم. كما أنه توجد تقارير عن تعرُّض بعض المدونين والناشطين

[1] مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2022، العنف الداخلي في أرقام، تقرير احصائي موجز حول الانتهاكات الداخلية ومظاهر انتهاك سيادة القانون في قطاع غزة خلال عام 2022، الفترة من 1 يناير حتى 31 ديسمبر، ص7.

[2] تم تقدير فئات التقييم للمؤشر وفقًا لمجموع نقاط جميع المجالات على النحو الآتي:
تقدير مرتفع: (أبيض): مؤشر القياس (801-1000) نقطة.
تقدير جيد (أصفر): يتراوح مؤشر القياس بين (601-800) نقطة.
التقدير الحساس (برتقالي) يتراوح مؤشر القياس بين (401-600) نقطة.
التقدير الصعب (أحمر): يتراوح مؤشر القياس بين (201-400) نقطة.
التقدير المتدنٍ (أسود): يتراوح مؤشر القياس بين (0-200) نقطة.
للمزيد انظر: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية، مدى، 2022، مقياس حرية الصحافة في فلسطين، ص6.

[3] bbc، 2021، فريدو هاوس: الهند "تتآكل" ديمقراطيتها، وتونس "الحرة" وحيدة في العالم العربي، https://www.bbc.com

الرّقميين للاعتقال والتعذيب بسبب الآراء التي أعربوا عنها، وفيما يتعلق بحقِّ التجمع السِّلمي، فإنَّ الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة تفرض بعض القيود على التجمعات العامة، وقد شهدت بعض التجمعات السلمية في السابق اعتداءات من قبل الشرطة والأجهزة الأمنية.

ثانيًا– أفاق ومساحة محدودة لحرية التعبير في قطاع غزة تتأثر بعدد من العوامل:

على الرغم من الواقع المقيد في قطاع غزة تجاه حرية التعبير، إلا أنَّه تجب الإشارة إلى أن هناك مساحة متاحة من حرية التعبير، ويمكن للسلطات بغزة أن تتغاضى عنها، حيث تختلف حرية التعبير للصحفيين والكتاب والناشطين باختلاف الموضوعات التي يتناولونها والطرق التي يستخدمونها للتواصل مع الجمهور. فهناك موضوعات حساسة ومحظورة تتعلق بالأمن والسياسة والدّين، والتي قد تجلب لهم المشاكل والمضايقات من قبل السلطات المحلية أو الجهات الخارجية. وهناك موضوعات أخرى أقلّ حساسية وأكثر تسامحًا، تتعلق بالثقافة والرياضة والترفيه والبيئة، والتي قد تسمح لهم بإظهار مزيد من الإبداع والانتقاد. ويمكن تقسيم هذه الفئات التي تتمتع بمستوى مختلف من حرية التعبير كالآتي:

- **أشخاص يتمتعون بشبكات دعم وحماية:** تُعدُّ شبكات الحماية الاجتماعية عاملًا حاسمًا في تقوية حرية التعبير والرَّأي في بعض البلدان التي تتمتع بسلطات قمعية، ويمكن لشبكات الحماية الاجتماعية تقديم الدعم اللازم للأشخاص الذين يواجهون التهديدات والانتهاكات بسبب آرائهم. وفي قطاع غزة، يتمتع بعض الأفراد بشبكات دعم وحماية؛ ما يمكِّنهم من ممارسة حرية التعبير بشكلٍ محدودٍ، على الرغم من القيود الصارمة التي تفرضها السلطات هناك. ويتمكن الكتاب والصحفيون والنشطاء من التعبير عن آرائهم بحرِّية أكبر بفضل شبكات الدَّعم التي يملكونها، وهذا يحميهم من الانتهاكات والتهديدات التي يمكن أن تواجههم من قبل السلطات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للأشخاص الذين يتمتعون بشبكات الدعم والحماية أنْ ينشئوا شبكات أخرى داخل المجتمع؛ ما يمنحهم حماية إضافية من التهديدات، ويزيد من قدرتهم على المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية. على سبيل المثال: يعمل بعض الناشطين في مجال حقوق الإنسان والصحفيين في غزة على إنشاء شبكات دعم تقوم بالمراقبة والتوثيق والإبلاغ عن الانتهاكات والتهديدات التي يواجهونها، بالتعاون مع مجموعات المجتمع المدني الأخرى، ويمكن لهؤلاء الأشخاص بناء شبكات قوية تحميهم وتساعدهم في مواجهة التحديات التي يواجهونها. في النهاية، تمثل شبكات الحماية الاجتماعية عاملًا مهمًا في حماية النشطاء[1].

[1] مقابلة شخصية، عاهد فروانة (نائب امين سر المكتب الحركي للصحفيين في قطاع غزة)، اليوم والتاريخ 2023/4/3.

- **الصحفيون والكتاب والنشطاء الذين يستطيعون الكتابة والانتقاد بشكل غير مباشر:** هؤلاء هم الذين يجدون طرقًا مبتكرة للتغلب على قيود حرية التعبير، سواء بإخفاء هوياتهم، أو استخدام رموز، أو الاستشهاد بمصادر موثوقة، أو تقديم آرائهم على شكل قصص، أو شعر، أو نكات. فهم يستخدمون المهارات الإبداعية والحيلة لإيصال رسائلهم إلى الجمهور دون أنْ يُظهروا انتقادات مباشرة وحادة.
- **القرب والبعد ومدى العلاقة بين السلطات بغزة والكتاب:** من الصعب تحديد ما إذا كانت حركة حماس تعتبر الكتاب أو الصحفيين أقل تهديدًا من الآخرين أم لا. ومع ذلك، من الممكن أنْ تقوم السلطات في غزة بتصنيف الكتاب والصحفيين على أساس قربهم من حماس، واستعدادهم لتجنب المواضيع الحساسة المتعلقة بالأمن وسلطة حماس. وقد تشمل المعايير المستخدمة لتقييم درجة التهديد ما إذا كان الكاتب أو الصحفي يناقش قضايا أمنية أو معيشية حساسة، أو يتحدث بشكل نقدي عن سلطة حماس[1].
- أفراد معينين على أنهم أقل تهديدًا: أحد الأسباب المحتملة التي تجعل السلطات بقطاع غزة تسمح لبعض الأفراد بممارسة حرية التعبير أثناء قمع الآخرين هو أنهم ينظرون إلى أفراد معينين على أنهم أقل تهديدًا. على سبيل المثال: قد ترى حماس أن بعض الكتاب والصحفيين أقل عرضة لتحدي سلطتهم، أو الترويج لآراء تتعارض مع أهدافهم السياسية. في مثل هذه الحالات، قد تكون حماس مستعدة للتسامح مع عمل هؤلاء الأفراد أو حتى دعمه؛ لأنَّه يتوافق مع أجندتهم، ولا يشكل تهديدًا كبيرًا لسلطتهم.
- الأشخاص الذين يعملون في مؤسسات رسمية: هؤلاء هم الأقلّ حرية في التعبير عن آرائهم أو انتقاداتهم، خاصَّة إذا كانت تتعارض مع المصالح أو المواقف السياسية للسلطات المحلية أو الجهات الخارجية؛ فهم يواجهون خطر التضييق، أو الملاحقة، أو الاعتقال، أو حتى الاغتيال في بعض الحالات، ولكن هذا لا يعني أنه لا يوجد من يحاولون تعزيز حرية التعبير في قطاع غزة، فهناك منظمات المراكز الحقوقية والمؤسسات الإعلامية، التي يمكن للجهات الرسمية في قطاع غزة مراجعتهم من أجل تقييد كتابات الأفراد والصحفيين والنشطاء العاملين فيها.
- عُمر الكتاب: قد يكون العمر الكبير للكتاب يشكِّل لهم حماية، فلا تستطيع السلطات بقطاع غزة اعتقالهم بوازع الاحترام، والأعراف بضرورة احترام كبار السن، حيث ترى الصحفية شرين خليفة أنَّ الكتَّاب أصحاب الأسماء الكبيرة والتاريخ الكبير حين ينتقدون حماس لن يتعرضوا للملاحقة، والحديث هنا عن الجيل الكبير سنًا من الكتاب، رغم ذلك فهذا ليس ثابتًا من الثوابت، فقد جرَت

[1] مقابلة شخصية، منصور أبو كريم، باحث في الشؤون السياسية والعلاقات الدولية، اليوم والتاريخ. 2023/3/2.

اعتقالات لكتّاب كبار في السِّن، ويحملون درجات علمية عالية، وبالتالي لا يمكن الجزم هنا، إلا أنَّه يمكن القول بأنَّ الكتَّاب الكبار في غزة: بين الاحترام وإمكانية الاعتقال [1].

ثانيًا– المعوقات التي تحد من اتِّساع آفاق حرية التعبير:

حرية التعبير هي حق أساسي للإنسان، يضمن له التعبير عن آرائه ومعتقداته ومشاعره دون خوف أو قيد. ومع ذلك، ما زالت هناك العديد من المعوقات والصعوبات التي تحول دون تحقيقها بشكل كامل، وهذه المعوقات قد تكون سياسية، أو قانونية، أو اجتماعية، أو ثقافية، أو دينية، أو أخلاقية، ويمكن التوسع برصد بعضها على النحو الآتي:

- **الصراع المستمر**، بين حماس وإسرائيل يخلق مناخًا من الخوف وعدم اليقين؛ ما يجعل من الصعب على الناس التحدث علانية دون خوف من الانتقام؛ فالسُّلطات بغزَّة متَّهمة بقمع حرية التعبير في قطاع غزة، والتي تنتقد سياساتها، وإسرائيل متهمة باستهداف الصحفيين الذين يكتبون عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث في قطاع غزة.
- **الأعراف الاجتماعية والثقافية المحافظة في غزة**، وهي ما قد يحدّ من نطاق الموضوعات التي يمكن مناقشتها بصراحة، لاسيما عندما يتعلق الأمر بالقضايا المتعلقة بالدين.
- **نقص الموارد والتمويل لوسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني** يجعل من الصعب عليها العمل بشكلٍ مستقلٍ، وتوفير منصَّة لأصوات متنوعة: إنَّ واحدة من المعوقات التي تحدُّ من حرية التعبير هي نقص الموارد والتمويل لوسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني؛ فهذه الجهات تحتاج إلى موارد مالية وبشرية وتقنية كافية لتأدية دورها في نشر المعلومات والآراء، والتأثير على السياسات العامة. ولكن في ظلِّ الأزمات الاقتصادية والسياسية التي يعاني منها قطاع غزة، تصبح هذه الموارد شحيحة وغير متوفرة. وهذا يجعل من الصعب على وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني العمل بشكلٍ مستقلٍ، وتوفير منصَّة لأصوات متنوعة. وعلى الرَّغم من أنَّ بعض المنظمات ووسائل الإعلام قد تكون لديها رؤية مستقلة، والتزام بالمبادئ الأخلاقية، إلَّا أنها غالبًا ما تجد صعوبةً في تمويل نفسها، والحفاظ على استقلاليتها. بل قد يضطرون إلى الاعتماد على مصادر تمويل خارجية أو داخلية تفرض عليهم شروطًا أو أجندات لا تتفق مع مبادئ حرية التعبير. فقد يكون هؤلاء الممولين هم أحزاب سياسية أو جماعات مسلحة أو دول أجنبية أو شركات خاصة أو

[1] مقابلة شخصية، شرين خليفة من مؤسسة فلسطينيات، اليوم والتاريخ 2023/4/3.

جهات دينية، وهذا يؤدي إلى التبعية الحزبية، والانحياز، والتحيّز، والتضليل في تغطية الأخبار والقضايا المهمة[1].

- **الإيحاء بوجود حريات واسعة،** لكن حينما يتعلق الحديث بأمور حسَّاسة بالنسبة لهم يكون التضييق والملاحقة، وقد يُصوَّر في بعض الأحيان أنَّ هناك جوًا من الحريات، ولكن مع أي صدام تنقلب الأمور رأسًا على عقب كما حدث في حراك بدنا نعيش في شهر مارس 2019، حينما تمَّت ملاحقة أي كاتب، أو صحفي، أو حقوقي كتب أو اشار إلى الحراك[2].
- **عدم مواءمة القوانين الوطنية مع الاتفاقيات الدولية** الخاصة بحرية الصحافة، وعدم وجود نصوص قانونية تجرِّم التَّحريض ضد الإعلام من قبل المسؤولين الحكوميين[3].
- **ضعف الحماية القضائية لحرِّية الصحافة،** فقد كانت ضعيفة وسلبية، وساهمت في تراجع بعض المؤشرات، التي قام بقياسها المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية، مدى، 2022، مقياس حرية الصحافة في فلسطين، مثل: مؤشر حجب وإغلاق المواقع. علاوة على ذلك، كشف المؤشّر أنَّ الصحفيين نادرًا ما يتقدمون بشكاوى حول الانتهاكات التي تعرَّضوا لها، وحتى لو فعلوا ذلك، لم يتمّ التحقيق في شكاواهم أو تعويضها، ولم تُتخذ أي إجراءات عقابية ضد مُرتكبي الاعتداءات على الصحفيين[4].
- الرَّقابة الذاتية: التَّحدي الرئيس الآخر لحرية الصحافة في فلسطين هو الرقابة الذاتية، التي حدَّت من حرية الصحافة أكثر من الرقابة الحكومية، وقد واجه الصحفيون أيضًا ضغوطًا عائلية أو اجتماعية بسبب حصولهم على معلومات محددة، وكانت المؤشرات التي قام بقياسها المركز الفلسطيني للتنمية والحرِّيات الإعلامية، مدى، 2022، مقياس حرية الصحافة في فلسطين المتعلقة بالشفافية والوصول إلى المعلومات سلبية للغاية؛ بسبب عدم وجود قانون بشأن الوصول إلى المعلومات، وصعوبة الحصول على المعلومات الرسمية من المصادر الحكومية[5].

ثالثًا– تدخلات محتملة يمكن أن تساهم في زيادة مساحات حرية التعبير في قطاع غزة:

في قطاع غزة، تواجه حرية التعبير تحديات عديدة من قبل السلطات المحلية والخارجية، التي تحاول السيطرة على الموضوعات والآراء والقنوات التي يستخدمها الصحفيون والكتاب والنشطاء. ولكن هناك بعض الأفراد الذين يستطيعون التعبير عن أنفسهم بشكل أفضل من غيرهم، بفضل شبكات الدّعم والحماية

[1] خلف، الحمّاد، 2020، وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ص50.
[2] مقابلة شخصية، عاهد فروانة (نائب امين سر المكتب الحركي للصحفيين في قطاع غزة)، اليوم والتاريخ 2023/4/3
[3] سالي الأحمدي، نعيرات مهندي، 2018، مدى موائمة التشريعات الفلسطينية لحرية الصحافة في فلسطين، https://reform.ps
[4] المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية، مدى، 2022، مقياس حرية الصحافة في فلسطين.
[5] المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية، مدى، 2022، مقياس حرية الصحافة في فلسطين.

التـي يمتلكونهـا. فهـؤلاء يسـتخدمون إسـتراتيجيات مختلفـة للتـأقلم مـع القيـود المفروضـة علـى حقهـم فـي التواصل، مثل: تجنُّب الموضوعات الحسَّاسة، أو استخدام طرق غير مباشرة للانتقاد، أو بناء علاقات اجتماعية وسياسية تحميهم من التهديدات المحتملة. ومن أجل أنْ تُتاح الفرصة بشكل أوسع لجميع الأفراد لتوسيع مساحات حريتهم في التعبير في قطاع غزة يمكن عمل الآتي:

- **دعم وتعزيز دور الصحفيين والنشطاء والمدونين في نقل الأخبار** والآراء والمطالبات الشعبية، وتوفير الحماية القانونية والأمنيَّة لهم، ومنع أيّ تضييق أو تهديد أو اعتقال تعسفي على خلفية عملهم أو تعبيرهم، وذلك من خلال توعية المجتمع وتحريكه نحو التغيير الإيجابي، دون خوف من المضايقات أو الانتهاكات من قبل السلطات أو الجهات المؤثرة. ولتحقيق ذلك، يجب على السلطات تقديم الضمانات القانونية والأمنية لحماية هؤلاء من أيِّ اعتداء، أو تهديد، أو ابتزاز، أو اختطاف، أو قتل. وفي حال حدوث أي انتهاك، يجب على السلطات فتح تحقيق فوري وشفَّاف ومستقل، ومحاسبة المسؤولين عنه، وتعويض الضَّحية، بالإضافة إلى أنْ تأخذ النقابة دورها بجدِّية وشجاعة أكثر، وتقديم المساندة والدَّعم لهم في حال مواجهة أي صعوبات أو مخاطر على الصحفيين.
- **التوعية بمخاطر الرقابة الذاتية في الإعلام على حرية الرأي التعبير والحريات الإعلامية**، توعية الصحفيين والإعلاميين في قطاع غزة بمخاطر الرَّقابة الذَّاتية على حرية التعبير والإبداع، وحثّهم على التخلُّص أو الحد منها، والاستفادة من حقوقهم في نقل المعلومة والرَّأي بشكل مهني ومسؤول، وإطلاق حملات مجتمعية وصحفية تساعد على ذلك، مثل: الحملة الإعلامية التي أطلقها مركز مدى للتنمية والحريات الإعلامية بتمويل من الاتحاد الأوروبي، تحت شعار "لا للرقابة الذاتية حتى في زمن الوباء"، والتي هدفت إلى زيادة الوعي بالآثار السلبية للرقابة الذاتية على العمل الصحفي والإعلامي والحريات الإعلامية، وزيادة معرفة الصحفيين بحقوقهم، وخاصة فيما يتعلق بالحقِّ في حرية العمل الصحفي، وحرية الرأي والتعبير، وإدراكهم لطبيعة الرقابة الذاتية التي يمارسونها على أنفسهم وعلى أعمالهم الاعلامية نتيجة تأثير العديد من العوامل السياسية والاجتماعية، وأثرها السَّلبي جدًا على تطور الإعلام والحريات الإعلامية، والذي يؤثر بشكلٍ كبيرٍ على القدرة على تنمية وتطوير المجتمع الفلسطيني[1].
- **إطلاق حملات تضامنية محلية ودولية مع الصحفيين**، والنشطاء، والمدوِّنين المعتقلين، أو المضطهدين في قطاع غزة، والضغط على السلطات لإطلاق سراحهم، وإسقاط التُّهم الموجّهة لهم.

[1] مدى، 2020، نحو إعلام مهني حر، "مدى" يطلق حملة للحدّ من الرقابة الذاتية في الإعلام، https://www.madacenter.org

- **تشجيع التبادل والتعاون بين الصحفيين** والنشطاء والمدونين في قطاع غزة، وبين نظرائهم في الضفة الغربية والأراضي المحتلة عام 1948، وبين المؤسسات الإعلامية والحقوقية الإقليمية والدولية، لزيادة التغطية والانتشار والتأثير، وهو ما يوسع شبكات الحماية المجتمعية.
- **الضغط على السلطات في قطاع غزة لإلغاء أو تعديل** القوانين والتشريعات التي تقيِّد حرية التعبير، وتجرِّم النقد أو الاختلاف أو المشاركة في التجمعات السلمية، مثل: قانون العقوبات رقم (74)، وقانون الجرائم الإلكترونية رقم (10).
- **رفع الوعي بين المواطنين في قطاع غزة بأهمية حرية التعبير كحقٍّ أساسي** من حقوق الإنسان، وبضرورة المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية، وبالآليات والقنوات المتاحة للتواصل والتضامن والتأثير.
- **تشجيع التعددية والتنوع في وسائل الإعلام والإنتاج المحلي في قطاع غزة**، ودعْم المبادرات والمشاريع التي تسهم في إثراء المحتوى الإعلامي والثقافي والفني، وتعكس هويَّة وتاريخ وطموحات الشعب الفلسطيني.
- **تحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية في قطاع غزة**، وإنهاء الحصار المفروض عليه من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وإحلال السَّلام والعدالة للشعب الفلسطيني، كشرطٍ أساسيٍّ لضمان حرية التعبير وجميع حقوق الإنسان.
- **يمكن لمنظمات المجتمع المدني أنْ تلعب دورًا حاسمًا في الضغط على السلطات في غزة لزيادة حرية التعبير**، لاسيَّما أولئك الذين تعدُّ آراؤهم من المحرَّمات، أو لا تمنحهم مساحة كافية للتعبير عن آرائهم. ويمكن لمثل هذه المنظمات أنْ تدافع عن حقوق الأفراد والجماعات في التعبير عن أنفسهم بحرِّية، ودون خوف من الاضطهاد أو الرّقابة. وإحدى الطرق التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني القيام بها، هي من خلال الدعوة للتغييرات القانونية والسياسية التي تعزِّز حرية التعبير. على سبيل المثال: يمكنهم الضغط من أجل إلغاء القوانين التي تقيِّد حرية التعبير، أو من أجل سنّ قوانين جديدة تحمي الصحفيين وغيرهم من الكتاب من المضايقة، أو الاعتقال، أو السّجن بسبب التعبير عن آرائهم.

يمكن لمنظمات المجتمع المدني تقديم الدّعم والموارد للأفراد والجماعات الذين تتعرَّض حرية التعبير لديهم للتهديد. **على سبيل المثال:** يمكنهم تقديم المساعدة القانونية للصحفيين الذين يواجهون الرقابة أو المضايقات، أو إنشاء مساحات آمنة للأفراد للتعبير عن أنفسهم دون خوف من العقاب.

يمكن لمنظمات المجتمع المدني استخدام نفوذها لزيادة الوعي بأهمية حرية التعبير، والتأثير السلبي للرقابة والقمع، من خلال الانخراط في حملات التثقيف العام والتوعية الإعلامية، ويمكن لهذه المنظمات أنْ تُساعد في بناء الدَّعم العام لحرية التعبير والضغط على السلطات لاحترام هذا الحق الأساسي.